وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الإقصادية

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص : إقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

عاشوري حنين

إشراف الأستاذ :

د. يونس بوعصيدة رضا

أعضاء لجنة المناقشة :

إسم و لقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. بوغازي فريدة	رئيسا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. يونس بوعصيدة رضا	مشرفا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ. سلمات عقيلة	مناقشا	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن

الرحيم

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى :

من لايمكن للكلمات أن توفيها حقها

إلى من ربتني وأنارت دربي

وأعانتني بالصلوات والدعوات

ومن عملت بكد في سبيلي و علمتني معنى الكفاح

وأوصلتني إلى ما أنا عليه

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود

أمي الحبيبة أدامها الله لي

ولباقي أفراد أسرتي سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضلا

و لكل الأقارب والأصدقاء والأحباب من دون إستثناء

و إلى كل من سقط سهوا .

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا في إنجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

على إنجاز هذا العمل وفي تدليل ما وجهناه من صعوبات

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

الدكتور يونس بوعصيدة رضا

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه

القيمة التي كانت عوننا لنا في إتمام هذه الدراسة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء .....

الشكر .....

فهرس المحتويات .....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال .....

قائمة الرموز.....

مقدمة عامة .....أ – هـ

الفصل الأول : مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد 02

المبحث الأول : مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 03

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 03

المطلب الثاني : التعريفات المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 08

المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مميزاتها.....13

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتها 16

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 16

المطلب الثاني : تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 20

المبحث الثالث : التجارب الرائدة لبعض الدول في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....24

المطلب الأول : تجربة الولايات المتحدة الأمريكية 24

المطلب الثاني : تجربة إيطاليا 26
المطلب الثالث : تجربة اليابان 27
خلاصة الفصل الأول 29

الفصل الثاني : نشاطات البحث و التطوير و الإبتكار و إقتصاد المعرفة

تمهيد 30
المبحث الأول : ماهية إقتصاد المعرفة 31
المطلب الأول : تعريف و خصائص و أهمية إقتصاد المعرفة 31
المطلب الثاني : عناصر إقتصاد المعرفة و مؤشرات قياسه.....33
المطلب الثالث : ركائز إقتصاد المعرفة 37
المبحث الثاني : تطوير نشاطات البحث و التطوير و الإبتكار.....45
المطلب الأول : ماهية الإبتكار 45
المطلب الثاني : نظريات الإبتكار.....50
المطلب الثالث : الإبتكار كآداة لدعم الميزة التنافسية 53
المبحث الثالث : الإستثمار في البحث العلمي و التطوير الهادف للإبتكار.....56
المطلب الأول : ماهية البحث العلمي و التطوير.....56
المطلب الثاني : الإستثمار في البحث العلمي و التطوير.....58
المطلب الثالث : دور البحث العلمي و التطوير في خلق ميزة تنافسية 61
خلاصة الفصل الثاني 62

الفصل الثالث : المنافسة و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تمهيد 63

المبحث الأول : قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....63

المطلب الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....63

المطلب الثاني : المؤسسات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....72

المطلب الثالث : برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 75

المبحث الثاني : تطوير البحث و التطوير و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية 82

المطلب الأول : السمات الأساسية لإقتصاد المعرفة في الجزائر.....82

المطلب الثاني : واقع و أفاق البحث العلمي و التطوير في الجزائر 87

المطلب الثالث : الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية 91

المبحث الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و التصدير خارج قطاع المحروقات ..95

المطلب الأول : سياسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات 95

المطلب الثاني : صعوبات غزو الأسواق الدولية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية 99

المطلب الثالث : المعالم الإستراتيجية المقترحة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ..100

خلاصة الفصل الثالث 103

خاتمة عامة.....104

قائمة المراجع 107

قائمة الجداول

	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات حسب معيار عدد العمال في بعض الدول	06
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات في اليابان	09
03	تعريفات بعض الدول حسب عدد العمال	10
04	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق الإتحاد الأوروبي لسنة 2003	12
05	الإنفاق على البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي (%)	42
06	استثمار الدول في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات (%)	44
07	المصادر النهائية للميزة التنافسية	54
08	الإنفاق على البحث و التطوير في بعض الدول الناشئة (% من إجمالي الناتج المحلي)	59
09	معايير تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	65
10	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001 – 2015)	67
11	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة نشاطها	68
12	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القطاعات الإقتصادية خلال السداسي الأول لسنة 2016	69
13	تطور مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2015-2016	70
14	تطور القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2013 (مليار دج)	71
15	التوزيع السنوي للمبالغ المالية الموجهة إلى الجزائر في إطار MEDA I خلال الفترة 1995-1999 (الوحدة : مليون أورو)	76
16	المخصصات المالية في إطار برنامج ميدا 2	77
17	تطور المؤسسات التعليمية من 2006/2005 إلى 2015/2014	83
18	تطور عدد الذكور و الإناث المستفدين من التعليم : 2002/2001 – 2009/2008	84
19	عدد الطلبة المتخرجين حسب التخصص لسنة 2011	85
20	تطور عدد المتربصين في مراكز و معاهد التكوين المهني في الجزائر	86
21	ما خطط له و ما أنجز خلال المخطط 2000-2004	88
22	الأهداف المخططة خلال الفترة 2006-2010	89
23	بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2016 (الوحدة : مليون دولار)	96
24	هيكل الصادرات الغير نفطية الجزائرية خلال الفترة 2009-2016 (الوحدة : مليون دولار)	97

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العمالة في العالم	17
02	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع الغير نظامي في الناتج المحلي الإجمالي :	18
03	منظومة البحث و التطوير	35
04	مؤشرات اقتصاد المعرفة	36
05	الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي العالمي من 1999-2012 (%)	38
06	النموذج الخطي	51
07	نموذج سلسلة الإرتباط	52
08	العلاقات الموجودة بين الفاعلين في النظام الوطني للإبتكار في الجزائر	92
09	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع للفترة 2006-2011	98

قائمة الرموز

قائمة الرموز

الرموز	الدلالة
دج	دينار جزائري
$	دولار أمريكي
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
ISO	شهادة المعايير الدولية للجودة
SBA	إدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية
SME cluster	عناقيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
KI	مؤشر المعرفة
KEI	مؤشر إقتصاد المعرفة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
OCDE	منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية
ICT	تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات
PME	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
MIPMEPI	وزارة الصناعة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
APSI	وكالة ترقية و دعم الإستثمارات
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
FGAR	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
CGCI	صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
MEDA	برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة و التعاون
ITU	الهيئة الدولية للإتصالات
Algex	وكالة التجارة الخارجية الجزائرية

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

لقد أدى التسارع في وتيرة التطور التكنولوجي إلى زيادة الإنفتاح الإقتصادي و تنامي ظاهرة العولمة و بروز إقتصاد جديد قائم على المعرفة ، لتصبح بذلك الموارد الطبيعية لوحدها غير كافية لخلق الثروة ، و في خضم هذه التحولات وجدت دول العالم في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ملاذا للهروب من تبعات البيئة الدولية الراهنة ، و بتبني هذا الخيار الإستراتيجي في سياستها التنموية ، و ذلك لقدرتها الفائقة على التأقلم مع المستجدات الطارئة هذا من جهة ، و من جهة أخرى لكونها مصدرا مهما لإبتكار منتجات و خدمات جديدة تمكنها من الصمود أمام شدة المنافسة الدولية .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تسعى جاهدة للحاق بركب التقدم الحضاري ، الأمر الذي جعلها تهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي كان مهمشا كليا حتى بداية التسعنيات و يعود الفضل في ذلك إلى التحول الإقتصادي الذي عرفته الجزائر بتبني إقتصاد السوق وبذلك أولته الحكومة الجزائرية إهتماما كبيرا من خلال إدراجه في سياستها التنموية من خلال وضع جملة من الإصلاحات التي مست البيئة التشريعية و التنظيمية لعلى من أبرزها قانون الخوصصة و إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك قامت الجزائر بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال وضع عدة برامج أهمها برامج MEDA المتفق عليها ضمن إتفاقية الشراكة الأورمتوسطية بالإضافة إلى مجموعة من البرامج الوطنية من أجل الرفع من تنافسيتها .

إن الجزائر بحكم تبعيتها لقطاع المحروقات جعلها تتخبط في عدة مشاكل إقتصادية فهي اليوم ترى في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السبيل لتنويع القاعدة الإقتصادية و الدفع بالصادرات خارج المحروقات ، إلا أنه و بالرغم من الإمتيازات العديدة التي منحتها الدولة لاتزال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتخبط في الكثير من العقبات التي تقف حاجزا أمام تمكين هذه المؤسسات من غزو الأسواق الدولية ، و غير مؤهلة بعد للصمود أمام تبعات الإنفتاح الذي يفرضه الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و من أهم مشاكل هذا النوع من المؤسسات ضعف الجهاز المالي الجزائري و عدم توفر البنية التحتية المناسبة للقيام بعمليات البحث و التطوير و الإبتكار و كثرة العراقيل القانونية و الإدارية ، و عدم فعالية القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية .

- **الإشكالية :**

ماهي سبل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل ترقية صادرات الجزائر؟ و لماذا لا تقوم المؤسسات الجزائرية بالإبتكار كآداة لدعم ميزتها التنافسية ؟

❖ **التساؤلات الفرعية :**

تم تجزئة التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ماهي العقبات التي تقف أمام البحث العلمي و التطوير و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ؟
- لماذا لا تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية ؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

و لمعالجة الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية السابقة فإني أنطلق من الفرضيات التالية :

- لقد قامت الحكومة الجزائرية بوضع جملة من السياسات و البرامج و الأليات لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- العقبات التي تقف أمام البحث و التطوير و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تتمثل أساسا في نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل مثل هذه النشاطات و نقص الكفاءات البشرية .
- ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات راجع لعدم قدرتها على إبتكار منتجات تجعلها تنفرد بميزة تنافسية في الأسواق الدولية .

❖ **التعريفات الإجرائية:**

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هي المشاريع التي تستخدم عددا قليلا من العاملين، و تدار من قبل المالكين و تخدم السوق المحلية.
- ترقية الصادرات : و هي عبارة عن سياسة تنتهجها الدول التي تعتمد في التصدير على مادة واحدة من أجل تنويع الإقتصاد .

❖ **أهمية الدراسة :**

تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال تعاظم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية فهي تعتبر اليوم الحل المناسب للخروج من الأزمات خصوصا بالنسبة للدول البترولية و منها الجزائر التي جعلها إعتمادها شبه الكلي على مداخيل البترول تتخبط في الكثير من المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية .

❖ **أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي مع إبراز دور البحث العلمي و التطوير و الإبتكار كخيار إستراتيجي يمكن من خلاله تحسين نوعية منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و جعلها تنافسية في الأسواق الدولية ، و الكشف عن المشاكل التي تواجهها خاصة فيما يتعلق بالتصدير ، مع البحث عن الحلول التي من شأنها دفع صادرات المؤسسات الجزائرية.

❖ **دوافع و مبررات الدراسة :**

إن إختيار موضوع مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ناتج عن عدة عوامل منها :

- أهمية الموضوع بالنسبة للإقتصاد الجزائري .
- أهمية القطاع محل الدراسة بإعتباره من الهياكل القاعدية الضرورية لتنمية و تطوير الإقتصاد الوطني .
- توضيح أهمية البحث و التطوير و الإبتكار للنهوض بمنتجات هذا القطاع و جعلها وفق المعايير الدولية.

❖ **منهج الدراسة :**

تم الإعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و ذلك بالنظر إلى مختلف الأطر النظرية للموضوع و ذلك عن طريق تجميع البيانات و المعلومات الخاصة به و تحليلها ، ثم إستخلاص النتائج التي تؤدي إلى إتخاذ القرارات المناسبة .

❖ **الدراسات السابقة :**

إن الدراسات التي تناولت إشكالية تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نجدها قليلة بالرغم من الأهمية التي يكتسيها الموضوع ، و في هذا المجال يمكننا إستعراض الدراسات الآتية :

- جمال خنشور و حمزة العوادي (2014) نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية : الموضوع عبارة عن مقالة حاول من خلالها الباحثان تسليط الضوء على واقع التصدير في الجزائر و بيان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية مع بيان المشاكل التي تعيق هذه العملية و إقتراح إستراتيجيات يمكن من خلالها تفعيل هذا الدورو و سنحاول

من خلال دراستنا تسليط الضوء على واقع البحث العلمي و التطوير و الإبتكار في المؤسسات الجزائرية مع بيان المشاكل التي تقف عائقا أمام تحسين منتجات هذه المؤسسات و جعلها تحظى بقبول دولي .

- مداني بن بلغيث و محمد الطيب دويس (2014) أهمية دعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – أي دور و مساهمة للجامعة ؟ – الموضوع عبارة عن مقالة تناول فيها الباحثان أهمية الإبتكار و واقعه في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية مع الكشف عن ضعف النظام الوطني للإبتكار ، و توضيح أسباب ضعف نشاطات البحث و التطوير و الإبتكار في المؤسسات الجزائرية و سنحاول من خلال دراستنا تسليط الضوء على واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية مع الإشارة إلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية و بيان المشاكل التي تعترض هذا القطاع .
- عزيز أحمد عكاشة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في التجارة الخارجية : دراسة حالة الجزائر(2012–2013) و هي عبارة عن رسالة دكتوراه قام من خلالها الباحث بتسليط الضوء على كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما قام بتناول مختلف برامج التأهيل التي عرفتها المؤسسات الجزائرية ، ليقوم أخيرا بعرض الفرص المتاحة لتفعيل مساهمتها في تنمية الصادرات و في هذا الإطار قمنا بتسليط الضوء على أهمية البحث و التطوير و الإبتكار في تحسين منتجات هذه المؤسسات لجعلها وفق المعايير الدولية مع بيان المشاكل التي تقف في وجهها خاصة فيما يتعلق بالتصدير مع وضع جملة من الحلول التي من شأنها تصحيح و لوجزء من مواطن الضعف فيها.

❖ **خطة الدراسة :**

تم تقسيم الدراسة على مراحل وفق خطة مكونة من ثلاثة فصول على النحو التالي :

حيث وضع الفصل الأول تحت عنوان " مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الإقتصادية " حيث سنحاول ضمن هذا الفصل الذي قسمناه إلى 3 مباحث ، الأول تطرقنا فيه إلى ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما المبحث الثاني سنقوم بعرض أهمية هذه المؤسسات في الحياة الإقتصادية و أهم المعوقات التي تواجهها ، أما في المبحث الثالث سنحاول عرض أهم التجارب الرائدة لبعض الدول في هذا المجال .

أما الفصل الثاني فوضع تحت عنوان " نشاطات البحث و التطوير و الإبتكار و إقتصاد المعرفة " و الذي قسمناه بدوره إلى 3 مباحث نتناول في المبحث الأول ماهية إقتصاد المعرفة ، أما المبحث الثاني سنقوم بالتطرق إلى تطوير نشاطات البحث العلمي و التطوير و الإبتكار ، أما في المبحث الثالث سوف نقوم بتناول الإستثمار في البحث العلمي و التطوير الهادف للإبتكار .

أما بالنسبة للفصل الثالث و عنوانه "المنافسة و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية " ، كذلك قسمناه إلى 3 مباحث تناولنا في المبحث الأول قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أما في المبحث الثاني فقد تناول تطوير نشاطات البحث و التطوير و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، أما المبحث الأخير فقد تم تخصيصه لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر .

الفصل الأول :

مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الأول : مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تمهيد :

لقد عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا كبيرا و إهتماما بالغا من طرف العديد من الباحثين و المنظمات العالمية ، بإعتبارها اليوم من أهم وسائل دفع عجلة النمو و التنمية الإقتصادية ، و ذلك نظرا لسهولة إنشائها و قدرتها الفائقة على الإستجابة و التكيف مع التغيرات الطارئة على محيطها و الناتجة عن التحولات الإقتصادية التي تفرضها البيئة الدولية ، و رغم هذه الأهمية يعتبر هذا القطاع محور جدل كبير بين مختلف دول العالم بسبب عدم الإتفاق على تعريف موحد لها حيث تختلف تبعا للبيئة التي تتواجد فيها .

المبحث الأول : مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هناك صعوبة كبيرة في وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون مرضيا لجميع الإتجاهات الإقتصادية و هذا بإعتراف مختلف الباحثين و المختصين و المنظمات الدولية فمحاولة وضع تعريف مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخضع لجملة من المعايير المختلفة التي تفرضها تنوع الخصائص التي تتصف بها هذه المؤسسات مما نتج عنه إختلاف واضح بين الدول في التعاريف المتبناة في هذا المجال .

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الفرع الأول : صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ترجع صعوبة وضع تعريف دقيق و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تركيبة هذا النوع من المؤسسات ، أو إلى طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دورها ، و سبيل النهوض بها و ترقيتها و كذا إختلاف المكان و مجال النشاط ، فالإقتصاد الأمريكي أو الياباني يختلف تماما عن الإقتصاد الجزائري أو أي بلد نامي آخر ، من حيث مستويات النمو و التكنولوجيا المستخدمة و التطور الإقتصادي و الإجتماعي و المحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات[1] . و يمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع إلى ثلاثة عوامل أساسية هي :

1. **العوامل الإقتصادية:** و تضم مايلي :

- **إختلاف درجة النمو:** و يتمثل في التطور اللامتكافيء بين مختلف الدول و إختلاف مستويات النمو فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا أو السنغال مثلا ، كما أن شروط النمو الإقتصادي و الإجتماعي تتباين من فترة لأخرى ، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة ، كما يؤثر كذلك المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسة الإقتصادية و يعكس التفاوت في مستوى التطور الإقتصادي[2] .
- **إختلاف النشاط الإقتصادي** : فبإختلاف النشاط الإقتصادي يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات ، فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي و أخرى تنتمي إلى القطاع

[1] عزيز أحمد عكاشة ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في التجارة الخارجية : دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية علوم إقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية ، 2012- 2013 ، ص14.

[2] يوسف حميدي ، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسييير ، 2007-2008 ، ص ص 65، 66 .

التجاري ، تتضح الإختلافات ، فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى إستثمارات كبيرة في شكل مباني و هياكل و معدات ، فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع و غيرها ، كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال ، قد تستغني عنه المؤسسة التجارية . أما على مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف و مستويات إتخاذ القرارات ، بينما نجد العكس في المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط ، و لهذا يمكن إعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة و المتوسطة مؤسسة كبيرة بحكم حجم إستثماراتها و عدد عمالها و تعقد تنظيميها إذا ما قورنت بقطاع التجارة ، و عليه فإن تنوع النشاط يعرقل الوصول إلى تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] .

- **إختلاف فروع النشاط الإقتصادي :** يختلف النشاط الإقتصادي و تتنوع فروعه ، حيث ينقسم النشاط التجاري إلى تجارة بالتجزئة و تجارة الجملة ، و أيضا على مستوى الإمتداد ينقسم إلى فروع عدة منها : الصناعات الإستخراجية ، الغذائية ، التحويلية ، الكميائية ، التعدينية ...إلخ ، و تختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه و ذلك بسبب تعداد اليد العاملة و رأس المال الموجه للإستثمار ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية [2].

2. العوامل التقنية:

يتمثل العامل التقني في مستوى الإندماج في المؤسسات ، فكلما كانت المؤسسة أكبر إندماجا كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا و تمركزا في مصنع واحد ، و بالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر و التوسع ، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة و موزعة على عدد من المؤسسات فإن ذلك يؤدي إلى ظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة [3].

3. العوامل السياسية :

تتمثل العوامل السياسية في مدى إهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تقديم مختلف المساعدات له و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه و ترقيته و دعمه

---

[1] شادلي شوقي ، أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصال على آداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية الجزائر) ، مذكرة ماجستير ، جامعة قصدي مرباح – ورقلة – ، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ،2007-2008 ، ص 46.

[2] يوسف حميدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

[3] عزيز أحمد عكاشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

و على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الإستراتيجيات التنموية و المهتمين بشؤون هذا القطاع[1] .

الفرع الثاني: المعايير المستخدمة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

كما رأينا سابقا فإن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس يتفق عليه الجميع يشكل صعوبة كبيرة ، لذلك تم الإعتماد على جملة من المعايير يمكن الإستناد إليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات ، و رغم كثرة هذه المعايير فيمكن تقسيمها إلى معيارين أساسيين هما : المعيار الكمي و المعيار النوعي .

1- المعايير الكمية:

لقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى وجود ما لا يقل عن خمسين تعريفا مختلفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم الإسترشاد به في 75 دولة ، كما أوضح وجود إتجاه تفضيلي للمعايير الكمية في الدول النامية و الدول الصناعية المتقدمة على حد سواء . و المعايير الكمية من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشمل العناصر التالية : عدد العمال ، رأس المال المستثمر ، العمالة و رأس المال ، حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج ، قيمة المبيعات ، الطاقة الإنتاجية ، القيمة المضافة ، كثافة العمل ، بالإضافة إلى معايير أخرى[2] .

و رغم كثرة هذه المعايير إلا أن أكثرها إستخداما عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي معيار حجم العمالة و رأس المال و قيمة المبيعات نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه العناصر.

- **معيار العمالة** : يعد معيار العمالة أحد المعايير الأساسية و الأكثر إنتشارا و إستخداما لتصنيف المشروعات من حيث الحجم ، و لكن يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ، و من تصنيف لأخر و من التصنيفات المشهورة لأحجام المشروعات و التي تعتمد على هذا المعيار تصنيف " بروتش و هيمنز " ، فقد صنفا المشروعات إعتمادا على هذا المعيار إلى أربعة أحجام على النحو التالي:
  - مشروعات أعمال أسرية أو منزلية أو حرفية ، و هي المشروعات التي يعمل فيها أقل من عشرة عمال (ما بين 1-9 عمال) و يطلق عليها أحيانا cottage units أو micro enterprises .

[1] يوسف حميدي ، مرجع نفسه ، ص 67.

[2] مشعلي بلال ، دور برامج السلامة المهنية في تحسين آداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية دراسة حالة : مؤسسة SATPAPALIF لتحويل الورق و البلاستيك ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس – سطيف – ، كلية علوم الإقتصاد و علوم التسيير ،2010-2011 ، ص 29 .

- مشروعات الأعمال صغيرة الحجم ، و هي التي يعمل فيها أقل من خمسين عاملا (مابين 10-49 عاملا) .
- مشروعات الأعمال متوسطة الحجم ، و هي التي يعمل فيها أقل من مائة عامل (مابين 50-99 عامل)
- مشروعات الأعمال كبيرة الحجم ، و هي التي يعمل فيها أكثر من 100 عامل[1].

و يتضح تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المعيار في بعض الدول كمايلي :

الجدول رقم (01) : تصنيف المؤسسات حسب معيار عدد العمال في بعض الدول

حجم العمالة / الدولة	صغيرة	متوسطة	كبيرة
الإتحاد الأوروبي	1- 49	50-249	≥ 250
سويسرا	1-20	21-100	≥ 100
الو.م.أ	1-250	251-500	≥ 501
اليابان	1-49	50-500	≥ 501

المصدر: موسي سهام ، مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الأنترنت على آداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة "ولاية سطيف" –، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر– بسكرة– ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير ، 2013-2014 ، ص 11.

بالرغم من المزايا المختلفة لهذا المعيار إلا أنه يؤخذ عليه عدم التعبير عن حقيقة حجم المؤسسة بسبب إختلاف معامل (رأس المال/العمل) بين مختلف المؤسسات ، ذلك أنه يوجد من الإستثمارات ما يحتاج كثافة في رأس المال و قلة العمالة في حين نجد حالات معاكسة لهذا مما يجعله غير مطابق للواقع[2].

- **معيار رأس المال** : يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ، و يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى و من قطاع إنتاجي لآخر، فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفلبين ، الهند ، كوريا الجنوبية و باكستان) فإن

[1] مصطفى يوسف كافي ، بيئة و تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، مكتبة المجمع العربي ، الأردن ، ط1، 2014 ، ص ص 27 ، 28.
[2] موسي سهام ، مرجع نفسه ، ص 11.

حجم رأس مال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يتراوح مابين 35 إلى 200 ألف دولار ، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار ، و في بعض الدول الأخرى لا تكتفي بمعيار واحد و إنما تجمع بين عدة معايير ، فعلى سبيل المثال نجد أن اليابان تجمع بين معيار العمالة و رأس المال معا ، حيث تعتبر اليابان المؤسسة صغيرة و متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عامل و رأس مالها المستثمر أقل من 50 مليون ين[1] .

- **معيار قيمة المبيعات** : تستخدم بعض الدول معيار قيمة المبيعات السنوية للتمييز بين أحجام المؤسسات حيث يتميز هذا المعيار بصلاحيته للتطبيق على المؤسسات الصناعية و التجارية و الخدمية ، و إن كان يتطلب توفر معلومات و بيانات دقيقة عن المبيعات السنوية للمؤسسات ، و هو ما يتعذر في حالة أغلب المؤسسات الصغيرة ، خاصة تلك التي لا تحتفظ بدفاتر و حسابات منتظمة ، كما يصعب تطبيقه في حالة الأنشطة التي تتصف مبيعاتها بالتغييرات و التقلبات الموسمية[2] .

2- المعايير النوعية:

بعد تطرقنا إلى المعايير الكمية نستنتج أنها تتضمن بعض النقائص ، و من ثم عدم قدرتها وحدها على الفصل بين المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة و غيرها من المؤسسات الأخرى خاصة فيما يخص طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص و عمق تقسيم العمل ...إلخ [3]، هذا ما يجعل ضرورة إدراج معايير أخرى و هي المعايير النوعية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

- **معيار الملكية** : يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة ، حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص و شركات أموال ، معظمها فردية أو عائلية ، يلعب فيها مالك هذه المؤسسة دور المدير و المنظم و صاحب إتخاذ القرار الوحيد .
- **معيار المسؤولية** : تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك أو صاحب المشروع ، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير ، التسويق و التمويل ، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص[4] .

---

[1] السعيد بريبش ، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية : حالة الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12 ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، نوفمبر 2007 ، ص ص 62 ، 63 .

[2] مشاعلي بلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[3] بوسهمين أحمد ، الدور التنموي للإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر ، مجلة العلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول ، 2010 ، جامعة دمشق ، ص 207 .

[4] مشاعلي بلال ، مرجع نفسه ، ص 31 .

- **إستقلالية الإدارة :** و يقصد بها إستقلالية المؤسسة عن أي تكتل إقتصادي و بذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى ، و يمكن أن نطلق على هذا المعيار إسم المعيار القانوني ، حيث يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة ، و يتفرد بنفسه في عملية إتخاذ القرارات كما يتحمل المسؤولية كاملة فيما يخص إلتزاماته إتجاه الغير [1] .
- **معيار حصة المؤسسة من السوق :** بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف التي تؤول إليه منتجاتها فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم المؤسسة بالإعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة عدت هذه المؤسسة كبيرة ، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتنشط في مناطق و محلات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة أو متوسطة .
- **معيار طبيعة الصناعة :** يتوقف حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الطبيعة الفنية للصناعة ، أي مدى إستخدام آلات الإنتاج في إنتاج المنتج ، فبعض الصناعات تحتاج إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل و وحدات قليلة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الإستهلاكية الخفيفة ، في حين تحتاج بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل و وحدات كبيرة نسبيا من رأس المال و هو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة[2] .

المطلب الثاني : التعريفات المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد أدى تنوع المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و كذا إختلاف الظروف الإقتصادية و الإجتماعية لكل دولة إلى عدم الحصول على إجماع موحد لهذه المؤسسات ، مما جعل كل دولة أو هيئة تنفرد بتعريف خاص بها ، و عليه يمكن إعطاء تعاريف لهذا النوع من المؤسسات حسب بعض الدول و الهيئات كمايلي :

الفرع الأول : تعاريف بعض الدول :

1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :

إن قانون المؤسسات الصغيرة لسنة 1953 الذي عدل و نظم إدارة هذه المؤسسات ، و قد إحتوى تعريف شبه رسمي فكان كالتالي : " يجب أن تكون ملكيتها مستقلة ، و أن تدار على إستقلال ، كما يجب أن لا تكون

[1] كاسر نصر المنصور و آخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار مكتبة حامد ، الأردن ، 2000 ، ص ص 42 ، 43.

[2] موسي سهام ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

مسيطرة في مجال نشاطها " . و قد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقة مفصلة بالإعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العمال كمايلي :

- المؤسسات الخدماتية و التجارة بالتجزئة : من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية .
- مؤسسات التجارة بالجملة : من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية .
- المؤسسات الصناعية : عدد العمال 250 عامل أو أقل[1] .

2-تعريف اليابان :

لقد نص القانون المسمى بالقانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة على ضرورة القضاء على كافة الحواجز و العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و محاولة تطويرها و تنميتها . و قد عرف القانون الذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يوضحه الجدول التالي[2] :

الجدول رقم (02) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون)
الصناعة و القطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

المصدر : لوكادير مالحة ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو– ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2012/03/12 ، ص 14.

[1] صورية بن عزيزة ، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر–حالة المؤسسة الصناعية للعصير و المصبرات "Sijico " وحدة رمضان جمال بسكيكدة للفترة 2000–2009 – ، مذكرة ماجستير ، جامعة سكيكدة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسييير ، 2012– 2013 ، ص 6.

[2] مشاعلي بلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

3- تعريف فرنسا :

ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة و متوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عاملا و رأس مالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك[1] .

كما تعرف بعض الدول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معيار عدد العمال كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (03): تعريفات بعض الدول حسب عدد العمال

إسم الدولة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
أستراليا	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
فنلندا	أقل من 100 عامل	أقل من 500 عامل
اليونان	إلى غاية 49 عامل	من 50 إلى 500 عامل
إيطاليا	من 51 إلى 100 عامل	من 101 إلى 300 عامل
هولندا	من 1 إلى 9 أشخاص	من 10 إلى 100 عامل
البرتغال	إلى غاية 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
إسبانيا	أقل من 200 عامل	من 201 إلى 500 عامل
سويسرا	من 1 إلى 50 عامل	أقل من 500 عامل
المملكة المتحدة	من 1 إلى 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
تايوان	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
تايلاندا	أقل من 10 عمال	أقل من 100 عامل
ألمانيا	من 1 إلى 20 عامل	من 21 إلى 100 فرد

المصدر : يوسف حميدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75 .

الفرع الثاني : تعريف بعض الإتحادات و الهيئات الدولية :

1- تعريف الإتحاد الأوروبي :

أثبتت مختلف الدراسات إختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات حتى في البلدان الأوروبية و هنا تكمن صعوبة توحيد تعريف هذا النوع من المؤسسات في أوروبا ، الأمر الذي دفع دول الإتحاد سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و توصلت هذه اللجنة الأوروبية في النهاية

[1] موسي سهام ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

إلى الإعتراف بعدم قدرتها على وضع تعريف محدد و وحيد لكل الدول الأوروبية . لكنها حاولت من جهة أخرى دعم الدراسات التي من شأنها إيجاد معايير متقاربة لجمع الرؤية . و أقر المجمع الأوروبي بعدم وجود أي تعريف علمي موحد ، حتى تلك التي تستخدم معايير كمية كعدد العمال مثلا . فحسب المجمع يمكن تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمايلي :

- المؤسسات المصغرة (الفتية) يتراوح عدد عمالها بين 0 و 9 .
- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99 عاملا .
- المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499 عاملا .

و على ضوء ماسبق فإن هذا التعريف ينطبق على 99,9% من المؤسسات الأوروبية ، فالمؤسسات التي يقارب أو يساوي عدد عمالها 500 عامل فإنها في إعتقاد المختصين هي مؤسسات ضخمة خاصة عندما تكون تطبق تكنولوجيا متطورة [1].

و في 3 أفريل 1996 قام الإتحاد الأوروبي بتعديل التعريف السابق ضمن توصيات المفوضية لسنة 1996 معتمدين في تعريفهم على ثلاث مؤشرات و هي عدد العمال ، الحد الأقصى لرقم الأعمال و الحد الأقصى للموازنة و قد حاولت العديد من الدول إدخاله في تشريعاتها المحلية ، لكن في 6 ماي 2003 أصدر الإتحاد الأوروبي ضمن توصياته تعريفا جديدا و الذي دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 2005 بدل التعريف السابق[2] ، و يمكن تلخيص هذا التعريف من خلا الجدول التالي :

[1] يوسف حميدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

[2] شادلي شوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

الجدول رقم (04): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق الإتحاد الأوروبي لسنة 2003

المعايير / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
المؤسسات المصغرة	من 1 إلى 9	أقل أو يساوي 02 مليون أورو	اقل أو يساوي 02 مليون أورو
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل أو يساوي 10 مليون أورو	أقل أو يساوي 10 مليون أورو
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 249	أقل أو يساوي 50 مليون أورو	أقل أو يساوي 43 مليون أورو

Source : OCDE , perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepenariat , Edition , 2005, p17.

2-تعريف بلدان جنوب شرق آسيا :

في الدراسات الحديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا بإستخدام تصنيف "بروتش و هيمنز "و هي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معيار عدد العمال ، و هو معترف به بصورة عامة في هذه البلدان حيث صنف المنشآت الصغيرة إلى أربعة أحجام على النحو التالي :

- من 1 إلى 10 عمال .....مؤسسات عائلية و حرفية .
- من 10 إلى 49 عامل .....مؤسسات صغيرة .
- من 49 إلى 99 عامل .....مؤسسات متوسطة .
- أكثر من 100 عامل .....مؤسسات كبيرة .

إضافة إلى النموذج السابق فإن دول جنوب شرق آسيا تستخدم بعض المعايير الأخرى في التمييز بين الأشكال السابقة خاصة فيما يتعلق بنشاط المالك في الصناعات المتوسطة الذي قد يبتعد عن وظيفة الإنتاج كما في المؤسسات الحرفية ليهتم أكثر بالإدارة و التسيير[1] .

[1] بن عزة هشام ، دور القرض الإيجاري "Leasing " في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية ، 2011-2012 ، ص ص 16،17.

3-تعريف البنك الدولي :

يعرف البنك الدولي المنشآت الصغيرة و المتوسطة بإستخدام معيار عدد العمال بأنها : " تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل ، و يصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر ، و التي بها مابين 10 – 50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة ، و ما بين 50 – 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة " .

4-تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها : " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد و يتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة أو القصيرة الأجل ، كما يتراوح عدد العمال فيها مابين 10 – 15 عامل "[1] .

المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مميزاتها :

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن بعضها البعض منها تعتبر مزايا إيجابية و الأخرى تعد سلبية .

الفرع الأول : الخصائص الإيجابية :

- **منظمات تعتمد على التخصص الناجح :** تعتمد المنظمات الصغيرة و المتوسطة على التخصص الناجح في العمل ، كما تعتمد على التخصص في المستهلك حيث عادة مايبحث لها عن سوق مستهدف تستطيع أن تتميز في خدمته مثل المنظمات التي تخصصت في إنتاج أدوات التجميل للسود في أمريكا مما يعطيها ميزة تنافسية .
- **منظمات تابعة :** لقد إنتشرت هذه الخاصية حديثا بين المنظمات الصغيرة و المتوسطة خاصة بعد سيادة العولمة ، و المنظمات العابرة للقارات ، حيث تتميز المنظمات الصغيرة بمساندتها للمؤسسات الكبيرة و بقدرتها على التكيف مع الأوضاع ، و الظروف الطارئة لذلك إرتبطت المنظمات الصغيرة مع المنظمات العالمية كوكلاء مبيعات في منطقتها و موزعين مقابل عمولة أو نسبة تعتمد على نوع الزبون[2] .

---

[1] آيت عيسى عيسى ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أفاق و قيود ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 ، 2007 ، ص ص 273 ، 274 .

[2] فايز جمعة صالح النجار و آخرون ، الريادة و الأعمال الصغيرة ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، ط2 ، 2008 ، ص 67 – 69.

- **سهولة التكوين :** إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسهل إيجادها من الناحية القانونية و الفعلية ، و هذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول و قوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال و الأنشطة التجارية و الخدمية . إن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة و السهولة و الوضوح و التحديد فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى شركات و منظمات متوسطة الحجم . فعادة ماتكون الأفكار النيرة وراء هذه الأعمال و ليس الإمكانات الكبيرة و الهائلة سواء كانت رؤوس الأموال أو مستلزمات أخرى .
- **المرونة و سرعة الإستجابة :** هكذا يفترض أن يكون الأمر حيث البساطة و رشاقة الهيكل التنظيمي و ترابط مفردات العمل و عدم وجود أليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الأحسن و الأفضل تجري بطريقة أفضل و أسرع ، و كذلك تمكن هذه الخصائص الأعمال الصغيرة و المتوسطة من التكيف السريع و المرن للأحداث و المفاجئات في بيئة التنافس .
- **الحرية المتاحة للمؤسسين و الإدارة في التعامل مع المواقف المختلفة :** و هذه الخاصية تجعل العديد من المستثمرين و الأفراد و المجموعات تفضل إقامة منظمات صغيرة خاصة بهم بدلا من العمل كموظفين و أجراء لدى الغير ، إن هذه الحرية نجدها متجسدة بالعديد من المزايا مثل إختيار أسلوب الإدارة و منهجها ، حيث إمكانية العمل وفق الطريقة الملائمة و خاصة بالنسبة للنساء و كذلك ميزة الإستفادة من العائد و الأرباح المتحققة من المنظمة ، و هذه مدعاة لبذل الجهود و العمل بأقصى الطاقات و الإمكانات من قبل المالكين و من يرتبط بهم من أفراد ، و يلاحظ أيضا أن أصحاب الأعمال الصغيرة يرتبطون بعلاقات شخصية مميزة مع العاملين معهم من جانب و كذلك الزبائن من جانب آخر و هذا يؤدي إللى إشباع حاجات إنسانية و نفسية مهمة و يعطي مزيد من الرضا و المقبولية[1] .

الفرع الثاني: الخصائص السلبية :

- محدودية القدرات الذاتية للتوسع و التطور .
- محدودية إمكانية إستعمال التكنولوجيا المتطورة .
- عدم إستفادتها من وفورات الحجم .
- عدم دقة و توفر قواعد البيانية المتاحة لها و عليها .

[1] طاهر محسن منصور الغالبي ، إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2009 ، ص ص 27 ، 28 .

- تكون غالبا من الصناعات المغذية لصناعات أخرى .
- توحيد الملكية و الإدارة .
- أهمية سمعة المالك و المالكين المديرين للشركة[1] .
- السمة السلبية الأهم للعمل الصغير هو أنه أكثر عرضة للفشل و التصفية و الغلق ، و هذا التهديد قائم على مدى حياة العمل الصغير ، إلا أنه أعلى في سنوات تأسيسه الأولى .
- الضعف المالي الناتج عن محدودية حجم إنتاجه [2].
- ضيق السوق المحلي الذي تعرض فيه أحيانا و قد يكون سوقا إقليميا .
- يتطلب تصنيع المنتجات درجة عالية من الخبرة و المهارة .
- صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من النشاط .
- صعوبة إعداد القوائم المالية لإفتقار المسير للخبرة المالية و المحاسبية .
- دورة حياة المؤسسة قصيرة إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة تضع حدا لنهاية نشاطها ، و هذا راجع لهشاشتها مثلا : إستقالة موظف أساسي ، خسارة زبون مهم ...إلخ[3] .

[1] مصطفى كافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

[2] قشيدة صورية ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير 2011-2012 ، ص 29 .

[3] سليمان ناصر ، عواطف محسن ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – المعوقات و الحلول، الملتقى الدولي الأول حول : تقييم إستراتيجيات و سياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر ، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014 ، جامعة المسيلة ، ص 5 .

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتها :

إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تعرف لحد الساعة إتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها فإن ثمة إتفاقا على أهميتها أو موقعها في النشاط الإقتصادي بإعتبارها محركا لعملية التنمية و النمو الإقتصادي إلا أن هناك مجموعة من العقبات التي تقف حاجزا أمام هذه المؤسسات تجعلها عاجزة عن قيامها بدورها على أكمل وجه .

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أفضل وسائل الإنعاش الإقتصادي نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و ذلك بتوفيرها لمناصب الشغل و خلق الثروة ، و لهذا توسع نشاط هذه المؤسسات في كل بلدان العالم بحيث أنها تشكل النسبة الأكبر من حيث العدد و الأهمية خاصة الصناعية منها[1] . و من واقع إستقراء الإحصائيات والدراسات المهتمة بهذا النوع من المؤسسات ، يمكن توضيح أهميتها الراهنة في كافة بلدان العالم في عدد من النقاط كالآتي :

1- توفير مناصب شغل و إمتصاص البطالة :

تعد هذه المؤسسات إحدى الوسائل الهامة و الفعالة في خلق فرص عمل كافية لإمتصاص البطالة في الدول النامية و المتقدمة . ذلك لأنها تقوم على تقنيات كثيفة العمل و إحلال العمالة المتوفرة محل رأس المال عالي التكلفة ، و نمط إجتماعي يقوم على توظيف الأقارب و الأصدقاء دون الإلتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات[2] .

و وفقا للتقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية فإن نحو 30 مليون شخص يعملون في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أمريكا اللاتينية ، كما بين التقرير أنه في سنة 1985 إستوعب هذا القطاع 60% من قوة العمل خارج القطاع الأولي في إفريقيا ، و ما بين 40 % و 60 % في آسيا ، في حين تقدر قوة العمل الغير رسمي في البلدان النامية بنحو 300 مليون يساهمون بما يقارب 35 % من الناتج الإجمالي بها . و في الولايات المتحدة يتجاوز عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 90% و هي تشغل ما لا يقل عن 45 % من اليد العاملة ، أما في اليابان فقد بلغت نسبة 73,8 % يشتغلون في مؤسسات تستخدم أقل من 100 عامل ،

[1] السعيد بريبش ، مرجع سبق ذكره ، ص 67 .

[2] شريف غياط ، محمد بوقموم ، حاضنات الأعمال التكنولوجية و دورها في تطوير الإبداع و الإبتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – حالة الجزائر – ، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد 06 ، جامعة بسكرة ، 2009 ، ص 50 .

بينما بلغت نسبة العمالة في فرنسا 69 % من إجمالي اليد العاملة [1]، و الشكل الموالي يوضح أهمية هذا القطاع في توفير و خلق مناصب الشغل :

الشكل رقم (01) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العمالة في العالم

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية IFC مجموعة البنك الدولي : دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2009 ، ص 12 .

من خلال الشكل نلاحظ أن معظم فرص العمل توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمة هذه الأخيرة في الدول مرتفعة الدخل (70% من حجم العمالة) تكون عالية مقارنة بالدول الأخرى متوسطة (50% من حجم العمالة) و منخفضة الدخل (30% من حجم العمالة) مما يعني أن الدول المتقدمة تولي هذا القطاع أهمية بالغة شأنها شأن المؤسسات الكبيرة لقدرتها على إمتصاص قدر كبير من حجم البطالة .

2- مصدر مهم لتطوير الناتج الوطني و الثروة الإقتصادية :

و يتآتى هذا من دورها و مساهمتها في تعظيم العوائد الإقتصادية و تطوير الإقتصاد و بنظرة سريعة على الإقتصاد الصناعي نجد أن الشركات العملاقة اليوم كان وراء إنشائها رياديون كانو عاملين فيها أو مؤسسين لها، و بشكل عام فإن الأعمال الصغيرة و رأس المال المستثمر يؤدي إلى فائض إقتصادي أفضل قياسا من المؤسسات الكبيرة ، كما يمكن للدولة (خاصة في الدول النامية) أن توجه الأنشطة إلى مناطق مستهدفة لغرض

[1] عزيزي أحمد عكاشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

تنميتها أو إيقاف عمليات النزوح الريفي أو غير ذلك هنا يمكن للأعمال الصغيرة أن تلعب أدورا كثيرة بإعتبارها أعمال ريادية ، حيث التوظيف و زيادة دخل الفرد و التغيير في هيكل الأعمال في المجتمع و غيرها [1] . و يساهم هذا القطاع في الإنتاج الداخلي الخام بنسبة 57 % في كندا و 56,7 % في الدانمارك و 61,8 % بفرنسا و 56 % في اليابان [2]، و الشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من عينة تضم 55 بلدا :

الشكل رقم (02) : مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع الغير نظامي في الناتج المحلي الإجمالي :

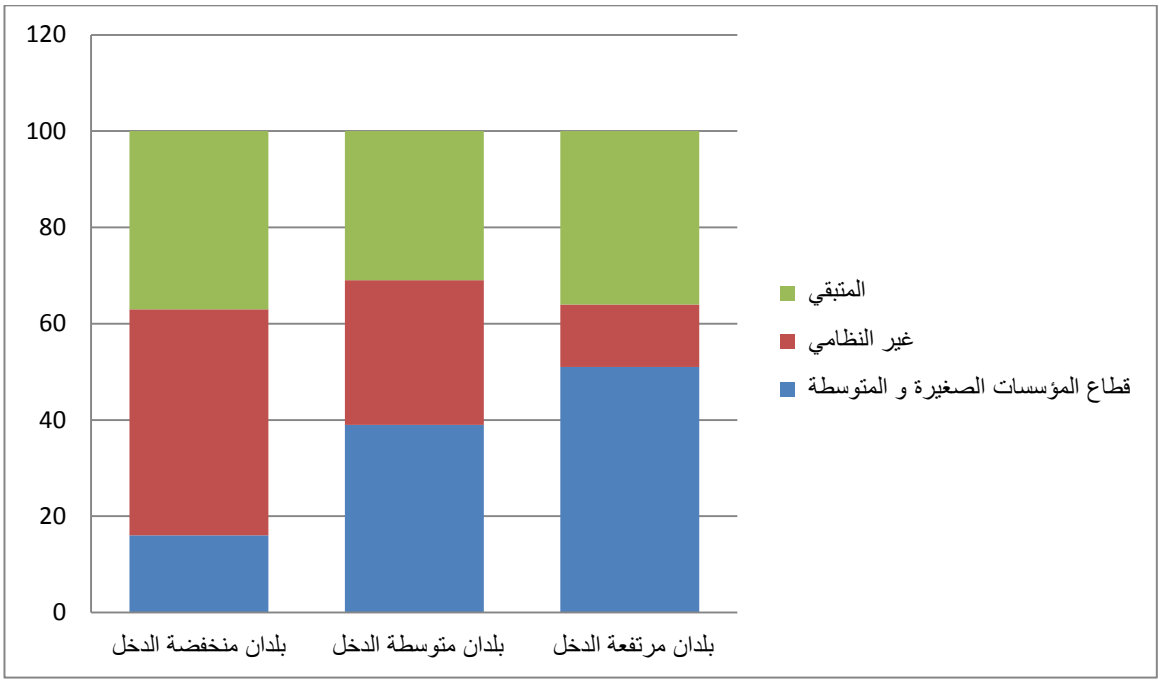

المصدر : مؤسسة التمويل الدولية IFC ، مرجع نفسه ، ص 14 .

من خلال الشكل نلاحظ تزايد مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم ، ففي الدول مرتفعة الدخل فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعمل ضمن القطاع النظامي هي الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتواجدة في القطاع الغير نظامي ، بينما في الدول متوسطة الدخل فإن نسبة مؤسسات القطاع الغير النظامي مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة إلا أن مساهمتها لاتزال أقل من المؤسسات المتواجدة في القطاع النظامي بينما في الدول منخفضة الدخل فإن أغلب مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة تعمل ضمن القطاع الغير نظامي و هذا ما يفسر عدم إستفادة هذه الأخيرة من

[1] طاهر محسن منصور الغالبي ، مرجع سبق ذكره ، ص35 .

[2] مؤسسة التمويل الدولية IFC ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

هذه المؤسسات للدفع بعجلة النمو الإقتصادي في حين أن هذا القطاع هو أساس تفوق العديد من الدول مرتفعة و متوسطة الدخل .

3- دعم الصادرات :

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال قيامها بالإنتاج المباشر أو غير المباشر ، على إعتبار أنها مشاريع مغذية للمشاريع الكبيرة بزيادة الناتج الوطني و تنمية الصادرات و الإقلال من الواردات من خلال قيامها بالتوجه نحو تصنيع بدائل للواردات مما يساهم في تقوية الإقتصاد ، ففي هونغ كونغ تشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تنتجها المنشآت الصغيرة حوالي 50 % من صادراتها ، و في كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية التي توفرها مصانع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 35 % من إجمالي الصادرات ، أما في اليابان فقد بلغت نسبة المنشآت الصناعية الصغيرة التي تقوم بالإنتاج لحساب المؤسسات الكبيرة 72 % في صناعة المنتجات الغذائية ، و 76 % في صناعة الآلات ، و 79 % في صناعة الأجهزة الكهربائية في عام 1971 ، و في سويسرا تعتمد المنشآت الكبيرة إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة في إنتاج المعدات الإلكترونية و الساعات و الأدوية و غيرها[1].

4- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نشاطات الإبتكار و الإبداع :

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر مصدرا مهما للإبداع التكنولوجي و في جميع القطاعات المتواجدة فيها ، و هو يعني القدرة على تحسين منتجات موجودة أو إطلاق منتجات جديدة أو تحسين عملية موجودة أو جميع هذه الجوانب ، كما يلاحظ أيضا أن الإختراعات التي تعبر عن إبتكار لشيء جديد غير موجود هو سمة الأعمال الصغيرة و المتوسطة و يبدو ذلك واضحا من خلال الإبتكارات المهمة التي حققتها مثل صناعة الهليكوبتر و صناعة البنسلين و الحواسيب و الكاميرات المتطورة و العديد من التطورات في صناعة الأجهزة الطبية و غيرها ، كما يرى البعض أن لها دورا مهما في مجال التجديد المستمر و الإبتكار لقدرتها الفائقة على الربط بين الجوانب المعرفية و حاجات السوق[2] .

[1] مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 42 ، 43 .

[2] طاهر محسن منصور الغالبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

5- تنشيط و تطوير حالة المنافسة:

إن تواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرتبط بدرجة أعلى بالمنافسة في الأسواق لأن تواجدها يكون بأعداد كبيرة ، و في نفس القطاع و لنفس المنتج و بذلك تكون المنافسة حادة على مستوى التكاليف ، الجودة ، الأسعار ، الإبتكار و التجديد[1] .

6- الإستخدام الأمثل للموارد المحلية :

تعتمد جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إستخدام الموارد المحلية في إشباع الحاجات المتزايدة من السلع الإستهلاكية عادة و قد أثبتت العديد من الدراسات أن هذا النوع من المؤسسات في البلدان النامية بتقنياته البسيطة كان في بعض الحالات أعلى إنتاجية من المؤسسات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة ، و ما لم يكن هناك إتفاقيات إحتكارية للسيطرة على السوق فإن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقاربها يؤدي إلى زيادة الرغبة في الإبتكار و التميز و إذا تم تنظيم و إدارة و دعم هذه المؤسسات بما يكفل إستمرار و تنمية هذه الرغبة فإننا نتوقع قدرتها الفاعلة في تحقيق الكفاءة الفنية و الإقتصادية في إستخدام الموارد المحلية المتاحة .

7- التوازن الإقتصادي و الإجتماعي :

تشجع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تنمية السلوك الإدخاري لدى الأفراد بشكل لا يمكن تحقيقه بصورة أخرى ، و الربط بين التصنيع و المنتجات الزراعية و يؤدي ذلك إلى تقليل المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية الناتجة عن ظاهرة التركيز الصناعي في المدن و تحقيق قدر مناسب من عدالة التنمية الإقليمية ، و تحقيق توازن إقتصادي و إجتماعي على المستوى الإقليمي و الكلي[2] .

المطلب الثاني: تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جملة من المشاكل و الصعوبات التي تعيق نموها و تصعب عليها القيام بوظائفها التشغيلية ، و يمكن التمييز في هذا المقام بين التحديات التقليدية التي لطالما عرفتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحديات الراهنة التي ترتبط أساسا بالإقتصاد الجديد .

[1] مشاعلي بلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

[2] شريف غياط ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 50 ، 51 .

الفرع الأول : التحديات التقليدية : و تتمثل فيما يلي :

1- **مشاكل التمويل** : تعد مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ، حيث تظل مواردها الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء و التأسيس أو عمليات التشغيل الجاري و الإحلال و التجديد . و تعتبر المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية و البنوك المتخصصة هي المصدر المعتاد للحصول على وسائل التمويل ، إلا أن الوحدات الصغيرة لا يتيسر لها تدبير إحتياجاتها من البنوك لعدم إمتلاكها ضمانا عينيا مقابل القرض ، بالإضافة إلى قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصناع و التجار مما يجعلهم أكثر ترددا للتعامل مع البنوك . و تنعكس مشكلة التمويل في معاملاتها حيث يضطر الكثير منهم إلى الإقتراض من المرابين أو الوسطاء الغير نظاميين مع ما يحمل ذلك من إرتفاع في سعر الفائدة و زيادة أعباء التمويل ، و قد يضطر إلى الشراء بالأجل من بعض التجار و بأسعار مرتفعة نسبيا و اللجوء إلى الوسطاء في أسواق المواد الخام للحصول على إحتياجاتها بأسعار مغالى فيها ، و كذا التعاقد من الباطن مع المنشآت الكبيرة لتوفير المدخلات و تسويق الإنتاج مقابل أجر محدد متفق عليه أو بسعر منخفض مما يقلل من معدل ربحية النشاط مقارنة بالمعدل المناظر لو توفرت الموارد المالية للمؤسسة الصغيرة [1].

2- **مشاكل التسويق** : تعاني المؤسسة الصغيرة من صعوبات تسويقية في السوق المحلي و الخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة التي تستورد منتجات مماثلة . و يضاف إلى هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية و بعض فئات المجتمع التعامل مع الشركات الكبيرة لإعتبارات الجودة و السعر و لضمان إنتظام التوريد بالكميات المطلوبة و في المواعيد المقررة و تفاديا للمشاكل الناجمة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما تفتقر هذه الأخيرة إلى الوعي التسويقي و نقص كفاءات رجال البيع و قصور المعلومات حول السوق و مستويات الأسعار ، كما تفتقر إلى الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج و تنشيط المبيعات ، مثل الإشتراك في المعارض و الإعلان في المجلات و الجرائد و التلفزيون و إقامة إتصالات وثيقة مع الأسواق و منافذ التوزيع البعيدة .

3- **صعوبات مرتبطة بالعقار:** تواجه المؤسسات الصغيرة صعوبات متعلقة بإختيار المكان أو الأرض اللازمة لإقامة المشروع نظرا لحظر إقامة بعض هذه الأنشطة في مناطق معينة للتخفيف من التكدس

[1] فرحي محمد ، صالحي سلمى ، المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الجزائر ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف – ، ص 743 .

السكاني و العمراني أو لإعتبارات تتعلق بالتلوث أو لإرتفاع تكلفة الأراضي المتميزة القريبة من الأسواق[1].

4- **نقص العمالة المدربة:** و ذلك بسبب ضعف التوجه نحو تحديث و تجديد الخبرات و المهارات داخل المشروع و عزوف الأبناء عن تعلم مهنة الآباء ، خاصة تلك التي تتطلب مهارات عالية و إرتفاع تكاليف التدريب لدى الجهات المتخصصة مع محدودية مجالات التدريب .

5- **الصعوبات الضريبية :** تستخدم الحوافز الضريبية لتشجيع التنمية الصناعية ، و تتضمن هذه الحوافز فترات من الإعفاء الضريبي و غالبا ما تكون هذه الحوافز معقدة و تخدم المؤسسات الكبيرة ، أي لاتنطبق على حجم نشاط المشاريع الصغيرة و المتوسطة [2].

6- **الصعوبات الإدارية:** في كثير من الدول يسود إدارة المؤسسات الصغيرة الطابع الفردي بسبب سيادة الشخصية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد و الإجتهادات الشخصية ، و التي تتميز بمركزية إتخاذ القرار ، و هي ظاهرة تشكل قصورا واضحا في الخبرات الإدارية و القدرات التنظيمية ، و عدم الإستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية و غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة[3] .

الفرع الثاني : تحديات الإقتصاد الجديد : و تتمثل فيما يلي :

1- **عالمية التجارة :** سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية خاصة الصناعية و جعلها عالمية و ذلك من خلا إنشاء الإتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و التي حلت محلها المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، و التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية ، و بصفة اساسية تحرير تجارة السلع الزراعية و الصناعية و كذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية و الإستثمار، و لعلى من أبرز إنعكاسات الإنضمام إلى هذه المنظمة خاصة في الدول النامية تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الإلتزام بقواعد فتح الأسواق و من ثم إختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية الأمر الذي سيؤدي إلى غلق العديد من المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها ، بالإضافة إلى

[1] بن بوزيد شهرزاد ، دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة الشركة ذ م م للخدمات العامة و التجارة آل دوداح ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد بوقرة – بومرداس– ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2011-2012 ، ص ص 62 ، 63 .

[2] لرقط فريدة و آخرون ، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاديات النامية و معوقات تنميتها ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية ، 25-28 ماي 2003 ، جامعة سطيف ، ص ص 8 ،9 .

[3] فرحي محمد ، صالحي سلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 744.

إحتمالية مزاحمة المؤسسات الدولية للإستثمار الوطني مما يعني زيادة عمليات الدمج و الإستحواذ على المؤسسات الضعيفة و بالتالي زيادة الكيانات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة[1] .

2- **عالمية الجودة :** ترتب عن إزدياد المنافسة و حدتها ظهور معايير دولية للمنتجات ، تتمثل في معايير الجودة من أجل رفع مستوى المنتجات ، حيث أصبحت تقدم كشهادات للمنتجات مثل ال ISO التي تعبر عن إمكانيات تقدير هذه المنتجات و منافسة المنتجات الموجودة في السوق المستهدف للمقاييس العالمية التي تميزها ، و التي تتطلب نوعية جيدة ، فحصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مثل هذه الشهادة يضع هذه المؤسسات في حلقة صعبة يجب التعامل معها[2] .

3- **الفجوة الرقمية بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** تمثل تكنولوجيا المعلومات و الإتصال أحد ركائز الإقتصاد الجديد و التي تعتبر اليوم أساس المنافسة بين الدول و المؤسسات ، حيث تلجأ المؤسسات الكبيرة ذات المداخيل المرتفعة إلى الإستفادة من المزايا التي توفرها التقنيات الحديثة كالبرمجيات و شبكة الأنترنات و مختلف الشبكات الإلكترونية مما جعل الفجوة الرقمية تتسع بين المؤسسات الكبيرة و نظيرتها الصغيرة و المتوسطة ، و هذا راجع من جهة إلى جهل أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة ، و من جهة أخرى راجع إلى صعوبة إقتناء البرمجيات و المعدات باهضة الثمن[3] .

---

[1] نعيمة برودي ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية ، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف – ، ص 117 .

[2] طراد فارس ، مناجمنت الإبداع و تأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد بوقرة – بومرداس– ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2006-2007 ، ص 26 .

[3] بن بوزيد شهرزاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 64 ، 65 .

المبحث الثالث: التجارب الرائدة لبعض الدول في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جزءا محوريا في كثير من إقتصاديات العالم ، بما فيما ذلك الدول المتقدمة التي تعرف إنتشارا كبيرا لهذا النوع من المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة كما أنها توظف عمالة جد مرتفعة ، و تساهم مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي ، و تعتبر التجربة الأمريكية و الإيطالية و اليابانية في هذا المجال من التجارب الرائدة بالنسبة للقارات التي تنتمي إليها .

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد إزداد في السنوات الأخيرة إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك بالرغم من أنها أكبر الإقتصاديات العالمية توفرا على الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط على المستوى العالمي ، و التي يمكنها محو المؤسسات الصغيرة من الوجود ، إلا أن هذا لم يمنع ظهور مثل هذه المؤسسات خاصة و أن الحكومة الأمريكية إهتمت بدعمها من خلال إقامة إدارة خاصة بها يطلق عليها إسم إدارة الأعمال الصغيرة SBA وهذه الأخيرة مهمتها توفير المعلومات المتعلقة بكيفية الإنشاء إلى أن تظهر إلى الوجود و يكون ذلك إما عن طريق الإتصال الشخصي أو عن طريق شبكة الأنترنات[1] .

الفرع الأول : السياسات الأمريكية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

و يمكن حصرها فيما يلي :

- وضع برنامج تعاوني أطلق عليه برنامج معهد المشروع الصغير ، حيث يوفر الإرشادات الإدارية و الوظيفية عن طريق 520 معهدا علميا و جامعة في 50 ولاية ، و مواقع أخرى ، و يساعد 8000 مؤسسة في العام[2] .
- تمكينها من الحصول على مشاريع عمومية ، إضافة إلى مساعدة هذه المؤسسات عن طريق إنشاء صندوق خاص بتعويض الخسائر الناجمة عن دفع الديون ، و يمول هذا الصندوق عن طريق الإشتراكات الصغيرة المقدمة من طرف البنوك .

[1] شادلي شوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 55 ، 56 .
[2] عبد القادر رقراق ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة – دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، 2009-2010 ، ص ص 57 ، 58 .

- تقديم إعانات تكميلية للمؤسسات المالية ، و المتعلقة بالأخطار على المستوى الأمريكي ، مع الإشارة أن هذه الإعانات التكميلية هي عبارة عن شكل من أشكال المئونات التي تقدم إلى المقاولين في حالة نجاحهم في تجاوز نسبة معينة من رقم الأعمال المحقق على كل منتج جديد .
- إنشاء مؤسسات لتشغيل الأموال الخاصة بالمتعاقدين هدفها يتمثل في السعي إلى تشغيل المنح المستقبلية للمتعاقدين في إنشاء مؤسسات صغيرة جديدة [1].

الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الأمريكي :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في الإقتصاد الأمريكي ، فبين سنتي 2002 و 2003 إرتفع الناتج الداخلي الخام لهذا القطاع بنسبة 4,8% سنة 2002 لترتفع النسبة 8.2 % في الثلاثي الرابع من سنة 2003 ، و تساهم بما قيمته 4 مليارات دولار من الناتج سنويا و توفر حوالي 68 مليون منصب عمل ، و تمثل ثلث التجارة الخارجية و التي تقدر ب 40 % من النشاط الإقتصادي الكلي.

تستحوذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية على 54,1 % من النشاط الصناعي و على نسبة 49,2 % من نشاط الخدمات ، و على مدى الدورات الإقتصادية للسنوات الأخيرة أثبت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قوتها و ثباتها حيث من شهر جانفي إلى شهر مارس 2004 إستحدثت 180000 وظيفة جديدة [2]. أما حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الأمريكية فقد إرتفع من 102,8 مليار دولار سنة 1992 إلى 263 مليار دولار سنة 2006 ، أي ما يعادل 28,9 % من مجموع الصادرات الأمريكية ، 60 % هي مؤسسات غير منتجة كما أن ثلثي المؤسسات المصدرة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة و التي تشغل أقل من 20 عامل[3] . و لقد أثبتت العديد من الدراسات بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأمريكية لا تزال توفر أكثر من 50 % من الشغل المحدث سنويا (70 % من التجارة و الخدمات) ، و ما لايقل عن 45 % من الناتج المحلي الإجمالي ، كما تنتج هذه الوحدات 2,5 مرات من براءات الإختراع [4].

[1] عزيزي أحمد عكاشة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 49 ، 50 .
[2] شادلي شوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 54 ، 55 .
[3] عبد القادر رقراق ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .
[4] عزيزي أحمد عكاشة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 48 ، 49 .

المطلب الثاني : تجربة إيطاليا :

يعتبر النموذج الصناعي الإيطالي أحد النماذج الناجحة عالميا و المتميز بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتأصلة في المجتمع الإيطالي ، و يعرف هذا النوع من المؤسسات في إيطاليا بإسم SME cluster بمعنى عناقيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي عبارة عن تجمع قطاعي و جغرافي لمؤسسات تنتج و تبيع منتجات مرتبطة أو متكاملة ، و هذا في ظل تحديات و فرص مشتركة ، حيث يتم التعاون و التنسيق بين الشركات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة فتكمل بعضها البعض ، حيث تعمل على تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها بهدف تحقيق السهولة و السرعة في إنجاز العمل .

الفرع الأول : سياسات الحكومة الإيطالية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

و يمكن حصرها فيما يلي :

- تحديث معدات الإنتاج و نقل التكنولوجيا المتطورة من أجل تحسين تنافسية و إنتاجية المؤسسات الصغيرة .
- تحفيز البحث العلمي و التطبيقي .
- تحسين و تثبيت وضع المؤسسات الصغيرة في الأسواق الأجنبية و مساعدتها في الدخول إلى أسواق جديدة و الترويج لمنتجاتها .
- تحسين الجودة و زيادة حجم الخدمات الموجهة للمؤسسات الصغيرة فلا يجب أن تقتصر المساعدات على الدعم المالي فقط بل تتعدى ذلك إلى توفير التدريب اللازم و الإستشارات في جميع المجالات .
- تحرير سوق العمل و تقليل السوق السوداء للتوظيف .
- تطوير التجارة الخارجية و الوصول بالمنتج النهائي للعالمية [1].

الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الإيطالي :

تسيطر المشاريع الصغيرة على البنية الإنتاجية للإقتصاد الإيطالي ، و لدى 45 % من الشركات الإيطالية 10 عمال أو أقل ، و هذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي ، ففي ألمانيا و فرنسا لا تتعدى النسبة 20 % و في بريطانيا 30 % ، و تساهم الشركات التي تشغل أقل من 20 عامل في تحقيق 42 % من

[1] ضو نصر ، علي العبسي ، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 05-06 /05 / 2013 ، جامعة الوادي ، ص ص 3 ، 4 .

القيمة المضافة في الصناعة و الخدمات الغير مالية ، أما عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإيطالية هي أكثر من 540 ألف مؤسسة و هي تشغل 5,5 مليون عامل ، أي حوالي 48 % من مجموع العمالة .

و لقد تحصلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيطاليا على 600 مليون فرنك كفائض تجاري لسنة 1993 ، كما تساهم بحوالي 30 % من الصادرات الإيطالية ، و المواد المصنعة في مقدمة الصادرات بنسبة 96,5% لسنة 2005 ، ثم تأتي صناعة الأدوية بنسبة 2,5 % ، و تعتبر ألمانيا أهم عميل لها بنسبة 15 % ، تليها كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12 % و 8 % على التوالي[1] .

المطلب الثالث: تجربة اليابان:

نجحت اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن تختار لنفسها منهجا للتنمية يحافظ على مناخ الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي ، فإتبعت طريقة فريدة في تنمية قطاع الصناعة ، حيث وجهت قدرا كبيرا من الإهتمام و وضع البرامج التنموية و تخصيص مبالغ للبحث و التطوير لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قد أصدرت عام 1963 القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 154 لتحقيق الإستقرار و الحماية لها .

الفرع الأول : سياسات الحكومة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

و يمكن حصرها فيمايلي :

- نظام القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تقوم به Credit Guarante Corporation و التي تمتلك 52 فرع في أنحاء اليابان .
- وضع نظام خاص بالدعم الفني الذي يقوم بتقديم خدمات إرشادية و تشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية .
- إنشاء معهد خاص بتنفيذ برامج تدريبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- وضع برامج إدارية تهدف إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة عن طريق تحسين مجالات التسيير بها و تقديم التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال ، و تقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة و التمويل و الضرائب و قوانين العمل ، كما يلزم القانون إتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحصول على العقود الحكومية .

[1] عبد القادر رقراق ، مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

- وضع نظام للحماية من الإفلاس و الذي تقوم بتطبيقه مجموعة من المؤسسات المالية و التأمينية ، و يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإستفادة من هذه الخدمة عن طريق المساهمة بقسط تأميني يدفع شهريا[1] .

الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الياباني :

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد ساهمت في تنمية الإقتصاد الياباني ، و يتضح ذلك من خلال عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مثلت 99,1 % من إجمالي عدد المؤسسات في بداية التسعنيات ، كما تمثل 99,5% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في مجال التصنيع ، كما تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرص عمل لنسبة كبيرة من اليد العاملة في مجالات النشاط المختلفة ، حيث تصل إلى نسبة 73,8% من القوة العاملة في مجال الصناعة عام 1991 ، كما تساهم في الصادرات اليابانية بنسبة 47,5% في الفترة 1975-1980 ، ثم إرتفعت حتى و صلت إلى 71,8 % سنة 1991 [2].

[1] محمد راتول ، بن داودية وهيبة ، بعض التجارب الدولية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدروس المستفادة ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ،جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف – ، ص ص 177 ، 178.

[2] شعيب آتشي ، واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2007-2008 ، ص 38 .

خلاصة الفصل الأول :

تعد إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الصعوبات التي تواجه مثل هذه المؤسسات ، إلا أن الكثير من المنظمات حاولت الدمج بين الكثير من التعاريف الممنوحة في مختلف الدول من أجل وضع تعريف يحظى بقبول الأغلبية .

و رغم عدم الإتفاق على تعريف معين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الدول ، إلا أنه هناك إجماع على أهمية هذا القطاع خاصة في الدول المتقدمة حيث لها خصوصيات جعلتها تؤدي أدوارا هامة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية ، و لا يتحقق هذا إلا بدعمها و معالجة المشاكل التي توجهها خاصة المتعلقة بمشكلة التمويل .

الفصل الثاني :

نشاطات البحث و التطوير و الإبتكار و إقتصاد المعرفة

الفصل الثاني : نشاطات البحث و التطوير والإبتكار و إقتصاد المعرفة :

تمهيد :

لقد أدت التحولات التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين إلى ميلاد إقتصاد جديد قائم على المعرفة و على إثره تغيرت وسائل الدول في تحقيق التقدم ، حيث أصبحت المعرفة هي السلاح الأكثر نجاعة في خلق الثروة ، و على هذا الأساس فإن معيار التفوق بين الدول يكون على أساس ماتملكه كل دولة من ممتلكات معرفية ، و بما أن الإستثمار في العنصر البشري هو أساس إنتاج المعرفة إهتمت به الدول من خلال إعادة هيكلة نظام التعليم و إتاحة التكوين المهني و تشجيع البحث و التطوير و إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في كافة مجالات الحياة .

إن إقتصاد المعرفة و ما يصاحبه من سرعة تدفق المعلومات و سهولة تبادل التكنولوجيات بين الدول أدى إلى زيادة إنفتاح المؤسسات على بعضها البعض مما جعلها تصطدم بمنافسة دولية شرسة ، و حتى تحقق السبق و التفوق على منافسيها يجب عليها أن تبتكر ما هو جديد ، و حتى تكون المؤسسة مبتكرة يجب عليها الإهتمام بالفرد المبتكر أو أصحاب الأفكار الخلاقة بإعتبارهم مصدر عملية الإبتكار ، و لا يتحقق لها ذلك إلا من خلال الإهتمام بقسم البحث العلمي و التطوير لديها عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة لها ، كل هذا من شأنه أن يخلق لها ثروة معرفية تجعلها قادرة على ضمان بقائها و إستمراريتها أمام منافسيها .

المبحث الأول : ماهية اقتصاد المعرفة :

إن البلدان التي في طليعة الإقتصاد العالمي انتقلت في تحديد مقياس تطورها من تركيز إهتمامها على الموارد إلى تركيزها على المعرفة، فالمعرفة ورأس المال الفكري أخذتا مفهوما جديدا أكثر عمقا لدورهما في تطور الإقتصاد وتقدم المجتمع، وفي هذا السياق أخذ الإقتصاد المعرفي يحل محل إقتصاد الأرض والآلة كمصدر للقوة[1] و خلق الثروة .

المطلب الأول : تعريف و خصائص وأهمية اقتصاد المعرفة :

الفرع الأول : مفهوم اقتصاد المعرفة :

لقد استخدمت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات ، اقتصاد الانترنت ، الاقتصاد الرقمي ، الافتراضي و الاقتصادي الالكتروني ، اقتصاد الويب ، الاقتصاد اللاملموسات ، اقتصاد الخبرة ، وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة و في الغالب تستخدم بطريقة متبادلة [2]. كما تعددت الآراء التي وردت في مفهوم اقتصاد المعرفة و يمكننا القول أنه لا يوجد تعريف موحد و متفق عليه من لدن الباحثين و المختصين في إ قتصاد المعرفة رغم الدراسات المختلفة التي تتباناها الدول و المؤسسات الدولية و المؤشرات و الإحصائيات التي ترتبط بالمعارف و التقنية التي يجري استخدامها[3].

و تعود بدايات إقتصاد المعرفة إلى الخمسنيات على يد الإقتصادي Fritz Maclup حيث قام بدراسات على إنتاج المعرفة حينما كانت الدراسات تعتمد على أنواع أخرى من المنتجات ، و قد كان الإهتمام بمنتجات المعرفة ضعيفا آنذاك . و يشير (peter,2000) إلى أن مصطلح الإقتصاد المعرفي ثبت وجوده في الأدب المتنوع منذ 50 عاما ، حيث بدأ عام 1959 فيما يسمى بتنبوءات دراكر و في بدايات الستينات كان ماكلب أول من نظر في أهمية المعرفة و التربية و دورها في الإقتصاد الحديث[4] ، و قد عرف إقتصاد المعرفة بأنه : "فرع من العلوم الأساسية يهتم بإنتاج و صناعة المعرفة بالبحث و التطوير و عدد براءات الإختراع " ، و مع زيادة تنامي دور المعارف الجديدة في النمو الإقتصادي قام العديد من الباحثين بتناوله في دراساتهم حيث نجد أن الإفتصادي Dominique Foray عرفه بأنه : " تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة ، و من جهة

---

[1] عامر بشير ، دور الإقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك – دراسة حالة الجزائر– ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2011–2012 ، ص 33 .

[2] ربحي مصطفى عليان ، إدارة المعرفة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط1 ،2008 ، ص 376.

[3] كريم سالم الغالبي و آخرون ، الاقتصاد المعرفي (الاطار النظري) ، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن ، ط1 ، 2015 ، ص 18.

[4] محمد سيد أبو سعود ، تطوير التعليم و دوره في بناء إقتصاد المعرفة ، المؤتمر الدولي الاول للتعليم الإلكتروني و التعليم عن بعد ، جامعة الطائف –الرياض– ، 2009 ، ص 5 .

أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو و تنظيم النشاطات الإقتصادية". و هناك من يعرف اقتصاد المعرفة باختصار بأنه : " الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة و خدماتها (الإنشاء و التحسن و التقاسم ، و التعلم ، و التطبيق و الاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية و اللاملموسة ووفق خصائص و قواعد جديدة"[1].

الفرع الثاني : خصائص اقتصاد المعرفة:

إن هذا الاقتصاد ينظر إلى المعرفة على أنها محرك العملية الإنتاجية و في نفس الوقت هي سلعة لها تبعاتها الاقتصادية في الأسواق . و في هذا السياق أورد روبرت جرانت (R-Grant) الخصائص الأساسية التالية لاقتصاد المعرفة [2]:

1. في الاقتصاد الجديد فإن العامل الرئيسي في الإنتاج هو المعرفة خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة حيث كان الأرض في الاقتصاد الزراعي و رأس المال في الاقتصاد الصناعي.
2. إنه يركز على اللاملموسات بدلا من الملموسات و هذا يعني من حيث المخرجات هيمنة الخدمات على السلع ، و من حيث المدخلات فإن الأصول الرئيسية هي اللاملموسات كالأفكار و العلامات التجارية.
3. إنه شبكي : إن التشبيك البيني غير المسبوق حقيقة واقعة من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة : الهواتف الخلوية ، الإتصالات المباشرة عبر الأقمار الصناعية ، الأنترنيت و التلفاز التفاعلي ، مما وسع إمكانية التشارك ليس ضمن الشركة بل و أيضا بين الشركات.
4. إنه رقمي : إن تابسكوت (D.Tapscott) يطلق على عصرنا عصر الرمل (Age of sand) لأن المكونات الرئيسية للتكنولوجيا الرقمية هي رقائق السليكون و الألياف البصرية القائمة على الرمل. إن رقمنة المعلومات له تأثير عظيم على سعة نقل و خزن و معالجة المعلومات.
5. إنه افتراضي : حيث أصبح العمل الافتراضي حقيقة ممكنة مع الرقمنة و شبكات الانترنات.
6. تضاؤل قيود الزمان و المكان و انخفاض التكلفة من تطور التكنولوجيا الجديدة.
7. الأسواق الالكترونية الجديدة تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات و خاصة الأسعار.
8. و ما يترتب عن التدفق الحر للمعلومات عبر الشبكة الالكترونية يؤسس لوعي أكبر بالقضايا الأخلاقية لدى الأفراد و المؤسسات .

[1] نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة ، المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات ، الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط1، 2005 ، ص 25.
[2] ربحي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره ، ص 390 .

الفرع الثالث : أهمية اقتصاد المعرفة :

يمكننا الإشارة على أهمية إقتصاد المعرفة في النقاط التالية :

- إن المعرفة العلمية ، و المعرفة العملية ، بالذات و التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حاليا لتوليد الثروة ، و زيادتها ، و تراكمها ، و يرجع آدم سميث هذه الزيادة إلى الأسباب المتمثلة في التخصص بتقسيم العمل ، و التوسع في استخدامه اعتمادا على زيادة رأس مال ، و توسع الأسواق المرتبطة بزيادة الإنتاج ، و زيادة المبادلات ، و بحيث أن هذا الإسهام للمعرفة و بالذات التقنية و المتقدمة منها خصوص أدى إلى أن يكون بيل جيتس أغنى رجل في العالم و الذي ارتبطت ثروته و غناءه بالحاسوب و تقنياته ، و بعمر مبكر .
- الإسهام في تحسين الأداء و رفع الإنتاجية ، و تخفيض كلف الإنتاج و تحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل و الأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، و ما يتاح في إطاره من معرفة علمية و عملية ، يساندها قدر واسع من المعلومات و التي تساهم في توفريها الاتصالات ، و بالشكل الذي يساعد على حسن إدارة المشروعات [1].
- اسهام اقتصاد المعرفة في إيجاد نمط جديد للتخصص و تقسيم العمل الدولي ، و بالذات بالتقنيات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، و التي أدت و تؤدي مستقبلا إلى قيام الدولة المتقدمة و التي تتحقق فيها مضامين اقتصاد المعرفة و معطياته بالتخصص في التقنيات المتقدمة عالية التطور و بالشكل الذي يتم في ظروف احتكارية مرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات و التي تتوفر على الإمكانيات البشرية و المالية و المادية و الفنية . و كذلك في إطار عولمة النشاطات الاقتصادية و لإنتاجية و الاستثمارية و التسويقية إضافة إلى الحماية القانونية التي تمثلها براءات الاختراع ، و حقوق الملكية الفكر[2].

المطلب الثاني : عناصر إقتصاد المعرفة و مؤشرات قياسه:

الفرع الأول : عناصر اقتصاد المعرفة :

هناك عدة عناصر تدعم الاقتصاد المعرفي و تثبت وجوده كاقتصاد قوي و تسهم بوجودها في أي اقتصاد بأن تضعه ضمن تصنيف الاقتصاديات المتقدمة ، و التي يمكن إجمالها كمايلي[3] :

[1] فليح حسن خلف ، اقتصاد المعرفة ، جدار للكتابة العالمي ، الأردن ، ط1، 2007 ، ص ص 22 ، 23 .

[2] نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة ، جدار للكتاب العالمي ، عمان ، ط1، 2009، ص 272 ،27 3.

[3] محمد سيد أبو سعود جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7 ، 8.

- بنية تحتية مجتمعية داعمة تتمثل في الكوادر المدربة ذات المستوى العالي من التأهيل ، و التي يعتبر وجودها بمثابة الدعامات القوية للإقتصاد المعرفي.
- أن يكون هناك مجال لاستخدام الأنترنات ليشمل شرائح واسعة من السكان. و تجدر الإشارة هنا إلى أن العامل الأساسي للنفاذ لتكنولوجيا
- مجتمع متعلم و متخلف ، و هذا يستوحي الاستثمار و التركيز على مستوى التعليم و العمل على تدعيم التأهيل و التعليم المستمر و إقامة المراكز و المعاهد المؤهلة للنهوض بمستوى الإطارات الموجودة و زيادة الخبرة لدى الطلبة المتخرجين.
- المعلومات و الاتصالات هو خطوط الهاتف ووجود أجهزة الكمبيوتر.
- إعادة هيكلة الاتفاق العام و ترشيده و إجراء زيادة حاسمة في الاتفاق المخصص لتغير المعرفة ، و ابتداءا من المدرسة الابتدائية وصولا إلى التعليم العالي حيث بلغ لإنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولار سنة 2000 ، وفي الوقت ذاته إدراك المستثمرين و الشركات أهمية اقتصاد المعرفة و إمكانية تمويل العاملين و رفع مستوى تدريبهم و كفاءتهم كما هو الحال في الشركات الأمريكية و اليابانية[1].
- عمال وصناع معرفة لديهم معرفة و قدرة على التساؤل و استيعاب التكنولوجيا الحديثة بكل تفاصيلها ، للحصول عل أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة ذوي الإمكانيات و القدرات الهائلة .
- منظومة بحث و تطوير و علم و تكنولوجيا للإبداع و الابتكار (Innovation) فاعلة ، وذلك من خلال إيجاد إطار لهذه المنظومة بفعل العلاقات و الروابط بين مكونات المنظومة الوطنية و العالمية[2]، و الشكل رقم(03) يوضح ذالك :

[1] عامر بشير ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.
[2] هاشم الشمري و آخرون ، الاقتصاد المعرفي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص ص 28 ، 29 .

الشكل رقم (03) : منظومة البحث و التطوير

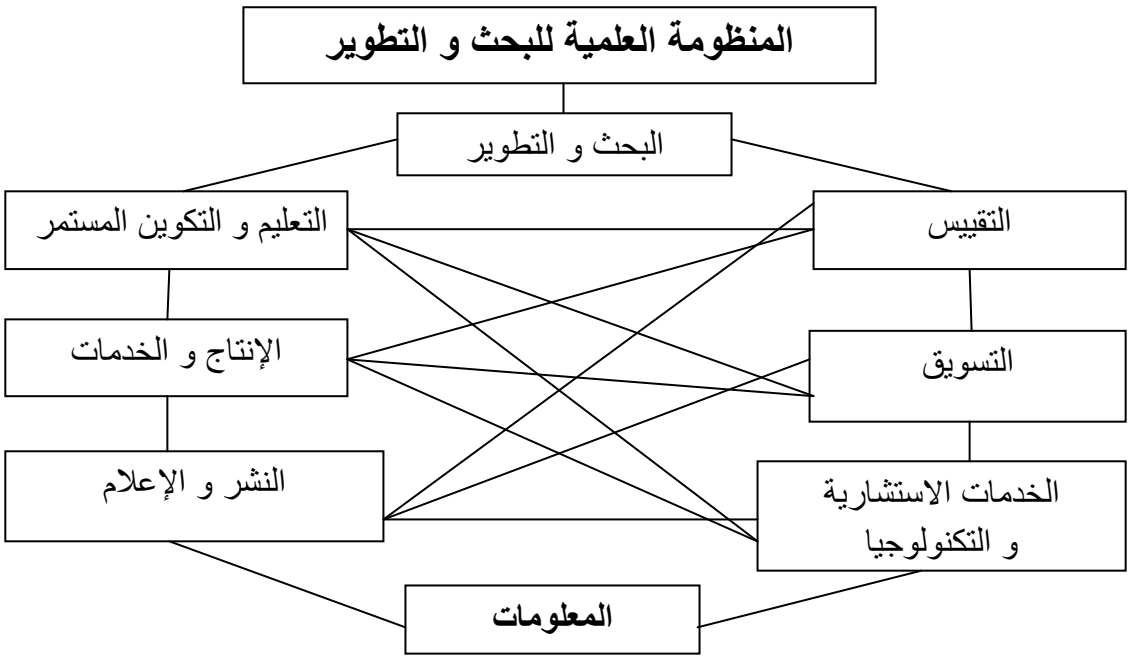

المصدر : هاشم الشمري وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة :

لمعرفة توجه أي دولة لاقتصاد المعرفة هناك مجموعة من المؤشرات تدل على أنه النمط السائد في الاقتصاد ، و تعد منهجية البنك الدولي في قياس المعرفة (KAM : Knowledge Assessment Methodology) من أهم الأدوات التي تقيس قدرة الدول و المناطق عل انتاج و توطين و نشر المعرفة و مدى جاهزيتها للمنافسة في اقتصاد المعرفة و تضم هذه المنهجية 109 مؤشرا أو متغيرا مقسما على أربع أ سس أو ركائز تمثل ركائز اقتصاد المعرفة بالنسبة للبنك الدولي و هي : التعليم ، الابتكار ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، الحوافز الاقتصادية و النظام المؤسسي. و يتم حساب متوسط معدلات الأداء في بلد معين أو منطقة معينة من خلال قياس :

- مؤشر المعرفة (KI : Knowledge Index).
- مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI : Knowledge Economy)

و الشكل الموالي يوضح مؤشرات اقتصاد المعرفة[1] :

[1] لحمر خديجة ، تحليل جاهزية الإقتصاد الجزائري للإندماج في إقتصاد المعرفة ، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد 18 ، جامعة محمد خيضر ، 2015 ، ص 236 .

الشكل رقم (04) : مؤشرات اقتصاد المعرفة :

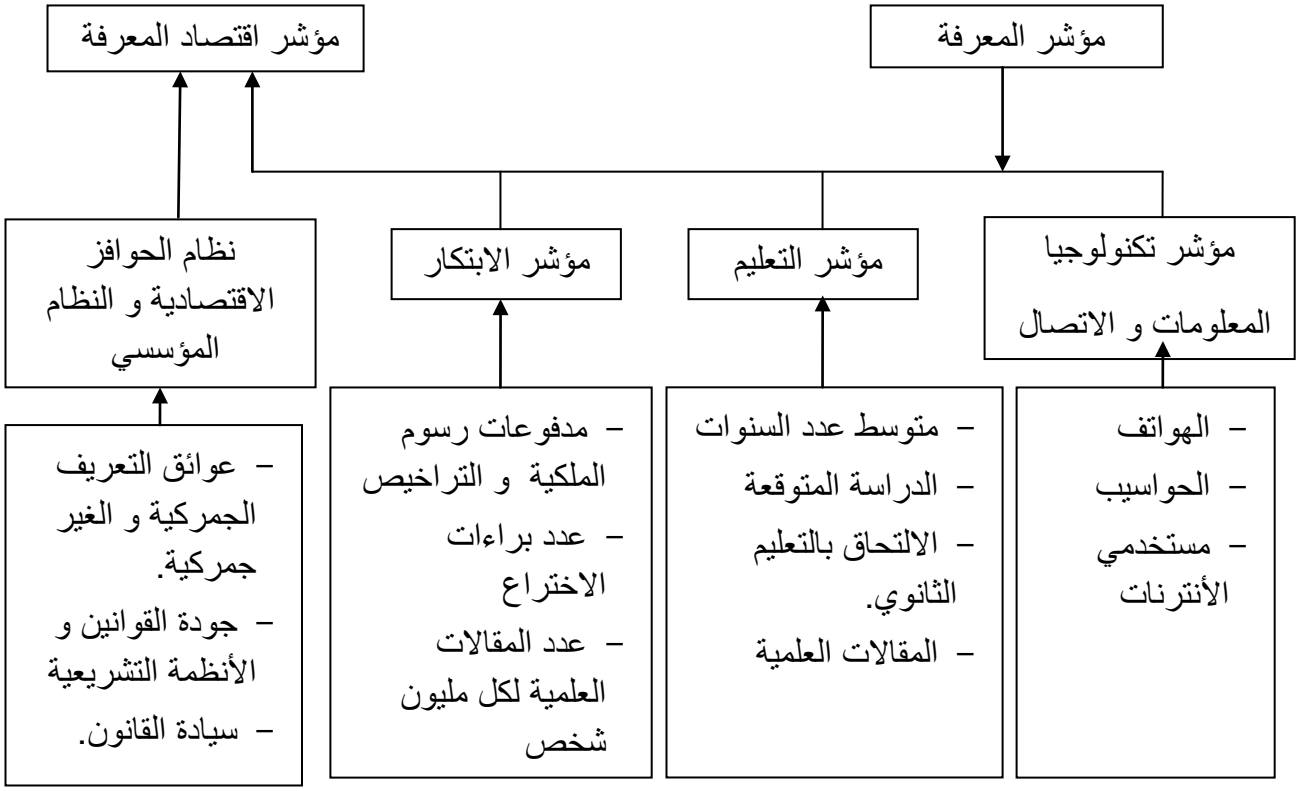

المصدر : لحمر خديجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 236 .

الفرع الرابع: مآخذ اقتصاد المعرفة :

لاقتصاد المعرفة مآخذ يمكن أن نوجزها بالآتي :

1. خفض التكلفة الحدية إلى مستوى ضئيل جدا تؤدي إلى خفض الأسعار و هذا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض الأرباح في المنظمات القائمة على المعرفة في أحيان كثيرة ، و لا يستثنى من ذلك إلا المنظمات الخلاقة للمعرفة الجديدة (الابتكار) و التي تعطيها فرصة للتفرد المعرفي.
2. أصول المعرفة القابلة للاستنساخ (أي المعرفة الصريحة) سرعان ما تتحول إلى معرفة عامة تستخدم من طرف المنظمات الأخرى.
3. قانون تزايد العوائد جراء التكلفة الحدية المنخفضة التي تقترب من الصفر كانت تدفع منظمات المعرفة الرقمية إلى الاتجاه نحو تبني النسخ المجاني، مما يعني القفز على حقوق الملكية الفكرية.[1]

[1] فرحاتي لويزة ، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية في ظل إقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الإسمنت عين التوتة – باتنة – ،أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2015– 2016 ، ص ص 398 ، 399.

4. إن المعرفة في توزيعاتها المختلفة من جهة و المعرفة الجديدة التي تأتي بالمنتجات و الخدمات و العمليات الجديدة من جهة أخرى ستؤدي إلى إنشاء فرص الأعمال بشكل كبير ، ولكنها و بالمقابل ستؤدي إلى تفويض الكثير من الأعمال التقليدية التي يمكن أن تحل المعرفة الرقمية محلها . و إن كتاب الويب (web book) الذي يمكن أن يحل محل الكتب المادية و كل البنية التحتية لإنتاجها و توزيعها و خزنها مثال صارخ على ذلك.
5. عدم كفاءة سوق المعرفة رغم خصائص المعرفة التي تجعلها سهلة الوصول إلا أن المعرفة نفسها تتم بخصائص يمكن أن تجعل سوق المعرفة يتسم بعدم الكفاءة
6. محددات سوق المعرفة : رغم إمكانات الانتشار الفائق للمعرفة فإن سوق المعرفة لازال يواجه محددات يسميها البعض أمراض سوق المعرفة و التي تتمثل في الإحتكارات و الندرة الصناعية ...إلخ[1].

المطلب الثالث: ركائز اقتصاد المعرفة :

الفرع الأول: التعليم :

أولا : أولوية التعليم في إقتصاد المعرفة :

تتعدد و تتنوع أولويات التعليم في اقتصاد المعرفة ، و تختلف أهميتها و أولويتها من مجتمع لأخر و من وقت لأخر ، و هذا يفرض ضرورة تحديد الأولويات بالشكل الذي يراعي فيه أهمية الأهداف التي يراد الوصول إليها،

و بشكل عام يمكن أن تتضمن هذه الأولويات و بالذات في الدول النامية مايلي[2] :

- إعطاء الأولوية في عملية التطوير الكمي و النوعي للتعليم للمناطق الريفية و تحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية و الدفع باتجاه إلزامية التعليم و تعليم الإناث و محو أمية الكبار ، و ذلك من أجل توسيع مشاركتهم في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية .
- إعطاء الأولوية لتحقيق الترابط بين مراحل التعليم المختلفة لأن ارتفاع مستوى التعليم في مرحلة معينة يؤدي إلى ارتفاع المستوى في المراحل الأخرى.

[1] ربحي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 398- 400.

[2] بولصباع رياض ، التنمية البشرية المستدامة و إقتصاد المعرفة في الدول العربية (الواقع و التحديات) دراسة مقارنة : الإمارات العربية المتحدة –الجزائر – اليمن ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس – سطيف – ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2012- 2013 ، ص ص 73، 74.

- التركيز على جوانب ذات الطابع العملي و التطبيقي و الذي يخدم النشاطات عموما ، و بالأخص الاقتصادية منها ، و بالذات الإنتاجية.
- تعاون الدولة و القطاعين العام و الخاص و المجتمع المدني مع منظومة التعليم في تحديد أهدافها و سبل تحقيقها .

ثانيا : الإنفاق على التعليم :

لقد كان ينظر للتعليم على أنه شكل من أشكال الإستهلاك ، لكن اليوم و في ظل إقتصاد المعرفة أصبح يعتبر استثمارا في الرأسمال البشري ، لذلك يخص جانب التعليم بدور جوهري باعتباره النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعات الاقتصاد المعرفي. و الأمر الذي دفع دول العالم للإعطاءه المزيد من الإهتمام الأمر الذي أدى إلى خفض عدم المساواة في التحصيل العلمي من حيث معدل الإلتحاق بالمدارس و سنوات الدراسة المتوقعة ، في الفترة 1990 إلى 2010 ،و لاسيما في أوروبا و آسيا الوسطى حيث إنخفضت الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في التعليم بنسبة 68%،وفي شرق آسيا و المحيط الهادي بنسبة 34%، وفي أمريكا اللاتينية و بحر الكاريبي بنسبة 32%، و في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء ،بلغ معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي حوالي 100% ، و تزايد عدد الذين ينهون تعليمهم المدرسي[1] . و كل هذا يرجع إلى زيادة حصة التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ، و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (05) : الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي العالمي من 1999-2012 (%):

المصدر : data.albankaldawli.org

[1] تقرير التنمية البشرية ، 2013.

نلاحظ من الشكل أن الإنفاق العام على التعليم عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة من 1999 حتى سنة 2012 ، كما يبدو لنا أن الإنفاق على التعليم زاد بوتيرة متسارعة خلال الفترة من 2006 إلى 2009 ليعود بعد ذلك ليسجل تراجع في السنوات الأخيرة من 2009-2012 و بذلك راجع الأزمات التي يعيشها جل اقتصاديات العالم خلال هذه الفترة خاصة مع تراجع النمو الاقتصادي في عدة دول لعلى أهمها تلك التي يشهدها الصين و التي لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي.

الفرع الثاني: التكوين المهني :

يعد التعريف الذي قدمه الكاتب RAYMONDY VATIER من التعريف الأكثر شمولية لمصطلح التكوين المهني حيث يعتبره بأنه : "مجمل العمليات القادرة على جعل الأفراد و الفرق يؤدون وظائفهم الحالية أو التي يكلفون بها لاحقا من أجل السير الحسن للمؤسسة بكل مهارة "[1].

أولا : أهمية التكوين المهني : تتمثل فيما يلي :

- يحسن المعارف و المهارات اللازمة للعمل على كل مستويات التنظيم. ويساعد على جعل أهداف المؤسسة ضمن أهداف كل فرد فيها .
- يعمل على تحصيل المعارف و تحضير أداة التنفيذ و الطرق .
- يسهل تطوير مهارات القيادة و التحفيز على بذل مجهود أكبر. كما يساعد في تطوير مهارات الأفراد و الإتصالات و التفاعلات مما يحقق الآداء الأمثل .
- يساعد الأفراد في تحسين فهمهم في المنظمة و إستعابهم لدورهم .
- إن إتقان العمل من جراء التكوين المتخصص يجعل الفرد يتقن عمله و يحسن إستعمال الآلة مما يقلل من حوادث العمل .

ثانيا: التكوين أداة للإستثمار :

يعتبر التكوين المهني من أهم ركائز التي تعتمد عليها مختلف دول العالم في ظل إقتصاد المعرفة ، فهو الجسر الذي يربط بين الخريجين و سوق العمل ، و يعد الإستثمار في التكوين المهني تضحية حاضرة بالجهد و الوقت و المال ، من أجل تحقيق عوائد في المستقبل على شكل يد عاملة ماهرة و عالية الكفاءة و قادرة على

[1] شليل عبد اللطيف ، سياسة التكوين بالمؤسسة في إطار إقتصاد السوق (حالة بعض مؤسسات ناحية تلمسان) ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، 2000-2001 ، ص16.

مقاومة المنافسة . إلا أن نجاح منظومة التكوين المهني تتطلب خطة تمويل مستدامة و مرونة ثقافية لا ترى في هذا النظام نظاما دونيا من الناحية الإجتماعية ، ففي ألمانيا مثلا يعتمد تمويل التكوين المهني بشكل أساسي على منظمات أصحاب العمل ، التي تتمتع بنفوذ كبيرة ، و تعمل بشكل غير مركزي يخول لها إختيار العمال الأفضل و الأكثر مهارة ، و في دول أخرى مثل فرنسا يتم تمويل التكوين من خلال دعم يمنح لأصحاب العمل[1] إن التكوين ليس له معنى ، إلا إذا إستمر طوال حياة المؤسسة، فالمؤسسة مطالبة بالبحث عن الأداء الشامل الذي لا يخص فقط الآداء المالي و على المدى القصير، ولكن الآداء الشامل و على المدى البعيد . فالتكوين إستثمار حقيقي يجب تحقيقه حتى يسمح للمؤسسة بالتطور و النمو، وفي سياق ذلك تخصص شركة مثل IBM نسبة 12% للتكوين و شركة BILL مانسبته 8%[2].

الفرع الثالث : البحث و التطوير :

أولا: أهمية البحث و التطوير في إقتصاد المعرفة :

إن أهمية البحث و التطوير تتصل بالدور الذي يسهم من خلاله بجوانب عديدة ، من بينها مايلي[3] :

- زيادة قدرته على معرفة الكون و فهمه ، و زيادة سيطرته على البيئة ، و على الطبيعة ، و تسخيرها بدرجة أكبر لتلبية احتياجاته ، و تأمين متطلباته.
- تطوير الوسائل و الأساليب التي يؤدي بها نشاطاته ، و يرفع من إنتاجيته و يقلل من الجهود و التكاليف التي يتم تحملها ، و بما يحقق زيادة في الإنتاج و تحسين نوعية هذا الإنتاج.
- استنباط منتجات جديدة سلعية كانت أو خدمية ، و تحسين ما هو موجود منها ، و بالشكل الذي يحقق له نوعية حياة أفضل.
- المساعدة على تجاوز المشكلات و الصعوبات التي تعترض قيام الإنسان بممارسة حياته ، و ما يقوم به من نشاطات ، عن طريق وضع الحلول و المعالجات من أجل تجاوز هذه المشكلات.

[1] غلاب فاتح و ميمون الطاهر، سياسات و برامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، 15 – 16 نوفمبر 2011 ، جامعة المسيلة ، ص5.

[2] عمر بلخير جواد ، دور التكوين في تحسين آداء المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2008– 2009 ، ص90 .

[3] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 120، 121.

ثانيا : الإنفاق على البحث و التطوير :

ينتشر في اقتصاد المعرفة مخابر البحث و التطوير ، و تولي لها الحكومات و الخواص بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجي ، حيث أن الدخول في الاقتصاد المعرفي تقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات إقتصاد المعرفة ، و نجدها مرتفعة في الدول المتقدمة [1] ، و هذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي :

[1] حسين العلمي ، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين ماليزيا ، تونس ، الجزائر – ، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس – سطيف– ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2012– 2013 ، ص 19.

الجدول رقم (05) : الإنفاق على البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي (%) :

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أستراليا	2,247	–	2,192	2,123	–	2,105	–	–
النمسا	2,586	2,614	2,738	2,682	2,929	2,967	3,057	3,069
بلجيكا	1,924	1,985	2,051	2,155	2,362	2,437	2,464	2,455
كندا	1,860	1,922	1,838	1,799	1,794	1,685	1,605	–
الدانمارك	2,773	3,055	2,917	2,945	2,981	2,970	2,920	2,959
فرنسا	2,058	2,209	2,175	2,191	2,229	2,239	2,239	2,230
ألمانيا	2,597	2,726	2,714	2,796	2,868	2,821	2,888	2,875
ايطاليا	1,164	1,221	1,223	1,210	1,271	1,308	1,376	1,333
اليابان	3,467	3,357	3,252	3,381	3,342	3,482	3,588	3,492
كوريا	3,123	3,293	3,466	3,744	4,026	4,149	4,289	4,232
المكسيك	0,474	0,521	0,537	0,516	0,494	0,505	0,539	0,553
البرتغال	1,445	1,580	1,533	1,457	1,378	1,326	1,290	1,275
اسبانيا	1,317	1,351	1,350	1,325	1,288	1,269	1,236	1,225
سويسرا	2,729	–	–	–	2,968	–	–	–
تركيا	0,725	0,849	0,843	0,860	0,922	0,945	1,007	–
المملكة المتحدة	1,639	1,702	1,677	1,682	1,612	1,660	1,679	1,701
الولايات المتحدة	2,7767	2,819	2,740	2,770	2,706	2,742	2,756	2,788

المصدر : منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) على الموقع : www.OCDE.org ، تاريخ الإطلاع : 2017/02/15 ، 09:30 .

نلاحظ من الجدول أن الدول المتقدمة تخصص نسبا معتبر من ناتجها المحلي من أجل الإنفاق على البحث و التطوير كما نلاحظ أن كوريا تحتل الصدارة في الإنفاق على البحث و التطوير حيث تخصص مبالغ كبيرة في هذا المجال و ذلك نظرا لوجود العديد من الشركات الفاعلة في هذا المجال بالإضافة إلى السياسات

الحكومية التي ساهمت في تحولها إلى أهم دولة في العالم فيما يخص تطبيقها لاقتصاد المعرفة الأمر الذي جعلها تحتل المراكز الأولى ضمن اقتصاديات المعرفة في العالم.

الفرع الرابع : تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات :

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات كانت نتيجة التفاعل بين ثلاث تطورات هي تطور عتاد الكمبيوتر الـ hardware و تطور البرمجيات الـ Software و تطور شبكات الاتصالات Communication Network و التي أدت إلى تطورات متلاحقة و غزيرة في المجتمع ، و كعادتها كانت قوى الاقتصاد الشرهة للتغير المستمر سباقة دائما لمجاراة هذا التطور. كما شكلت المعلومات بالنسبة للاقتصاد تلسكوب لرصد المتغيرات الاقتصادية و التحكم بها و دورا فعالا في فهم سلوك الاقتصاد العالمي، و أوجدت آلية سريعة للتعامل مع المتغيرات على مستوى الاقتصاد الدولي و المحلي.

أولا: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات بالنسبة لإقتصاد المعرفة :

و تعد المعلومة الآن بالنسبة للاقتصاد المعرفي المادة الأولية التي يجب الحصول عليها و المورد النادر الذي يجب الحفاظ عليه إلا أن المعلومات وحدها لا تكفي لعمل الاقتصاد إذ أنه لابد من استخلاص المعارف من هذه المعلومات حيث تعد المعرفة أعمق من المعلومات و البيانات و الاقتصاد يسري في ضوء هذه المعارف المستخلصة ، و لقد سرعت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات آلية الحصول على المعلومات من كل العلوم وجاءت قوى الاقتصاد لتتلقف هذه المعلومات و تمزجها مع روح الاقتصاد (رأس المال) لتعطي رأسمال معلوماتي قادر على إنتاج سلع معلوماتية جديدة[1].

ثانيا : الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات :

إن تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار الاقتصاد المعرفي يكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات (ICT) كصناعة البرمجيات و صناعة معدات الإعلام الآلي ، و التي تعتبر صناعة تخليقية ابتكارية تقوم على إعداد و رسم و تصميم و تنفيذ و اختبار برنامج تشغيل للحاسب الآلي ، و الذي يتضمن مجموعة أوامر و تعليمات للحاسب ليقوم بمجموعة أعمال متكاملة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة ، و تتميز هذه الصناعة بكونها تعتمد على العقل البشري بالأساس و إنتاجها لا يحده زمان أو مكان ، و ارتفاع

[1] نعيم إبراهيم الظاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 283.

عائداتها و بشكل سريع و منافستها لأسواق الخارجية[1]. تخصص بلدان العالم و خاصة المتقدمة مبالغ كبيرة من أجل الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تطويرها و الجدول رقم (03) يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): استثمار الدول في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات (%) :

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أستراليا	19,66	17,30	15,34	14,64	14,21	13,79	–	–
النمسا	13,13	12,38	11,89	12,11	12,29	–	–	–
كندا	18,75	18,54	17,60	16,81	16,66	15,86	17,47	17,02
الدانمارك	22,05	23,71	24,80	24,51	24,57	–	–	–
فرنسا	18,55	17,64	17,45	17,03	16,24	16,22	16,34	–
ألمانيا	15,07	14,52	14,98	15,19	13,97	13,05	13,23	12,69
ايطاليا	11,60	11,46	11,67	10,91	10,74	10,42	10,91	11,03
اليابان	14,85	14,64	14,31	13,45	13,40	13,53	–	–
كوريا	13,24	11,91	12,24	12,37	12,14	11,72	11,36	10,72
اسبانيا	13,61	13,32	12,71	12,72	13,13	13,64	13,71	13,76
سويسرا	18,30	19,01	18,35	17,91	17,73	17,93	18,79	18,51
المملكة المتحدة	24,50	25,00	24,60	24,75	23,77	–	–	–
الولايات المتحدة	30,53	29,77	27,58	26,72	26,31	26,42	30,61	32,14

المصدر : منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) على الموقع : www.OCDE.org ، تاريخ الإطلاع : 2017/02/20 ، 10:15 .

نلاحظ من الجدول السابق أن الدول المتقدمة تخصص نسبا معتبرة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تعد الولايات المتحدة الأكثر استثمارا فيها و هذا نظرا للأهمية التي توليها مؤسساتها لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات باعتباره أهم ركائز اقتصاد المعرفة بالإضافة لرغباتها المستمرة في تحقيق السبق و التفوق التكنولوجي لضمان موقعها التنافسي في العالم.

[1] حسين العلمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

المبحث الثاني: تطوير نشاطات البحث و التطوير و الإبتكار:

بعد أن ساد لفترة من الزمن أن أساس النمو الإقتصادي لأي مجتمع هو التفاعل بين رأس المال و العمل ، برز الإبتكار كعامل إضافي يفوق العامليين السابقين أهمية خاصة مع تسارع وتيرة التطور التكنولوجي التي يشدها العالم ، فقد أصبح اليوم السلاح الذي يمكن المؤسسات من تحقيق السبق و الريادة في الأسواق التي تتواجد فيه متفوقة بذلك على منافسيها.

المطلب الأول : ماهية الإبتكار:

الفرع الأول : تعريف الإبتكار:

يوجد إختلاف حول مفهوم الإبتكار، فالبعض يقصد به المنتج الإبتكاري متمثلا في فكرة ، أو سلعة أو خدمة جديدة أو حتى نموذج أو أسلوب عمل جديد ، ويهتم البعض بالتركيز على القدرات الإبتكارية لدى الفرد المبتكر، و ينظر آخرون إلى خصائص التفكير الى القدرات الإبتكارية لدى الفرد المبتكر، بينما ينظر البعض الآخر إلى خصائص التفكير الإبتكاري الذي يهدف إلى الإبداع و التجديد و التطوير[1].

كانت أول محاولة جدية لتحليل عملية الإبتكار من قبل الإقتصادي جوزيف شومبيتر في النصف الأول من القرن العشرين الذي عرفه بأنه :"هدم خلاق" ، أما بيتر دراكر فيعرفه بأنه :"التخلي المنظم عن القديم" و هو بذلك يتوافق مع ما جاء به شومبيتر ، و هنا تجذر الإشارة إلى التمييز بين مقاربتين بحسب (tushman,1986 & Anderson) و هي: مقاربة التدمير الخلاق (la destruction créatrice) لشومبيتر ، و الذي يرى أن الجديد يقوم على أنقاض و تدمير القديم ، و المقاربة التي تعتبر أن الإبتكار يقوم على تعزيز ماهو موجود و تحسينه دون إعادة النظر فيه ، و الحقيقة أن الإبتكار يغطي كلتا المقاربتين [2]. أما (Rosenberg,1978) فقد عرفه بأنه : "هو النشاط الذي يؤدي إلى تطبيق الأفكار الإبداعية إلى إنجاز عملي"[3]. كما يعرف توم بيترز (T.Peters) الإبتكار تعريفا واسعا هو: "التعامل مع شيء جديد، أي شيء لم يسبق إختياره"[4] ، أما في الدليل الفراسكاتي

[1] علاء محمد سيد قنديل ، القيادة الإدارية و إدارة الإبتكار، دار الفكر، عمان ، ط1 ، 2010 ، ص122.

[2] محمد سليماني ، الإبتكار التسويقي و أثره على تحسين آداء المؤسسة دراسة حالة: مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة ، مذكرة الماجستير، جامعة المسيلة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2007 ، ص29.

[3] عاكف لطفي خصاونة ، إدارة الإبداع و الإبتكار في منظمات الأعمال ، دار الحامد ، عمان ، 2010 ، ص37.

[4] نجم عبود نجم ، إدارة الإبتكار : المفاهيم و الخصائص و التجارب الحديثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط1 ، 2003 ، ص19.

(OCDE ,1981) بأنه : "التحول من فكرة إلى منتجات جديدة أو محسنة قابلة للبيع"، و لايزال هذا التعريف يستخدم على نطاق واسع في الأوساط الأكاديمية و العلمية[1] .

كما يعرف الإبتكار كذلك بأنه : "هو قدرة الشركة على التوصل إلى ماهو جديد يضيف قيمة أكبر و أسرع من المنافسين في السوق ، أي أن تكون الشركة الإبتكارية هي الأولى بالمقارنة مع المنافسين في التوصل إلى الفكرة الجديدة ، أو المفهوم الجديد أو الأولى في التوصل إلى المنتج أو الأولى في الوصول إلى السوق ، أو هي المبادرة التي يبديها الفرد في قدرته على التخلص من السياق العادي للتفكير، و إتباع نمط جديد من التفكير"[2].

الفرع الثاني: بعض المفاهيم المشابهة لمفهوم الإبتكار:

لقد إختلفت الآراء حول مصطلح الإبتكار و بعض المصطلحات ذات العلاقة كالإبداع ، و الإختراع والتجديد فنجد أن عامة الناس وبعض الباحثين و المختصين كذلك لا يفرقون بين هذه المصطلحات و يستخدمونها للدلالة على نفس الشيء، وفيمايلي سنوضح العلاقة بين الإبتكار و تلك المفاهيم المشابهة له.

أولا: الإبتكار و الإختراع :

كثيرا ما يرتبط إستخدام مصطلحي الإبتكار و الإختراع كمترادفين بالتكنولوجيا ، و ذلك بوصفهما التوصل إلى فكرة جديدة و من ثم إلى منتج جديد ، كما أشار إلى ذلك ميليا و لاثام (Mealiea and Latham) حيث إعتبرا الإبتكار و الإختراع يمكن أن يستخدما بشكل متبادل . و في حالات أخرى كما هو الحال لدى شاني و لاو (Shani and Lau) و كذلك لدى روبينز و كولتر (Robbins and Coulter) تم التمييز بينهما[3]. ويختلف الإبتكار عن الإختراع حيث يعني الإختراع إيجاد أو التوصل إلى شيء جديد لم يكن موجودا أو هو وقوع أول فكرة لعملية أو منتج أو هو إيجاد شيء له وجود مادي ملموس و إستخدام محدد ، و هو أكثر إرتباطا بتجسيد الإبتكار أي أن التركيز هنا على الشيء المبتكر لا على الفكرة الجديدة أو الممارسة الجديدة[4] .

[1] M. Amdoud Mounir , la gestion de l'innovation dans les entreprise : enjeur majeur pour l'obtention d'un avantage concurrentiel durable , mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en science de gestion , université mouloud , tizi-ouzou , 2013-2014 , p 20 .

[2] عبد الله حسن مسلم ، الإبداع و الإبتكار الإداري في التنظيم و التنسيق ، دار المعتز ، عمان ، ط1 ،2015 ، ص149 .

[3] نجم عبود نجم ، مرجع سبق ذكره ، ص7.

[4] علاء محمد سيد قنديل ، مرجع سبق ذكره ، ص123.

و في إطار العلاقة بين الإبتكار و الإختراع فإن ديبورغ ماري(Debourg Marie) ترى بأن الإبتكار هو تطبيق تجاري للإختراع ، حيث أعطت مثال عن الليزر بأنه إختراع ، أما الأقراص الليزرية فهي تطبيق تجاري لإختراع الليزر. وحسب هذا الرأي فإنه يمكن التعبير عن الإبتكار بالمعادلة التالية[1]:

الإبتكار= الإختراع + التطبيق التجاري

ثانيا: الإبتكار و الإبداع :

قد تم إستخدام الإبداع في كثير من الأبحاث بشكل مرادف للإبتكار، و إعتبر البعض أن التمييز بين المصطلحين يرتبط بالتعبير عنهما أكثر من الإختلاف الجوهري بينهما، و لكن البعض الآخر من الباحثين و الدارسين ميز بين الإبداع و الإبتكار من زوايا معينة و إعتبروها فروقا على الرغم من علاقتهما التكاملية . ونبرز فيمايلي بعض الإختلافات كما جاء بها رواد الفكر الذين كتبوا في هذا المجال:

أشار (Cook ,2000) إلى أن العلاقة بين الإبداع و الإبتكار هي علاقة تكاملية ، حيث أن مدخلات المنظمة المبدعة التي تشتمل على الأفكار و العاملين ، و التمويل تؤدي إلى الإتيان بأفكار غير مألوفة ، و مخرجات تشتمل على الإبداع و النمو ، و العائد على الإستثمار تؤدي إلى الإبتكار من خلال التحسينات المستمرة في الإنتاج و تحقيق المكاسب المادية[2].

أشار كل من carrier و garand إلى الفرق بين الإبتكار و الإبداع من خلال أن : "الإبداع يتعلق بإستكشاف فكرة جديدة و متميزة ، أما الإبتكار فيتعلق بوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ على شكل عملية ، أو سلعة ، أو خدمة تقدمها المؤسسة لزبائنها ، و إذا كان الإبداع متعلق بالأشخاص فإن الإبتكار يتعلق بالمؤسسة و بنشاطها الإنتاجي و التسويقي"[3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الإبتكار و الإبداع وجهان لعملة واحدة مكملان لبعضهما البعض ، حيث أن صاحب الفكرة يدعمها و يروجها و ينميها و ينفذها و يطورها بشكل مستمر، حتى تتحول الفكرة إلى إبتكار، و بالتالي يمكننا التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية[4] : **الإبتكار= الإبداع + التطبيق**

[1] محمد سليماني ، مرجع سبق ذكره ، ص27.

[2] عاكف لطفي خصاونة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 35 ،36 .

[3] بن يعقوب الطاهر و هباش فارس ، دور الإبتكار التسويقي في إكتساب ميزة تنافسية لمنتوجات المصارف الإسلامية ، المؤتمر الدولي حول : منتجات و تطبيقات الإبتكار و الهندسة المالية ، يومي 5- 6 ماي 2014 ، جامعة فرحات عباس – سطيف - ، ص4.

[4] علاء محمد سيد قنديل ، مرجع سبق ذكره ، ص126.

ثالثا: الإبتكار و التجديد:

إن الإبتكار كما نستخدمه هو ترجمة لكلمة (Innovation) و الذي قد يترجمه البعض بالتجديد ، كما في ترجمة كتاب بيتر دراكر (Innovation and Enterpreneurship) الذي ترجم (التجديد و المقاولة). مع التأكيد أن التجديد قد يعني تجديد المنتج الحالي ، في حين أن دراكر في كتابه إستخدم (Innovation) بمعنى الإبتكار بمفهومه الواسع (الجذري و التدريجي) أكثر مما يعني التجديد ، بالرغم من هذا الخلط بين هذين المصطلحين فهناك الكثيريين الذين فرقوا بينهما[1]. حيث يعرف التجديد بأنه إعادة القيمة الجمالية و الإستخدامية للشيء و يصاحب التجديد إدخال إضافات على الشيء تعيد له القيمة الجمالية أو الإستخدامية ليساير الوقت الحالي[2].

و فيما يتعلق بالعلاقة مابين الإبتكار والإبداع و التجديد فيعتبر التجديد العملية التي يتم من خلالها إستخدام الإبداعات و الإبتكارات و الإكتشافات في تطوير الجوانب التي تستخدم فيها ، حيث أن تجديد المعرفة

بما يتضمن تطويرها تتم من خلال الإبداعات المعرفية ، و أن تجديد النشاطات الإقتصادية يتم من خلال إستخدام الإبتكارات و الإختراعات[3].

الفرع الثالث: أنواع الإبتكار:

يميز شومبيتر بين خمسة أنواع من الإبتكار و المتمثلة في مايلي[4]:

1. تقديم منتجات جديدة أو تحسين منتجات.
2. إدخال عملية إنتاج جديدة.
3. تطوير سوق جديدة.
4. تطوير مصادر إمدادات جديدة.
5. التغييرات في التنظيم الصناعي.

من خلال الأشكال الخمسة للإبتكار التي حددها شومبيتر يمكننا عموما تمييز أربعة أنواع للإبتكار ، و المتمثلة في مايلي:

[1] نجم عبود نجم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 126 ،127.

[2] علا محمد سيد قنديل ، مرجع سبق ذكره ، ص124.

[3] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص15.

[4] Andrea zenker , innovation ; perception and regions : are perception the environment related to firms'innovation behaviours? , these de doctora , université Louis Pasteur , Strasbourg , 2007 , p7

1. **إبتكار منتج:** إنتاج سلعة أو خدمة جديدة أو محسنة بشكل ملحوظ فيما يتعلق بخصائصها أو إستعمالاتها المقصودة ، و يشمل هذا الأمر التحسينات الملموسة في المواصفات التقنية أو المكونات أو المواد ، أو البرمجيات أو سهولة الإستخدام أو خصائص وظيفية أخرى. و يمكننا أن نحدد نوعين للمنتجات الجديدة حسب نوع الإبتكار وهي:

- **منتجات الإبتكار الجذري:**

و هي منتجات مبتكرة تماما و التي لم تكن موجودة من قبل ، حيث توجد سوقا جديدة تماما و تغير سلوك الزبائن ، و من أمثلتها التوصل إلى دواء لمعالجة السرطان، و عادة ما تكون وراء هذه المنتجات حاجة حقيقية.

- **منتجات الإبتكار التدريجي(التحسيني):**

و تتمثل في التغييرات و التعديلات على المنتجات الحالية، و ذلك بغرض تقليل التكلفة أو زيادة القيمة المضافة للمستهلكين أو مواكبة ظروف المنافسة في السوق ، كالموديلات السنوية من السيارات.

2. **إبتكار العمليات :** تنفيذ عملية بغية زيادة الجودة ،أو إنتاج منتج جديد أو محسن بشكل ملحوظ ، أو طريقة تسليم جديدة أو محسنة بشكل ملحوظ ، و يمكن أن يقصد بإبتكارات العملية تخفيض تكاليف الوحدة للإنتاج ، أو التسليم ، أو زيادة الجودة ، أو إنتاج منتجات جديدة أو محسنة بشكل ملحوظ.
3. **الإبتكار التنظيمي:** تنفيذ طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات الشركة من خلال تخفيض التكاليف الإدارية أو تكاليف العملية الإنتاجية، أو تحسين مناخ العمل أو تخفيض تكاليف المنتجات[1].
4. **الإبتكار التسويقي:** مثل هذا النوع من الإبتكار يهدف إلى إرضاء المستهلكين بشكل أفضل من المنافسين من خلال البراعة في تحديد و تلبية حاجاتهم و رغباتهم بشكل دقيق ، و الموائمة بينها و بين قدرات و إمكانيات المؤسسة . و أهم مجالات الإبتكار التسويقي تتمثل في تجديد سلعة ذاتها أو خدمة ، إيجاد تموضع جديد للسلعة الحالية في السوق ، فعلى سبيل المثال شامبو مقدم للأطفال بعد ذلك يقدم لذوي البشرة الحساسة من البالغين ، تقديم جديد لنفس المنتج مثلا فلم عرض في قاعات السينما ثم يقدم في أشرطة أقراص من نوع DVD، تجديد العبوة ، إستخدام جديد لمنتج معروف مثلا إستخدام شاشات

[1] مؤشر المعرفة العربي 2015 ، ص 104 .

التلفزيون لألعاب الفيديو، إبتكار وسائل الإعلان و الترويج من خلال عرض السلع عبر شبكة الأنترنات[1].

المطلب الثاني: نظريات الإبتكار:

الفرع الأول: الإبتكار حسب شومبيتر (l'innovation selon Schumpeter):

من المعروف أن أعمال شومبيتر تتمثل في نظرية التطور التي قام بوضعها، و في هذا السياق قدم شومبيتر نظرية حقيقية للإبتكار. حيث إعتبر شومبيتر في أعماله الأولى الإبتكار ثمرة العمل التي يقوم بها الفرد الإقتصادي بصفة خاصة ، فصاحب المشروع يقوم بكسر التدفق الدائري في الإقتصاد من خلال المراهنة على الطلب المستقبلي على منتجات أو عمليات جديدة عند الإنفتاح على سوق جديدة . أما في أعماله الاحقة المتعلقة بحقوق التأليف و النشر ركز على الشركات المبتكرة الكبيرة لأنها بديلة لرجل الأعمال و الشركات المبدعة الصغيرة ، لإمتلاكها للإمكانيات المالية الازمة لدعم الإبتكار و عليه تم تعديل تعريف الإبتكار من طرف شومبيتر ليصبح على النحو التالي: "هو نتيجة العمل الروتيني للبحث و التطوير داخل مخابر البحث الصناعية حيث أن هذه الفرق لديها مهارات متخصصة تقوم بتحقيق العمل الروتيني الذي ينتج في نهايته الإبتكار".

بالرغم من النجاح الذي حققته نظرية شومبيتر، إلا أنها تميزت بالقصور خاصة فيما يتعلق بتعريف الإبتكار حيث إعتبره عملية دمج التكنولوجيا الذاتية و التنظيمية ، كما قارن بين المؤسسات الإبتكارية الصغيرة و الكبيرة بغض النظر عن التكامل الذي قد يوجد بينهما، و بذلك فإن نهجه بعيد جدا عن النظر في الطابع التراكمي و التفاعلي للإبتكار و تعدد مصادره[2].

الفرع الثاني: النموذج الخطي (Le Modèle Linéaire):

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تم توضيح عملية الإبتكار من خلال النموذج الخطي ، فالإبتكار هو نتيجة البحوث العلمية و التطوير التي ستؤدي إلى إنتاج و تسويق منتج جديد.

[1] محمد سليماني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 51- 53.

[2] Anne sander , « les politique de solution à l'innovation de soutien à l'innovation le cos des cortechs en Alsace » , thése de doctora , université Louis pasteur , strasbourg , 2005 , p p 18 ,19.

الشكل رقم(06): النموذج الخطي:

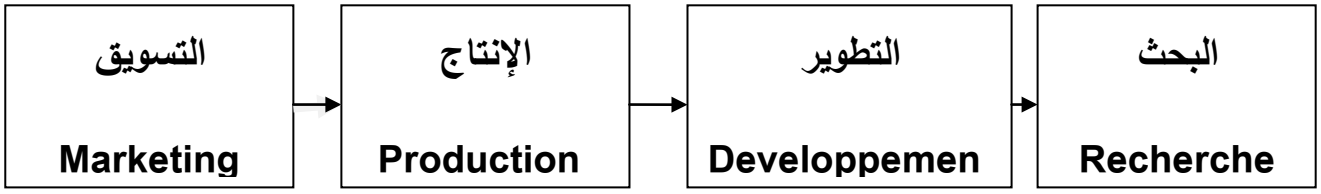

Source : OCDE , 2000.

بالرغم من سريان هذا النموذج لفترة طويلة ، و قيام العديد من سياسات الإبتكار عليه ، إلا أن هذه الرؤية لعملية الإبتكار لديها قيود صعبة. إلا أنه في هذا النموذج ترتبط السلاسل بطريقة خطية تمنع عودة المعلومات ، فعلى سبيل المثال هذا النموذج لا ينص على أن طرح منتج جديد في السوق لا يمكن أن يسبب ردود فعل من جانب المستهلكين ، ففي الواقع إذا كانت الشركة تريد أن تظل قادرة على المنافسة فإن ردود المستهلكين غير كافية لتحقيق إبتكارات تكنولوجية بل يجب عليها أن تأخذ في الإعتبار التحسينات المقترحة من قبل المستخدمين بالإضافة إلى الدمج بين الآراء و التغييرات في الطلب. كما أن النموذج الخطي يرى أن هناك فئات مختلفة من المعرفة ، و أن المعرفة العلمية هي أساس الإبتكار ، و تحتل مكانة بارزة في هذا النموذج[1].

الفرع الثالث : نظرية سلسلة الإرتباط (Le Modèle de liaison en chaine):

هو النموذج المقترح من طرف (kline et rosenberg,1986) و هو عبارة عن نموذج يتكون من خمسة مسارات رئيسية من النشاط ، و الشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] Anne sander , op.cit , p20.

الشكل رقم (07) : نموذج سلسلة الإرتباط :

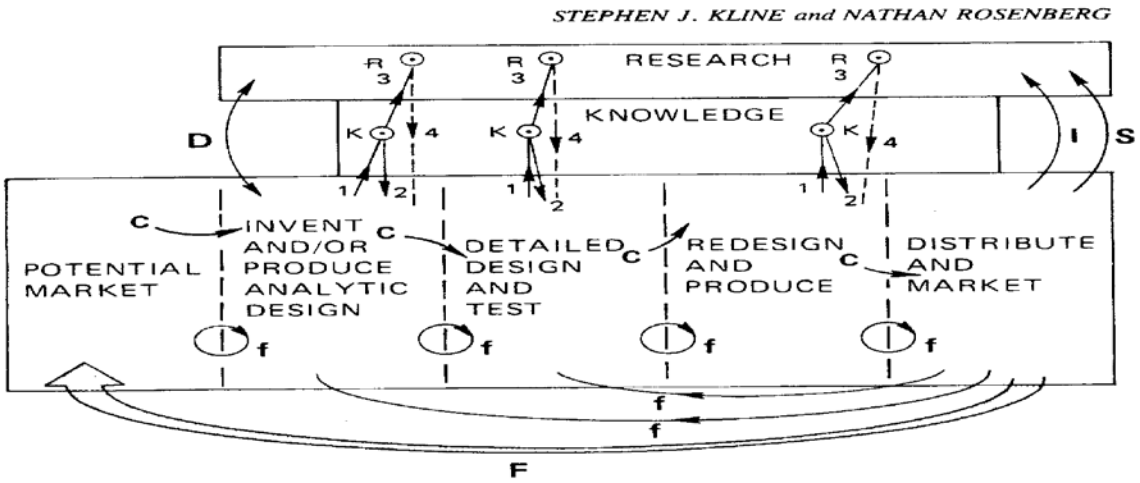

Source :OCDE, 2000

« C »: السلسلة المركزية للإبتكار.

« F »: حلقات ذهاب و رجوع قصيرة.

« K ,R »: التفاعلات بين المراحل المختلفة و المعارف العلمية،إذا لم يتم حل المشكلة على مستوى K فإن الإرتباط غير ممكن.

« D »: العلاقة بين البحث العلمي و المعارف العلمية الموجودة في خطوات الإختراع و التصميم.

« I »:دعم البحث العلمي التي يمكن أن تقدمها الآلات و الإجراءات التكنولوجية.

« S »: التأثير الخارجي و بشكل أساسي تأثير المستهلكين على الأبحاث العلمية ، و يمكن إدراج المعلومات المتحصل عليها على طول السلسلة.

العلم في هذا النموذج لايعتبر الخطوة الأولى نحو الإبتكار كما في النموذج الخطي ، بل إن العلم يشارك في جميع مراحل عملية الإبتكار ، و تفسر البحوث الأولية بأنها مجموع المعارف المتراكمة التي تتمثل في معارف الموظفين و المعارف المكتسبة من خلال أنشطة البحوث السابقة ، أما في حالة حدوث مشكلة ما لايمكن حلها بواسطة المعارف المتوفرة في هذه الحالة لابد على المؤسسة خلق معارف جديدة من خلال القيام بأنشطة بحثية.

و وفقا لهذا النموذج فإن الإبتكار قد يحدث في مختلف مراحل العملية برمتها، وليس فقط كمنتج نهائي ، و بالإشارة إلى العوامل ذات الصلة بالإبتكار فقد يحدث هذا الأخير خارج الشركة ، و على هذا الأساس فكثير

من النماذج التفاعلية تعتبر العمليات الداخلية للشركة و بيئتها، و الإبتكار عملية مستمرة و أمر ضروري بالنسبة للشركات للحفاظ على موقها في السوق[1].

الفرع الرابع: أهمية الإبتكار:

يمكن توضيح أهمية الإبتكار من خلال النقاط التالية:

1. يقود الإبتكار بالنفع على الفرد المبتكر من حيث معنوياته و كذا زيادة ثقته بنفسه.
2. يقود الإبتكار إلى التطوير المستمر ، مما يساعد عل مواكبة التغييرات ، كما قد يتعدى إلى المساهمة في قيادة تلك التطورات العلمية و التكنولوجية[2].
3. الإبتكار يعتبر التنافس على إمتلاك التكنولوجيا أكثر تطورا أسبق من التنافس الأول هو السبيل لتحقيق التنافس الثاني بل إنه لم يعد هناك مجال للحديث عن قدرة تنافسية بتكنولوجيا بالية .
4. الإبتكار كفيل بتفعيل الصيغ المناسبة الكفيلة بخفض تكاليف و زيادة أرباح المؤسسة ، عبر التصريف المحكم لمنتوجاتها الجديدة أو المطورة.
5. يلعب الإبتكار أهمية في تنمية الرأسمال البشري من خلال تأهيله و تدريبه على المعارف التكنولوجية و عمليات البحث و التطوير[3].

المطلب الثالث: الإبتكار كآداة لدعم الميزة التنافسية :

الفرع الأول: الإبتكار و مصادر الميزة التنافسية:

تحقيق الميزة التنافسية يتطلب من المؤسسة الإعتماد على المصادر التي تساهم في خلق القيمة و التميز، و قد حدد كل من Hayes و Wheel wrigh أنواع المزايا التنافسية وفقا لمصدرها النهائي كما يوضحه الجدول التالي[4]:

[1] Andrea zenker , op.cit , p p 12 ,13 .

[2] شريف غياط ، محمد بوقموم ، مرجع سبق ذكره ، ص57 .

[3] أحمد طرطار و سارة حليمي ، حاضنات الأعمال التقنية كآداة لدعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص8.

[4] عجيلة محمد و بن نوي مصطفى ، مرجع نفسه ، ص4.

جدول رقم (07): المصادر النهائية للميزة التنافسية

مصدر الميزة التنافسية	التوضيح
الكلفة	يمكن المؤسسة من البيع بسعر أقل من معدل سعر الصناعة و تتفوق على المنافسين .
النوعية	و تتمثل في المواصفات و الأداء الجيد و الوظيفة التي يخدمها .
الإعتمادية	و تتمثل في إعداد المنتوج للمشتري عند الطلب .
المرونة	التكيف للتقلب في الطلب و القدرة على الإستجابة له .
الإبتكارية	تقديم منتجات جديدة .

المصدر: عجيلة محمد و بن نوي مصطفى ، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية أفكار و مناهج ، الملتقى الدولي : الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، مخبر البحوث في الإبداع و التغيير التنظيمي و المؤسساتي ، 2010 ، جامعة البليدة ، ص 4 .

إن إعتماد الإبتكار كمصدر للميزة التنافسية أكسبت الشركات الإبتكارية حصة سوقية عالية نسبيا، و في حالات معينة أدت ميزة الإبتكار إلى تحقيق مركز القيادة في السوق كما حدث مثلا مع معجون الأسنان بالفلوريد الذي حقق قيادة سوقية لشركة Crest عندما صادقت عليه جمعية أطباء الأسنان الأمريكية على منافعه في وقاية أسنان الأطفال من التسوس[1] .

الفرع الثاني : تأثير الإبتكار على عوامل المنافسة :

تسعى المؤسسات إلى توفير عوامل النجاح و التميز من خلال ما تبتكره و ذلك للتأثير على القوى التنافسية في الأسواق.

- **الإبتكار و تحسين الجودة :** يفترض في عملية الإبتكار أن التحسينات المرحلية أو الجذرية لابد أن تتوافق مع توقعات و حاجات و رغبات الزبائن ، كما قد يهدف الإبتكار إلى تحسين جودة المنتجات في إطار رغبة المؤسسة في الحصول على شهادة المطابقة للمعايير الدولية للجودة (ISO) لتتمكن من دخول الأسواق العالمية و التأثير في الفئات السوقية.

[1] نجم عبود نجم ، مرجع سبق ذكره ، ص225.

- **تأثير الإبتكار على التركيز** : يمكن للمؤسسات التركيز على شرحة معينة من الزبائن بالإعتماد على الإبتكار المستمر في المنتجات المقدمة للزبائن ، و يتوافق الإبتكار مع إستراتيجية خاصة إذا كانت المنتجات المقدمة ذات كثافة تقنية عالية و مثال على ذلك عجلات ميشلان في صناعة السيارات [1].
- **تأثير الإبتكار على التكاليف** : إن الإبتكار يمكن أن يتمثل في مواد أولية أقل أو عملية (تكنولوجيا) أكثر إنتاجية أو طرق عمل أكثر كفاءة، مما ينعكس في خفض تكلفة الإنتاج ، و هذا ما يجعل الشركة الإبتكارية قادرة على خفض السعر إلى مستوى دون مستوى السعر الإعتيادي في السوق مما يجعلها قادرة على زيادة كمية المبيعات[2].
- **تأثير الإبتكار على التميز**: يمثل الإبتكار مصدرا أساسيا للتميز ، ونميز المنتج عن طريق إضافة شيء ما تدركه الصناعة على أنه متميز، و يمكن لصيغ التميز أن تأخذ عدة أشكال ، منها مايلي : التصميم مثل شركة رولز رويس للسيارات ، الجودة مثل شركة مرسيدس للسيارات، التكنولوجية مثل شركة ماكنتوش لصناعة مكونات الأجهزة الدقيقة، خدمات الزبائن مثل شركة جنرال موتورز، شبكة الموزعين مثل شركة كاتربيلر للمعدات التقليدية ، صورة نوع المنتج في أذهان المستهلك كمشروبي كوكاكولا و بيبسي كولا[3].

[1] بوبعة عبد الوهاب ، دور الإبتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية ، (دراسة حالة إتصالات الجزائر للهاتف النقال –موبليس –) ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2011– 2012 ، ص128.

[2] نجم عبود نجم ، مرجع سبق ذكره ، ص227.

[3] حجاج عبد الرؤوف ، الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية مصادرها و دور الإبداع التكنولوجي في تنميتها ، مذكرة ماجستير ، جامعة سكيكدة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2006–2007 ، ص58.

المبحث الثالث: الإستثمار في البحث العلمي و التطوير الهادف للإبتكار:

يعد نشاط البحث و التطوير داخل المؤسسة المغذي الرئيسي للإبتكارات التكنولوجية و خاصة في المؤسسات الكبيرة التي تتوفر على مخابر و إمكانيات مادية و بشرية معتبرة . حيث كلما كبر حجم المؤسسة ، كلما أدى ذلك بالضرورة إلى تكوين وظيفة خاصة بالبحث و التطوير فيها[1].

المطلب الأول : ماهية البحث العلمي و التطوير:

الفرع الأول : تعريف البحث العلمي و التطوير:

لفهم معنى البحث و التطوير سوف نعرف كل كلمة على حدى:

- **البحث العلمي:** هو عملية إستقصاء و تنقيب و تحري من أجل إثراء المعرفة و تطويرها،بالإضافة إليها، و إغنائها ، و زيادتها من خلال التحليل و النقد و الإستنتاج بالشكل الذي يسهم بتحقيق إضافة جديدة إلى المعرفة[2] .
- **التطوير:** هو أي نشاط منهجي يعتمد على المعارف العلمية الموجودة و التي تم التوصل إليها عن طريق البحث أو الخبرة العلمية ، و الذي يكون الهدف منه هو إنتاج مواد جديدة أو منتجات و آلات تستعمل في عمليات جديدة ، أو إدخال التحسينات المطلوبة على المنتجات و الآلات و الأنظمة المستعملة[3].

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي و التطوير فيعرف عادة بأنه بمثابة النشاط المنهجي و المبدع ، الذي يهدف إلى زيادة المعرفة في الحقول العلمية المختلفة ، و لذلك فإن مسألة الإنفاق على هذا النشاط هي بمثابة إستثمار وفق خطط ملائمة و أساليب علمية دقيقة[4].

---

[1] عرابة الحاج و تمجغدين نور الدين ، وظيفة البحث و التطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الإقتصادية ، الملتقى الدولي : المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ،2007 ، جامعة الشلف ، ص3.

[2] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص117.

[3] كمال منصوري و عيسى خليفي ، إندماج إقتصاديات البلدان العربية في إقتصاد المعرفة المقومات و العوائق ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4، ص56.

[4] نزار كاظم صباح الخيكاني ، إمكانات البحث و التطوير في بلدان عربية مختارة و دورها في تعزيز القدرة التنافسية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الإقتصادية ، المجلد 12 ، العدد1 ،2010 ، ص 100.

الفرع الثاني : متطلبات البحث العلمي و التطوير:

إن البحث العلمي و التطوير يقتضي توفر العديد من المقومات و المتطلبات التي تتيح تحققه ، و بصورة واسعة، و فعالة من خلال مايلي[1]:

1. وجود المؤسسات الفاعلة التي تتولى مهمة البحث العلمي و التطوير.
2. توفر الأطر التي تنظم نشاطات البحث العلمي و التطوير و بالشكل الذي يتيح دعمه ، و تشجيعه ، وتوفر الحرية و الإستقلالية و الحرية للقيام به بدون عوائق.
3. تطوير التعليم كما و نوعا،و بالذات من خلال زيادة ربطه بالمجالات التعليمية و بخاصة الإنتاجية منها، وبالشكل الذي يتيح توفر العلماء و الباحثين الذين يتم إعدادهم و تكوينهم من خلال النظام التعليمي.
4. تطوير التدريب و توسيع نشاطاته ، و إتاحة الإمكانية للتعلم من خلال العمل ، و بالشكل الذي يحقق إمكانية تطوير قدرات البحث العلمي و التطوير.
5. تسيير سبل الإطلاع على المعلومات ، و على نشاطات البحث العلمي و التطوير التي تتحقق في العالم و بشكل واسع و متسارع و متزايد و بالذات في ظل ثورة المعلومات و الإتصالات .
6. التعاون بين الدول النامية سواء كانت مجموعات إقليمية ، أو الدول النامية في إطار التكتلات الموجودة، أو التي توجد بينها.

الفرع الثالث : أهداف البحث العلمي و التطوير:

تشتق أهداف البحث و التطوير من الأهداف العليا للمؤسسة ، و نظرا لطبيعة نشاط البحث و التطوير، و كون المهمات التي تؤدى فيه متنوعة فقد أورد الكتاب و الباحثين العديد من الأهداف التي يمكن أن يتم واحد أو مجموعة منها و هذه الأهداف هي[2]:

1. إكتشاف و تعزيز المعرفة و توليد الأفكار و المفاهيم الجديدة.
2. تطوير و إبداع منتوج جديد.
3. تحسين المنتجات الحالية.
4. تحليل و دراسة المنتجات المنافسة.
5. تقديم الخدمات الفنية للأقسام الوظيفية للمؤسسة.

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 134 – 138 .

[2] بوبعة عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 106 ، 107.

6. التأكد من أن المنتج و العملية التي يقوم بها آمنة للعاملين و المستخدم.

المطلب الثاني : الإستثمار في البحث العلمي و التطوير:

الفرع الأول : واقع الإنفاق على البحث العلمي و التطوير:

تظهر بيانات معهد اليونسكو للإحصاء أن البلدان في جميع مستويات التنمية و الشركات الخاصة الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة تقوم بإستثمارات هائلة في مجال البحث و التطوير في المتوسط ، تخصص البلدان الصناعية ما يعادل 1,5% إلى 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث و التطوير ، لكن يتجاوز إستثمار دول مثل كوريا نسبة 4 % ، في المقابل لا يتجاوز الإستثمار في الدول النامية 1 % من الناتج المحلي الإجمالي[1].

إن الإنفاق على البحث العلمي و التطوير يختلف من دولة إلى أخرى ، مما ينتج عنه فجوة واضحة بين الدول المتقدمة و الدول النامية ، و لعلى السبب الذي يجعل الدول المتقدمة السباقة في هذا المجال مقارنة بالدول النامية و منها الدول العربية كون هذه الأخيرة ترتكز بصفة كلية على القطاع الحكومي في الإنفاق على هذا القطاع في حين لا تلعب المؤسسات الخاصة دورا يذكر في عملية البحث و التطوير، بينما في الدول المتقدمة يقوم القطاع الخاص بمعظم عمليات البحث العلمي و التطوير من خلال المختبرات الصناعية الموجودة في أغلب المؤسسات و الشركات الكبرى ، و يقتصر دور الحكومة على تمويل الأبحاث الأساسية. كما تجدر الإشارة هنا أن إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي و التطوير و الإبتكار يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى، حيث بلغ إنفاق الدول الغربية 360 مليار$ عام 2000 كان نصيب الولايات المتحدة منها 180 مليار$.

الفرع الثاني: إشتداد المنافسة بين الدول المتقدمة و الناشئة في مجال البحث العلمي و التطوير:

كما هو معلوم فإن البحث العلمي و التطوير يرتكز في الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، أما في الدول الناشئة فيرتكز في مجموعة قليلة من البلدان و المتمثلة في: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، فالعالم شهد تحولا واضحا في التوزيع العالمي للبحث و التطوير[2]، حيث إرتفعت حصة آسيا بقيادة الصين و الهند و كوريا الجنوبية من 27 % إلى 32 % بين عامي 2002 – 2007 ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] زردودي أمينة ، بوعشة مبارك ، الأنظمة الوطنية للإبتكار – مقارنة بين دول المغرب العربي و الدول الناشئة – ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 43 ، المجلد أ ، جامعة قسنطينة ، 2015 ، ص 150.

[2] Annex to the Frascati Manual, 2012 , p3.

الجدول رقم(08) : الإنفاق على البحث و التطوير في بعض الدول الناشئة (% من إجمالي الناتج المحلي):

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصين	1,46	1,68	1,73	1,79	1,93	2,01
الهند	0,84	0,82	0,80	–	–	–
ماليزيا	0,79	1,01	1,04	1,03	1,09	–
جنوب إفريقيا	0,89	0,84	0,74	0,73	0,73	–
البرازيل	1,13	1,12	1,16	1,14	1,15	1,24

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع : www.albankaldawli.org تاريخ الإطلاع : 2017/03/05، 9:00 .

نلاحظ من خلال الجدول أن نصيب الإنفاق على البحث العلمي و التطوير من الناتج المحلي عرف تطورا ملموسا في الدول الناشئة بإستثناء الهند ، كما أن الصين هي الأكثر إنفاقا في هذا المجال. و هذا راجع لمساهمة قطاع الصناعة من خلال إستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث بلغ ما إستثمرته في البحث و التطوير عام 2007 ما يعادل 492مليار$ منها 330 مليار$ في مجال الكمبيوتر و142 في الإلكترونيات و 109 في الرعاية الطبية و 79 في مجال السيارات ، و بالرغم من أن 94% من هذا المبلغ موزع بين شمال أمريكا و أوروبا و اليابان ، و بالرغم من ضئالة نصيب الصين و الهند إلا أنها ساهمت في تقليص الفجوة الموجودة بين الدول الناشئة و الدول المتقدمة مما أدى إلى تسجيل معدلات نمو مرتفعة بلغت 25,4% في الهند و 15,2% في الصين [1]. هذا التغير جعل الصين تحتل المركز الثاني خلف الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: دور البحث العلمي و التطوير في خلق ميزة تنافسية :

سنحاول فيمايلي توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة البحث و التطوير في بعض المجالات و الوظائف الأساسية داخل المؤسسة الإقتصادية :

[1] التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية ، 2010 ، ص ص 33 ،34 .

- **مجال التسويق:** على المؤسسة بأبحاثها و دراساتها أن تصل إلى معرفة دقيقة لرغبات المستهلكين و ميولاتهم حتى تتمكن من إنتاج و تقديم ما يساعدهم و يلبي إحتياجاتهم بأحسن صورة سعيا لكسبهم كمستهلكين و لم لا مستهلكين دائمين.
- **مجال الإنتاج:** في الإبداعات و الإبتكارات الجديدة ، و التحسينات المضافة على سلع موجودة ، أي إدخال إستعمالات جديدة على سلع موجودة ، من ناحية زيادة فوائدها أو تحسين مظهرها أو حجمها أو نموذجها أو شكلها أو تغليفها أو الزيادة في المدى الزمني لإستخدامها ، وكذلك تحقيق الإستخدام الأمثل لمخلفات الإنتاج ، و كل هذا لا يتحقق إلا بالمعرفة المنتجة في مجال بحوث الإنتاج و تطويراته.
- **مجال المواد:** في نتائج الدراسات و البحوث المتعلقة بالمواد و كيفية إستخدامها و تطويرها ، و هي تمكن من معرفة و إكتشاف أكبر للمواد و مركباتها و خصائصها و نوعياتها و إستخداماتها ، كما تمكن من معرفة كيفية تحسين ، و التحكم في المواد بالنسبة للمؤسسة معناه القدرة على التحكم في الإنتاج كما و نوعا و توقيتا ، مع الإستغلال الأمثل للمواد و قدرة توفريها بالكميات اللازمة و بالتكلفة المناسبة.
- **التجهيزات و عمليات الصنع:** إن إنتاج المعرفة حول التجهيزات و عمليات الصنع داخل المؤسسة يقوم على التجارب الميدانية و المخبارية على مختلف مراحل العمليات الإنتاجية ، و على المناهج و الطرق الفنية و على الآلات و الأدوات المستخدمة...الخ ، و تتجسد المعرفة المنتجة في هذا المجال في الأفكار الجديدة و إقتراحات التطوير المختلفة بما يحقق الأمثلية في الإنتاج و العمليات و عقلنة التصرف و الإستخدام لكل ماهو متاح.
- **مناهج و طرق التسيير:** المعرفة المنتجة في هذا المجال تتجسد في توفير المناخ العملي المناسب و إيجاد المسير الكفء الرشيد الديناميكي ، و العامل المتكامل و المتوازن القادر على تحمل مسؤولياته في الشغل ، و هذا ما يمكن من الأمثلية في التسيير الإداري و يربط مصلحة الفرد بمؤسسته بما يحقق المناخ الداخلي المناسب للإنطلاق السليم نحو العمل الجاد التنافسي[1].

[1] نزار كاظم صباح الخيكاني ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

خلاصة الفصل الثاني :

مما سبق يتضح أن بناء إقتصاد المعرفة قد أصبح في الوقت الحاضر أمرا لابد منه، تنتهجه الدول في سبيل النهوض بإقتصادياتها ، و اللحاق بركب التطور لأن هذا الإقتصاد يرتكز بدرجة كبيرة على الإستثمار في الموارد البشرية من خلا ل إعطاء إهتمام أكبر بمنظومة التعليم و التكوين المهني، بالإضافة إلى تشجيع البحث و التطوير و زيادة إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات من أجل إنتاج المعرفة و توزيعها، و التي بدورها تكون متجددة بإستمرار نظرا للوتيرة المتسارعة لثورة المعرفة المرتبطة بثورة المعلومات و الاتصالات و التقنيات المتطورة جدا في جميع مجالات الحياة .

إن المؤسسات الإقتصادية و في ظل الإقتصاد المعرفي يجب عليها أن تسخر كل إمكانياتها على تحقيق إبتكارات لا مثيل لها في المجال الذي تنشط فيه ، من أجل تحقق الريادة في السوق الذي تتواجد فيه كما قد يجعلها محتكرة لذلك السوق ، مما يعني لها تحقيق مزايا تنافسية أخرى كالتحكم في السعر ، و في سبيل خلق الإبتكارات يجب على المؤسسة أن تهتم أو تنشأ قسما خاصا بوظيفة البحث العلمي و التطوير بإعتبار هذا الأخير محركا أساسيا لنشاط المؤسسة ، و عاملا هاما يؤثر بصفة مباشرة على ربحيتها و نموها، و عليه فقد أصبح اليوم البحث العلمي و التطوير و الإبتكار من أهم عوامل تحقيق مستويات تنافسية عالية تجعل المؤسسات قادرة على التكييف مع المتغيرات الناتجة عن عولمة الأسواق.

الفصل الثالث :

المنافسة و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الفصل الثالث : المنافسة و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية:

تمهيد:

لقد إعتمدت العديد من الدول النامية و منها الجزائر على الشركات الكبيرة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية فيها ، إلا أن التحولات العاليمة الطارئة على الميدان الإقتصادي كشفت عن قصور هذه الإستراتيجية، و بينت أن الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو الطريقة الصحيحة لخلق التنمية في هذه الدول .

و نظرا لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد أولته الجزائر عناية بالغة من خلال تبنيها لجملة من البرامج التطويرية لتأهيل هذا القطاع ، و دعمتها من خلال تحسين البيئة القانونية و التنظيمية من أجل تهيئة المناخ المناسب لعمل هذه المؤسسات هذا من جهة ، و من جهة أخرى للقيام بدورها بفعالية عالية .

كما أن التغييرات التكنولوجية المتسارعة جعلت الجزائر تفكر جديا في بناء إقتصاد قائم على المعرفة ، الأمر الذي جعلها تعتمد مجموع من السياسات من أجل النهوض بالتعليم و التكوين و تشجيع البحث العلمي و التطوير لزرع مفهوم الإبتكار لدى المؤسسات الوطنية ، و تمكينها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة .

المبحث الأول : قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

شهدت الجزائر منذ مطلع التسعينات حركة إصلاح واسعة استهدفت تغيير المناخ الاقتصادي وآليات العمل وثبتت من خلالها سياسات تنموية تعتمد على مشاريع تتميز بكثافة اليد العاملة وقلة رأس المال من أجل هذا قامت الجزائر بوضع إستراتيجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المعوقات التي تواجهها نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في تحقيق متطلبات التنمية في الجزائر .

المطلب الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية :

الفرع الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لم يحضى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتعريف عند بداية رسم الإستراتيجية التي تسير عليها الجزائر عند الإستقلال ما عدا بعض المحاولات الفردية و الغير رسمية ، و لكن الظروف الإقتصادية التي عاشتها الجزائر جعلتها تتبنى تعريفا خاصا بهذه المؤسسات و ذلك عند إنضمامها إلى المشروع الأورومتوسطي و كذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000 ، و قد ظهر ذلك من خلال المادة 4 من القانون لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في ديسمبر 2001[1] . و إنطلاقا منه فقد عرفها القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 و المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي ينص على مايلي :

- المادة 5 : تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية ، بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو الخدمات :
  - تشغل من واحد (1) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا .
  - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري ، تستوفي معيار الإستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه .

يقصد في مفهوم هذا القانون ، بما يأتي :

1-الأشخاص المستخدمون : عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية ، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات

[1] بن عاشور ليلى ، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة –دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة –، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2008-2009 ، ص 32 .

العمل السنوي . السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط ، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل .

2- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة** : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة إثني عشر (12) شهرا .

3- **المؤسسة المستقلة** : كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى ، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- **المادة 6** : تستفيذ من أحكام هذا القانون ، المؤسسة المنشأة أو المزمن إنشاؤها ، التي تحترم الحدود السابقة الذكر على أساس تصريح يحدد نموذجه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- **المادة 7** : تستفيذ من تدابير الدعم المنصوص عليها في هذا القانون ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يمتلك رأسمالها الإجتماعي في حدود 49 % من قبل شركة أو مجموعة شركات الرأسمال الإستثماري .
- **المادة 8** : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا ، و رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري .
- **المادة 9** : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة و أربعين (49) شخصا ، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري ،أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري .
- **المادة 10** : تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص ، و رقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري .
- **المادة 11** : إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها ، و في فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها ، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها[1].

[1] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، الجريدة الرسمية ، العدد 2 ، ص ص 5 ، 6 .

من خلال المواد 8 ، 9 ، 10 يمكننا تلخيص تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في الجدول التالي :

الجدول رقم (09) : معايير تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 ملايير دينار	من 200 مليون إلى مليار دينار

المصدر : المواد 8 ، 9 ، 10 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

الفرع الثاني : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1- المرحلة الأولى : ما قبل الخوصصة و إقتصاد السوق :

في هذه المرحلة لم يكن هناك إهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا راجع لظهور مؤسسات عمومية كبيرة مثل سوناكوم و سونوليك و غيرها ، و قد أولتها الدولة في هذه الفترة أهمية بالغة تحت مبدأ الإشتراكية من خلال وضع أول قانون يتعلق بحرية الإستثمارات و هو القانون 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 . و في الثمانينات بدأ إهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كحل للمشاكل التي تتخبط فيها معظم المؤسسات العمومية ، حيث تم سنة 1982 إنشاء القانون رقم 8-11 المتعلق بالإستثمار الوطني الخاص في تاريخ 21 أوت 1982 [1]. أما في سنوات التسعنيات و نتيجة التحول في النظام الإقتصادي من الإشتراكية إلى إقتصاد السوق ظهر إهتمام حقيقي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل وزارة الصناعة ، و أهم محطات هذه الفترة هي :

- **في سنة 1990** : ظهرت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل الدخول في إقتصاد السوق ، و صدور قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالقرض و النقد ، و من أهم ما تضمنه توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و العامة بالنسبة لإمكانية الحصول على قروض ، و إعادة التمويل من البنك المركزي و كذلك أسعار الفائدة .

[1] علي عبد الله العرادي ، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسات و قوانين ، إدارة شؤون اللجان و البحوث ، 26 يناير 2012 ، ص38.

- **في سنة 1993** : بادرت السلطات إلى إصدار قانون الإستثمارات يحتوي على تحفيزات كبيرة للمستثمرين الوطنيين و الأجانب ، و في نفس السنة تم إنشاء الشباك الوحيد الخاص بترقية و تنشيط الإستثمار.
- **في سنة 1995** : تم تحرير التجارة في الجزائر خلال إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من أجل تأهيل و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] .

2- المرحلة الثانية : ما بعد سنة 2001 :

في سنة 2001 صدر القانون الرقم 01-03 الخاص بتطوير الإستثمار و القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2001/12/12 و الذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بهذه المؤسسات ، و هو يعتبر القانون الأول الذي يولي أهمية واضحة ، كما نص قانون المالية لسنة 2005 على إنشاء صندوق لدعم الإستثمار و التشغيل برأسمال متغير يلجأ إلى الطلب العمومي للإدخار قصد تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما قامت الدولة بإنجاز مركز خاص لتسيير الضرائب و مراكز جوارية لمتابعة الأنشطة الإنتاجية و ذلك من أجل تخصيص حيز إقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و نظرا للتحفيزات التي منحتها الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد عرف هذا القطاع تطورا عدديا ملحوظا و هذا ما يبدو جاليا من خلال الجدول التالي :

[1] علي عبد الله العرادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

الجدول رقم (10) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001 – 2015) :

السنة	مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	معدل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2001	180671	-
2002	189330	4,79
2003	208727	10,24
2004	226227	8,38
2005	246716	9,05
2006	270545	9,65
2007	294612	8,89
2008	392639	33,27
2009	346493	-11,52
2010	369576	6,66
2011	659309	6,15
2012	711832	4,07
2013	777816	8,36
2014	852053	9,54
2015	934569	8,82

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية .

من خلال الجدول نلاحظ أن فترة 2001-2015 شهدت تزايد كبيرا في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث في سنة 2001 كان عددها 180671 مؤسسة فقط ليصل عددها سنة 2015 إلى 934569 و هذا راجع إلى جملة التسهيلات التي منحتها الحكومة الجزائرية للأشخاص الراغبين في إنشاء مثل هذه المؤسسات و لعلى من أهمها إصدار قانون ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب طبيعة نشاطها من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي :

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممارسة للمهن الحرفية و التقليدية :** موجهة لتغطية متطلبات الحياة اليومية ، و كذا الفلاحية و تنتج منتجات تقليدية كالزيت الطبيعي و الورق و المنتجات الجلدية ، و هي

موزعة إلى الصناعات التقليدية الفنية و الصناعات التقليدية لإنتاج المواد و الصناعات التقليدية لإنتاج الخدمات .

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص** : و هي الأكثر إنتشارا ، و يمكن أن تكون ناتجة إما عن عملية إعادة الهيكلة التي تمت على مسنوى عدد كبير من المؤسسات العمومية ، أو أنشأت من طرف الخواص ، و تمثل العنصر الأكثر فاعلية في الإقتصاد .
- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام** : يسجل هذا القطاع تراجعا ملحوظا من سنة إلى أخرى ، هذا التراجع ناتج عن سياسة خوصصة القطاع العام[1].

الجدول رقم (11) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة نشاطها

طبيعة المؤسسات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	الصناعة التقليدية
2001	179893	778	64677
2002	189552	778	71523
2003	207949	778	85079
2004	225449	778	86732
2005	245842	874	96072
2006	269806	739	10622
2007	293946	666	116347
2008	392013	626	126887
2009	455398	591	169080
2010	618515	557	-
2011	658737	572	-
2012	711275	557	-
2013	777259	557	-
2014	851511	542	-
2015	934037	532	-

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية .

من خلال الجدول نلاحظ أن خلال الفترة 2001-2015 تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بشكل ملحوظ و هذا راجع إلى سياسات الخوصصة التي إعتمدتها الجزائر من أجل زيادة مساهمة القطاع الخاص

[1] موسي سهام ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

في الإقتصاد الوطني ، و قد رافق هذه الزيادة زيادة المؤسسات الممارسة للصناعات التقليدية التي تم دمجها سنة 2010 في المؤسسات الخاصة ، بينما المؤسسة العمومية فقد عرفت تناقصا خلال هذه الفترة .

الجدول رقم (12) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القطاعات الإقتصادية خلال السداسي الأول لسنة 2016 :

القطاعات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	النسبة المئوية
الزراعة	7094	178	7272	1
المحروقات	3201	4	3205	1
الأشغال العمومية	169124	22	169146	29
الصناعة	99275	133	99408	17
الخدمات	298692	101	298793	52
المجموع	577386	438	577824	100

Source : Ministére de L'industrie et des Mines , bulletin d'information statistique PME , N°9,2016 , P11.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الخاصة يرتكز نشاطها بدرجة أكبر على قطاع الخدمات حيث أن 298692 مؤسسة خاصة تنشط فيه سنة 2016 ثم تليها الأشغال العمومية بينما الصناعة تأتي في المرتبة الثالثة ، أما المؤسسات العامة فيرتكز نشاطها في الزراعة حيث 178 مؤسسة تنشط في هذا القطاع ، ثم يليها قطاع الصناعة ، و تأتي الخدمات في المرتبة الثالثة ، وهذا راجع لتحكم الدولة في القطاعات الحساسة .

الفرع الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني :

يعد الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم محركات التنمية ، و إحدى دعائم قيام النهضة الإقتصادية على المستوى الإقتصادي المحلي و الإقليمي ، و بذلك فإن الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي وسيلة للحد من البطالة و التخفيف من الفقر ، و عليه فقد أولته العديد من الدول ومنها الجزائر عناية بالغة ، الأمر الذي أدى بهذا القطاع إلى تسجيل نتائج حسنة على مستوى إقتصادها المحلي ، و يمكن توضيح ذلك من خلال مايلي :

- **توفير مناصب الشغل** : تتوجه البطالة في الجزائر بصفة عامة نحو تسجيل إنخفاض مستمر ، و يرجع ذلك إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق فرص العمل ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): تطور مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2015-2016

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		السداسي الأول من سنة 2015		السداسي الأول من سنة 2016		نسبة التطور %
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المؤسسات الخاصة	الأجراء	1295257	57,87	1438579	57,82	11,07
	أرباب العمل	896811	40 ,07	1013637	40,74	13,03
المؤسسات العمومية		46165	2,06	35698	1,43	-22,67
المجموع		2238233	100	2487914	100	11,16

Source : Bulletin d'information statistique pme , ministére de l'industrie et des mines , n°29 , edition novembre 2016 , p 15.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة قد ساهمت بشكل إيجابي في زيادة عدد مناصب الشغل خلال الفترة 2015 -2016 بما نسبته 24,10% ، بينما المؤسسات العمومية فقد سجلت تراجعا خلال سنة واحدة و هذا راجع لتأثرها بعمليات الخوصصة .

- **خلق القيمة المضافة و زيادة الناتج المحلي الإجمالي** : تقاس القيمة المضافة من خلا الفرق بين السلع المباعة ، و السلع التي تم شراءها لإنتاج هذه السلع المباعة ، و قد عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قفزة نوعية من حيث مساهمتها في القيمة المضافة ، كما تزايد في السنوات الأخيرة مساهمة هذا النوع من المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي [1]، و يمكن توضيح التأثير الذي أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحدثه على أهم مؤشرات الإقتصاد الوطني من خلال الجدول التالي :

[1] شعيب آتشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

الجدول رقم (14) : تطور القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2013 (مليار دج)

السنوات	القيمة المضافة	معدل التطور %	الناتج الداخلي الخام	معدل التطور %
2001	3451	-	3754	-
2002	3645	5,6	4023	7,16
2003	4296	17,86	4700	16,57
2004	5099	18,69	5545	17,97
2005	6436	26,22	6930	24,97
2006	7332	13,91	7823	12,88
2007	8021	9,39	8554	9,34
2008	9314	16,12	9968	16,53
2009	8054	-13,52	8770	-12,01
2010	9656	19,89	10404	18,63
2011	11285	16,87	12139	16,67
2012	12383	9,72	13460	4,33
2013	12808	3,43	14044	26,25

المصدر:إعداد الطالبة بالإعتماد على حامدي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 221، 222 .

من خلال الجدول نلاحظ تزايد أهمية هذا القطاع من خلال زيادة مساهمته في تحسن الإقتصاد الوطني و ذلك ما يظهر جاليا من خلال تتبع تطور مساهمته في خلق القيمة المضافة التي عرفت تحسنا ملحوظا من سنة 2001 إلى سنة 2015 حيث إنتقلت من 3451 مليار دج إلى 12808 مليار دج بالرغم من العجز الذي تم تسجيله سنة 2009 الذي يرجع أساسا إلى تبعات أزمة 2008 ، و نفس الشيء ينطبق على مساهمتها في الناتج الداخلي الخام الذي عرف تطورا من 2001-2015 حيث إنتقل من 3754 مليار دج ليصل إلى 14044 مليار دج بالرغم من العجز الذي تم تسجيله كذلك سنة 2009 و هذا راجع كذلك لإنعكاسات أزمة 2008 ، و بالرغم من هذا التحسن فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني لا تزال ضعيفة و لم ترتقي بعد إلى المستوى المطلوب .

المطلب الثاني : المؤسسات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

الفرع الأول : وزارة الصناعة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار(MIPMEPI) :

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات ، لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 ، لتوسع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 ، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار[1].

- **الهيئات الداعمة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** و قد أنشأت تحت إدارة الوزارة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع و المتمثلة فيمايلي :

1- مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلالية المالية ، و تأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية [2]:

- المحضنة : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات .
- ورشة الربط : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية .
- نزل المؤسسات : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتميين إلى ميدان البحث.

2- مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، و تقديم إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و كذا مساعدة حاملي المشاريع و إعلامهم و توجيههم ، كما تسمح للمؤسسات بالإندماج في الإقتصاد الوطني و العالمي من خلال ما توفره من دراسات إستراتيجية للأسواق المحلية.

3- المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يسعى هذا الجهاز لترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مختلف جمعياتهم المعنية من جهة ، و السلطات و الهيئات العمومية من جهة أخرى [3].

---

[1] شريف بوقصبة ، علي بو عبد الله ، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 5- 6 / 2013/05 ، جامعة الوادي ، ص 6 .

[2] قارة إبتسام ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر – دراسة حالة ولاية مستغانم- ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2011-2012 ، ص ص 151 ، 152 .

[3] لوكادير مالحة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 38- 40.

الفرع الثاني : الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996 ، مكلفة بتشجيع و دعم و المرافقة في إنشاء المؤسسات ، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من 19-35 ، و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات ، و يعنى هذا الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار[1] ، و تسهر هذه الوكالة على القيام بالمهام التالية :

- تقديم الدعم و الإستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة و متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع .
- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم .
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة إقتصاديا و إجتماعيا .

2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) :

أنشأت في 2001 ، و تتولى القيام بالمهام التالية [2]:

- تسجيل الإستثمارات .
- ترقية الإستثمارات في الجزائر و في الخارج .
- ترقية الفرص و الإمكانات الإقليمية .
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع .
- دعم المستثمرين و مساعدتهم و مرافقتهم .
- الإعلام و التحسيس في لقاءات الأعمال .
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني ، و تقييمها و إعداد إتفاقية الإستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للإستثمار للموافقة عليها .

3- وكالة ترقية و دعم الإستثمارات (APSI) :

أنشأت هذه الوكالة بموجب قانون الإستثمار 93-12 ، و هي هيئة حكومية تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، و هي مكلفة بمساعدة المستثمرين في إستيفاء التشكيلات اللازمة لإنجاز إستثماراتهم و السهر على إحترام الآجال القانونية للأنشطة من خلال إنشاء شكل شباك

[1] وزارة الصناعة و المناجم على الموقع : www.mdipi.gov.dz ، تاريخ الإطلاع : 2017/04/20 ، 13:45 .

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الموقع : www.andi.dz ، تاريخ الإطلاع : 2017/03/25 ، 10:00 .

وحيد يضم الإدارات و المصالح المعنية بالإستثمار ، كما تقوم هذه الوكالة بمتابعة الإستثمارات الوطنية و الأجنبية و ضمان ترقيتها و تطويرها [1].

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) :

أنشيء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في جويلية 1994 ، و أوكلت له مهمة دعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة الهيكلة الإقتصادية في تلك الفترة و الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة ، كما أوكلت له تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص . و قد ساهم هذا الصندوق إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012 في تمويل 55311 مشروع ، و تشغيل 112208 [2].

5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) :

تم إستحداث هذه الوكالة سنة 2004 ، و تقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية و المؤسسات المالية للمستفدين منها و من أهم وظائفها نذكر [3] :

- تقديم القروض دون فائدة و الإستشارات و الإعلانات للمستفدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر .
- إقامة العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية و توطيدها لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإستثمارية .

الفرع الثالث : الهياكل الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) :

هي مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار ، أنشيء في 2002 ، و من أهم مهامه منح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز إستثمارات : إنشاء ، تجديد التجهيزات ، توسيع ، أخذ مساهمات ، كما يقر بأهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة . و قد ساهم هذا الصندوق إلى غاية السداسي الأول من 2012 في 718 مشروع شغلت 33098 عامل بإجمالي ضمانات تقدر بحوالي 18,17 مليار دينار [4].

2- صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI) :

أنشيء في 2004 و هو يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغية تمويل الإستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بإقتناء تجهيزات المؤسسة و توسيعها أو

[1] قارة إبتسام ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 .

[2] بوسهمين أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 211 .

[3] شريف غياط ، محمد بوقموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 136 .

[4] شريف بوقصبة ، علي بو عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

تجديدها ، و يستفيذ من ضمان الصندوق القروض المنجزة في القطاع الفلاحي و القروض الخاصة بالنشاطات التجارية و القروض الموجهة للإستهلاك[1] .

المطلب الثالث : برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تهدف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تحقيق جملة من الأهداف تأتي في مقدمتها تهيئة البيئة التي تنشط فيها على مختلف المستويات ، و أقلمة هذه المؤسسات في ظل الإقتصاد التنافسي ، و هناك العديد من البرامج التي إعتمدتها الجزائر في هذا المجال من أجل ترقية و تطوير الأداء التنافسي للمؤسسات الجزائرية بصفة عامة ، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة .

الفرع الأول : برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة و التعاون (MEDA) :

قصد إنجاح مسار الشراكة الأورومتوسطية فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الإتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج الذي عوض البروتوكولات المالية السابقة ، و لقد تعاهدت الجمعية الأوروبية بوضع هذا البرنامج الطموح لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل و تحسين القطاع الخاص بما يسمح و تكييفها مع متطلبات إقتصاد السوق . و يضم برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة و التعاون برنامجيين هما : **MEDA I** و **MEDA II** .

1- برنامج MEDA I (1995- 1999) :

إنطلق البرنامج سنة 1995 بغلاف مالي يقدر ب 3,435 مليار أورو ، يساهم فيه البنك الأوروبي للإستثمار ب 2,310 مليار أورو في شكل قروض رأس مال مخاطرة مقابل فوائد ، 68 % موجهة لدول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، أما 12 % موجهة إلى دول الإتحاد الأوروبي و 2 % إلى مكاتب التعاون التقني ، إستفادت الجزائر من هذا البرنامج في تمويل عدة عمليات و أنشطة إقتصادية نذكرها في ما يلي :

- تسهيلات التعديل الهيكلي ب 125 مليون يورو.
- مشروع دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 57 مليون أورو ، تم التوقيع على إتفاقية التمويل يوم 14 سبتمبر 1999 .
- مشروع دهم القطاع المالي و المصرفي 23,25 مليون أورو ، تم التوقيع على إتفاقية التمويل في 13 أوت 2000.

[1] لوكادير مالحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

- مشروع دعم إعادة الهيكلة الصناعية و برامج الخوصصة 38 مليون أورو ، تم التوقيع على إتفاقية التمويل يوم 02 نوفمبر 1999.
- تقديم قرض لمكافحة التلوث الصناعي ب 10,75 مليون أورو [1] .

و يمكن توضيح نصيب الجزائر من برنامج ميدا الأول على إمتداد الفترة من 1995 إلى 1999 وفق الجدول الموالي :

الجدول رقم (15) : التوزيع السنوي للمبالغ المالية الموجهة للجزائر في إطار MEDA I خلال الفترة 1995-1999 (الوحدة : مليون أورو)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	
المبلغ المحدد	–	–	41	95	28	164
المبلغ المسدد	–	–	–	30	0,2	30,2
نسبة التسديد%	–	–	–	31,6	0,7	18,41

المصدر : شهرة عديسة ، دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية ، أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد 19 ، جامعة بسكرة ، 2016 ، ص 32.

من خلال الجدول أن نسبة إستفادة الجزائر من الدعم الأوروبي في إطار برنامج ميدا الأول كانت ضعيفة ، حيث كان من المتوقع حصول الجزائر على ما قيمته 164 مليون أورو ، إلا أنها تحصلت فقط على مبلغ لم يتجاوز 30 مليون أورو ، و لعلى هذا راجع بدرجة أولى إلى تأخر إنطلاق المشاريع الممولة من قبل هذا البرنامج.

2- برنامج MEDA II (2000- 2006) :

يعد برنامج MEDA II خليفة لبرنامج MEDA I ، حيث أنه في ظل ميدا الثانية تم توفير مبلغ قدره 5,35 مليار أورو ، كما رافقه فرصة إمكانية إقتراض مبالغ معادلة من بنك الإستثمار الأوروبي ، و خلال هذا البرنامج تم ضخ حوالي 90 % من الموارد المخصصة على مستوى التعاون الثنائي ، و 10 % الأخرى تم تخصيصها للأنشطة الإقليمية [2]، و لقد تم تخصيص مبالغ هذا البرنامج لتحقيق الغايات التالية:

[1] يحي حسين ، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2012-2013 ، ص 200 .

[2] قشيدة صورية ، مرجع سبق ذكره ، ص 154.

- دعم للإنتقال الإقتصادي و لتحقيق منطقة أورو متوسطية للتبادل الحر.
- دعم لأفضل توازن إجتماعي و إقتصادي بواسطة تعزيز التعاون في مجال البيئة .
- تعاون إقليمين و عبر الحدود[1].

و في هذا البرنامج كانت النسبة بين المدفوعات و الإلتزمات بالنسبة للجزائر تمثل 32 % أي ما قيمته 232,8 مليون أورو إلتزامات مقابل 74,7 مليون أورو مدفوعات خلال التعاون الثنائي لميدا الثانية ، و قد إستفادت الجزائر من غلاف مالي قدر ب 338 مليون أورو في إطار برنامج ميدا الثانية ، إلا أن نسبة إستهلاكها تعتبر جد متواضعة ، فالنسبة الإجمالية لإستهلاك الموارد المالية لبرنامج ميدا الثانية بلغت 83 % ، فيما بلغ إستهلاك الجزائر حوالي 40 % أي أقل من النصف من المستوى العام[2] ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (16) : المخصصات المالية في إطار برنامج ميدا 2

السنة	المبلغ المقرر (مليون أورو)	المبلغ المسدد (مليون أورو)	نسبة التسديد %
2000	30,2	0,4	1,3
2001	60	5,5	9
2002	50	11	22
2003	41,6	15,8	38
2004	51	42	82,4
2005	40	39,4	98,5
2006	66	-	-
المجموع	338,6		

المصدر : خيدر ريم ، الشراكة في ظل إقتصاد السوق ، مذكرة ماجستير ، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة –، كلية الحقوق ، 2014– 2015 ، ص 138.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة قيمة المساعدات المالية الأوروبية الموجهة إلى الجزائر في إطار برنامج ميدا 2 مقارنة بميدا 1 ، حيث إنتقلت من 164 مليون أورو إلى 273 مليون أورو خلال الفترة 200–2005 ، إلا أنه رغم هذا التحسن إلا أنها بقيت متواضعة مقارنة بغيرها من الدول و هذا راجع أساسا إلى تأخر الحكومة الجزائرية في إتخاذ الإصلاحات المتفق عليه بين الطرفين خاصة المتعلقة بالخوصصة .

[1] حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر – ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2012–2013 ، ص 108 .

[2] قشيدة صورية ، مرجع سبق ذكره ، ص 154 .

عند نهاية برنامج MEDA تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي ، و الذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال مساعدتها و مرافقتها لتكثيف إستعمال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال ، إلى جانب إرساء نظام للجودة و القياسة على مستوى تلك المؤسسات .

- **برنامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ED/PME :**

جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 بإسم برنامج أورو تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل و تحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاص ، ليساهم بجزء كبير و مهم في النمو الإقتصادي و الإجتماعي ، و ذلك من خلال :

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسماح لها بالتكييف مع مستلزمات إقتصاد السوق .
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات و المتعاملين الإقتصاديين في القطاع العام و الخاص .
- المساهمة في الإشباع الجيد للإحتياجات المالية ل PME .
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت و المنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع PME .

جاء البرنامج بغلاف مالي يقدر ب 62,9 مليون أورو موزعة كما يلي : 57 مليون أورو من قبل المفوضية الأوروبية ، 3,4 مليون أورو من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، 2,5 مليون أورو مقدمة من طرف PME ، و يستهدف البرنامج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و التي تنشط في القطاع الصناعي ، و كذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة ب PME و التي تمثل 3 % من المجتمع الإجمالي (71577 مؤسسة صناعية) ، أي ما يقدر ب 2150 مؤسسة صناعية خاصة [1].

- **برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحكم بتكنولوجيا المعلومات و الإتصال PME 2 :**

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي ، و الذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال مساعدتها و مرافقتها لتكثيف إستعمال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال ، إلى جانب إرساء نظام للجودة و القياسة على مستوى تلك المؤسسات ، و قدد خصص

[1] سليمة غدير أحمد ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا – ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، جامعة ورقلة ، 2009 ، ص 136 .

له مبلغ مالي مقداره 44 مليون أورو، و تم تحديد مدة البرنامج ب 34 شهرا بداية من إنطلاقه و الذي كان في ماي 2009 ، و يغطي هذا البرنامج ثلاث نشاطات تتمثل في مايلي :

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال نقل الممارسات و أساليب التسيير الحديثة ، و تقديم الدعم التقني و دعم إرساء الإبداع و اليقظة التكنولوجية .
- الدعم المؤسساتي من خلال دعم وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار ، وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الإتصال ، و دعم هيئات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- دعم الجودة من خلال توحيد المقاييس ، إصدار الشهادات ، الإعتماد و التقييس ، و توعية مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمتطلبات الجودة ، و دعم هيئات تقييم المطابقة [1].

الفرع الثاني : البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- برنامج وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة (2000-2006) :

في سنة 1999 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون مع السلطات العمومية قامتا ببرنامج لتحسين تنافسية و إعادة الهيكلة الصناعية ، و يتضمن البرنامج المدمج خمسة محاور و المتمثلة فيما يلي :

- المساعدة على إعداد و تطبيق سياسة و إستراتيجية صناعية .
- تعزيز خدمات الدعم و الإستشارة للصناعة : هدفه يتمثل في المساعدة في تطوير و تقوية خدمات الدعم و الإستشارة للصناعة في الجزائر .
- برنامج نموذجي لإعادة هيكلة و تأهيل تنافسية المؤسسات الجزائرية العمومية أو الخاصة .
- دور أنظمة و شبكات المعلومات و الإحصائيات .
- ترقية المحيط البيئي في الجزائر : هدفه يتمثل في تمكين السلطات الجزائرية من جعل المحيط نظيفا ، و ضمان إنتاج نظيف و أكثر رشادة من حيث الطاقة في الميدان الصناعي ، بالإضافة على القيام بإجراءات مكافحة التلوث و تسيير النفايات .

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2006-2010) :

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 20 عامل ، و لقد حظي بموافقة الحكومة في جلسته ليوم 10 ديسمبر 2003 ، و كذا مجلس الوزراء

[1] سهام عبد الكريم ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME 2 ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، جامعة ورقلة، 2011 ، ص ص 146 ، 147 .

المنعقد بتاريخ 8 مارس 2004 و يمتد على مدار 6 سنوات إبتداء من 2006 ، و يتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي خصص له ميزانية تقدر ب 6 مليار دج[1] ، و تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي :

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة .
- إعداد و تنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين تنافسيتها .
- التفاوض حول مخططات و مصادر تمويل البرنامج .
- تحضير و تنفيذ و متابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها .

و منذ بداية البرنامج و إلى غاية 2010 فقد تقدمت 529 مؤسسة بطلب الإنخراط في البرنامج ، و من بين هذه المؤسسات هناك 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 فقد إنطلقت في إجراءات التأهيل[2] .

3- برنامج تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) :

كلفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي هي تحت وصاية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار بإعداد وطني للتأهيل بمبلغ مالي يقدر ب386 مليار دج لصالح 20000 مؤسسة جزائرية في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 ، كما ترغب الوزارة في خلق 200000 خلال نفس الفترة ، حسب ما جاء في بلاغ المجلس الوزاري المنفذ في بتاريخ 11 جويلية 2010 و بهدف تقريب البرنامج الوطني للتأهيل من المؤسسات تم تنصيب 5 فروع للوكالة بكل من العاصمة ، عنابة ، وهران ، سطيف ، غرداية ، و تتمثل المحاور الكبرى للبرنامج فيما يلي :

- تأهيل قدرات التسيير و التنظيم .
- تأهيل قدرات التحكم في المعرفة و الإبداع .
- تأهيل نوعية المؤسسات .
- دعم الإستثمارات المادية للإنتاج .
- تأهيل الموارد البشرية .

[1] أوشن ليلى ، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو – ، كلية الحقوق ، 2010-2011، ص 183 .

[2] سهام عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 145 ، 146 .

تستفيد من البرنامج المؤسسات الجزائرية التي تنشط منذ سنتين على الأقل و هي في حالة مالية مريحة ، و كل المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 عمال بإستثناء مؤسسات البناء و الأشغال العمومية و التي يجب أن يكون عدد العمال فيها يزيد عن 20 عاملا [1].

[1] حسين يحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 215 ،216 .

المبحث الثاني : تطوير البحث و التطوير و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية :

أصبح لزاما على المؤسسات الصناعية الوطنية أن تدرك بأن هناك عوامل أخرى وأساسية للتفوق التنافسي في الوقت الحاضر ألا وهو التسارع في تحسين المنتجات وإدخال منتجات جديدة ، أو خدمات أو عمليات جديدة ، فالمؤسسات الناجحة اليوم هي التي تطور منتجاتها بوتيرة أسرع من المؤسسات المنافسة فتكون أكثر قدر للاستجابة لعملائها ،وفي كل الحالات أصبح الابتكار أحد مقاييس الأداء التنافسي للمؤسسات من اجل النمو والبقاا في السوق، وأصبحت أنشطة البحث والتطوير محرك له .

المطلب الأول: السمات الأساسية لإقتصاد المعرفة في الجزائر:

أدركت الجزائر متأخرة المكانة التي أصبح يحتلها كل من قطاع تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات ، و المعرفة في مسار التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، و أن هذان العنصران عاملين حاسمين في التحول السريع للنماذج الإقتصادية و الإجتماعية ، و بداية من عام 2000 ، شرعت الجزائر في العديد من الإصلاحات [1] .

الفرع الأول: التعليم :

عملت الدولة الجزائرية من أجل تحسين الكفاءة البشرية على تحسين أنظمة التعليم ، و هذا ما يؤدي بنا إلى تحليل وضعية التعليم في الجزائر ، فقد ورثت الجزائر حالة كارثية عن الإستعمار الفرنسي حيث فاقت نسبة الأمية بعد الإستقلال 95 % ، و هو ماحتم على الحكومات الجزائرية المتعاقبة محاربة هذه الظاهرة من خلال رفع نسبة التعليم عن طريق تهيئة و توسيع البنية التحتية ، و الجدول التالي يوضح ذلك :

[1] بولصباع رياض ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

الجدول رقم (17) : تطور المؤسسات التعليمية من 2006/2005 إلى 2015/2014

السنة الدراسية	مؤسسات الإبتدائي	مؤسسات المتوسط	مؤسسات الثانوي	المجموع
2006-2005	17163	3958	1229	**22350**
2007-2006	17357	4116	1304	22777
2008-2007	17429	4284	1591	23304
2009-2008	17552	4579	1658	23789
2010-2009	17680	4784	1745	24209
2011-2010	17790	4801	1813	24404
2012-2011	17945	5025	1883	24853
2013-2012	17995	5086	1956	25037
2014-2013	18143	5519	2043	25705
2015-2014	18333	5239	2141	25713

المصدر : إعداد الطالبة بالإعتماد على :- حوصلة إحصائية (1962-2011) لوزارة التربية الوطنية ، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر عملت على تطوير و تهيئة البنية التحتية للتعليم من خلال تركيزها على إنشاء المؤسسات الإبتدائية و المتوسطة و الثانوية ، حيث بلغ عددها سنة 2015 ما يقارب 25713 مؤسسة . و تعد المساواة في الإستفادة من التعليم بين الجنسين حقا مكفولا بموجب الدستور و هدفا مسطرا في برنامج أهداف الألفية للتنمية و برنامج التعليم للجميع ، و قد نتج عن وضع هدف منح فرصة الإستفادة من التعليم بصفة متكافئة لكل الأطفال إناث و ذكور إلى تمدرس كثيف للأطفال ، فمنذ 1962 ، تضاعف عدد الأطفال المتمدرسين في التربية الوطنية عشر مرات ليبلغ أكثر من 8 ملايين تلميذ في بداية الدخول المدرسي 2015/2014 أي 20 % من سكان الجزائر[1] و الجدول التالي يوضح ذلك :

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2015 ، ص 90 ، 91 .

الجدول رقم (18) : تطور عدد الذكور و الإناث المستفدين من التعليم : 2002/2001 – 2009/2008

السنة الدراسية	ذكور	إناث	المجموع
2002-2001	93,97	89,72	91,88
2003-2002	94,95	91,03	93,03
2004-2003	95,12	91,74	93,46
2005-2004	95,09	92,14	93,65
2006-2005	95,02	92,33	93,70
2007-2006	95,84	93,80	94 ,84
2008-2007	96,43	94,31	95,39
2009-2008	92,42	91,67	92,05

المصدر : حوصلة إحصائية 1962-2011 لوزارة التربية الوطنية .

نلاحظ من خلال الجدول المساواة بين الذكور و الإناث فيما يتعلق بالإلتحاق بالدراسة ، و هذا راجع للسياسات التي وضعتها الدولة من أجل محاربة ظاهرة حرمان المرأة من التعليم ، فقد أصبحت في السنوات الأخيرة عنصرا فعالا في التنمية الإقتصادية ، كما أن نسبة المتمدرسيين الإجمالية قد عرفت هي كذلك تطورا و هذا بفضل القانون الذي وضعته الحكومة الجزائرية الذي يجرم كل أب يمنع إبنه البالغ 6 سنوات من الإلتحاق بالمدرسة .

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فيمكن رصد و تتبع أهم التطورات التي مرت بها الجامعة الجزائرية منذ الإستقلال و حتى وقتنا الراهن من خلال تناول النقاط الآتية :

- **الشبكة الجامعية** : شهد النظام الجامعي في ظل الإستقلال توسعا كبيرا ، حيث إنتقل عدد المؤسسات الجامعية في الجزائر من جامعة واحدة غذاة الإستقلال موروثة عن الحقبة الإستعمارية هي جامعة الجزائر ، إلى جامعة وهران سنة 1966 ، ثم جامعة قسنطينة سنة 1967 ، حتى بلغ عدد الجامعات سنة 1977 ست جامعات ، و بحلول عام 2014 أصبحت الشبكة الجامعية الجزائرية تتضمن : 97 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية تضم 48 جامعة و 10 مراكز جامعية و 20 مدرسة تحضيرية مدمجة و 4 ملحقات ، و لم يتحقق هذا الكم من المرافق إلا بفضل الإستثمار العمومي في قطاع التعليم العالي بفضل سياسة الإنفاق العمومي .
- **التكوين الجامعي** : كان التكوين الجامعي في الجزائر جد متأخر ، حيث لم يتعدى عدد المسجلين في الجامعة في أول موسم جامعي (1962-1963) 2725 طالبا ، يؤطرهم 298 أستاذا معظمهم

أجانب، و واصلت منظومة التعليم العالي تطورها الكمي للفترة العشرية (1990-2000) ، إذ بلغ عدد الطلبة في مرحلة التدرج 181350 و 407795 على التوالي ، يؤطرهم 14536 أستاذا في سنة 1990 و 17460 أستاذا لسنة 2000 ، و تشير أخر الإحصائيات أنه في الموسم الجامعي 2011-2012 بلغ عدد الطلبة في مرحلة ما قبل التدرج 1401700 طالبا [1].

الجدول رقم (19) : عدد الطلبة المتخرجين حسب التخصص لسنة 2011 :

التخصص	عدد الطلبة المتخرجين	النسبة %
العلوم الدقيقة و التكنولوجية	49400	20,05
علوم الطبيعة و علوم الأرض	19200	7,79
العلوم الطبية بما فيها البيطرة	6500	2,64
العلوم الإجتماعية و الإنسانية	171300	69,52
المجموع	246400	100

المصدر : إعداد الطالبة بالإعتماد على – ناصر الدين قريبي ، مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر – دراسة إستكشافية – مجلة البحوث الإقتصادية و المالية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2015 ، ص151 .

من خلال الجدول نلاحظ أن الجامعة الجزائرية أصبحت تستقطب أعدادا كبيرة من الطلاب الأمر الذي إنعكس على عدد الطلبة المتخرجين ، كما يتبين لنا أن معظم المتخرجين يتركزون في تخصصات العلوم الإجتماعية و الإنسانية (69,52%) بينما باقي التخصصات عدد الطلبة فيها ضعيف (30,489) الأمر الذي يجعل مخرجات التعليم العالي لا تتناسب مع أسواق العمل الحالية التي هي في حاجة ماسة إلى الفنيين و المهندسين و العمالة الماهرة في التخصصات العلمية بشتى أنواعها و الفروعها .

الفرع الثاني : التكوين المهني في الجزائر:

لم يكن هناك غذاة الإستقلال سوى سبعة عشر مركزا للتكوين المهني ، إقتصر التكوين فيها على التخصصات المتعلقة بالأشغال العمومية و البناءات الحديدية ، و في بداية السبعنيات تبلورت سياسة وطنية للتكوين المهني تطبعها إهتمامات إجتماعية و إقتصادية تتمثل في تكوين يد عاملة مؤهلة سريعة الإندماج في الجهاز الإقتصادي معتمدة في ذلك على عدد كبير من المؤطرين الأجانب[2] ،و بنهاية الثمانينات أصبح نظام التكوين المهني بالجزائر

[1] الأخضر عزي ، نادية إبراهيمي ، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية) ، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي ، 2016 ، ص 415 .

[2] المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي و الإكمالي ، 2005 ، ص 22 ، 23 .

بشكل منطقي متمما للنظام التربوي ، و عليه أصبح قطاع التكوين المهني اليوم يتوفر على شبكة واسعة من هياكل التكوين المهني مقدرة بأكثر من 1226 مؤسسة و هياكل ، أما المؤسسات الخاصة للتكوين المهني فيبلغ عددها 633 ، و على هذا الأساس فقد عرف هذا القطاع تزايد المتربصين كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (20) : تطور عدد المتربصين في مراكز و معاهد التكوين المهني في الجزائر

السنوات الدراسية	ذكور	إناث	عدد المتربصين في القطاع العام	ذكور	إناث	عدد المتربصين في القطاع الخاص
2012-2011	420657	307425	697457	39489	303168	30625
2013-2012	386581	295650	652407	356511	295896	32393
2014-2013	378358	308969	649647	346997	302649	37680
2015-2014	391653	246295	613644	374640	239004	24304

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2015 .

من خلال الجدول نلاحظ زيادة عدد المتربصين المتوجدين في مراكز و معاهد التكوين المهني سواء العامة و الخاصة ، و هذا راجع لإهتمام الدولة بهذا القطاع الأمر الذي جعل الكثيرين يغيرون نظرتهم لهذا القطاع .

و لقد عملت وزارة التكوين و التعليم المهنيين على إعادة الإعتبار للتكوين المهني في الجزائر من خلال التكوين في المهن الجديدة ، و عليه فقد تم في هذا الإطار تكوين محترفين في الميكانيك الإلكترونية في تقنية المصاعد ، كما قامت الجزائر من أجل تطوير التكوين في مهن البناء بإبرام إتفاق شراكة مع الصينيين من أجل إقامة مدرسة في الجزائر تعلم الجزائريين التجربة و التقنيات الصينية في هذا المجال و على يد خبراء صينيين ، كم تم الإتفاق كذلك مع شركة أدارا الجزائرية التركية للإستفاذة من تجربة الأتراك في السباكة بالبلاستيك التي توفر الوقت و التكلفة [1].

الفرع الثالث : تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات :

لقد عملت الجزائر على تطوير تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و جعلها في قلب سياستها التنموية ، و نظرا للمجهودات المبذولة فقد تم تصنيف الجزائر على أنها البلد الثالث الأكثر دينامكية في العالم من طرف

[1] قويجيل منير ، سياسة التكوين المهني و سوق العمل في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، 2014 – 2015 ، ص 118 .

الهيئة الدولية للإتصالات ضمن الدول الأكثر ديناميكية ITU ، و هي بهذا تعد من الذين حققوا تقدما كبيرا في تطوير تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات . و في الواقع حققت الجزائر إنجازات هامة في هذا القطاع ، نذكر منها :

- وصلة الألياف البصرية الجزائر – عين قزام : هذا المشروع أطلق في إطار النيباد ، و تتمثل في توفير هذه البنية التحتية بين ثلاث دول الجزائر– النيجر – نيجيريا ، و ذلك لضمان التواصل مع أوروبا .
- الألياف البصرية البحرية وهران – فالنسيا : و هو إستثمار تكنولوجي إستراتيجي من شأنه تعزيز فرصة الحصول على خدمات الشبكة ذات الجودة العالية ، و تتمثل في : SMW4 عنابة – مرسيليا ، Alpal2 التي تربط الجزائر – بالما .

أما فيما يتعلق بالهواتف المتنقلة فإن هذا المجال في توسع مستمر من خلال المنافسة الحادة لثلاث متعاملين في السوق الجزائرية ، حيث بلغ عدد المشتركين حوالي 45 مليون مشترك مع توفير عروض متنوعة و بأسعار تنافسية ، أما فيما يتعلق بخدمة الهاتف النقال فقد عرفت إستخدام تكنولوجيا الجيل الثالث 3G منذ 2014 و التي تم تعميمها تدريجيا في جميع أنحاء الوطن ، و مع دخول عام 2016 تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع 4G ذات التدفق العالي ، و التي سمحت بتسهيل الحياة الرقمية للمؤسسات و المواطنين . أما فيما يتعلق بالإتصال عبر الساتل فبالإضافة للأرضية و البحرية تم إتخاذ العديد من الإجراءات ، و إطلاق أخرى قيد الإنجاز من أجل إنشاء مجموعة أرضيات توفر للمستخدمين عدة حلول في مجال الإتصال و الخدمات عبر الساتل مثل : VSAT ، هاتف IP ....إلخ . أما فيما يخص الإتصالات الفضائية فبالإضافة إلى الأقمار الثلاثة التي دخلت حيز الخدمة ، سوف تطلق الجزائر في عام 2017 القمر Alcomsa–1 الصناعي الذي يسمح بالولوج إلى شبكة الأنترنات من جميع أنحاء الوطن بما في ذلك المناطق النائية ، و بتكاليف منخفضة [1].

المطلب الثاني : واقع و أفاق البحث العلمي و التطوير في الجزائر:

الفرع الأول : سياسات وبرامج تطوير البحث العلمي والتطوير:

لم تولي الجزائر البحث العلمي أولوية بعد الإستقلال مباشرة نظرا للظروف المتأزمة التي عاشتها البلاد آنذاك ، ففي هذه الفترة كانت مشاريع البحث العلمي تقترح و توجه من قبل المؤسسات الفرنسية المعروفة تحت إسم مؤسسة التعاون العلمي الجزائرية الفرنسية OCS التي أنشأت سنة 1967 لغاية حلها سنة 1972 ، ثم بعد إنشاء وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1970 ، و بعد إصلاح التعليم العالي بدأ التفكير في تنظيم البحث

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الموقع : www.andi.dz ، تاريخ الإطلاع : 2017/05/15 ، 12:00 .

العلمي ، أما الإنطلاقة الفعلية لربط البحث العلمي و التطوير التكنولوجي بالتنمية الشاملة في البلاد فقد كانت خلال الفترة 1998-2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 ماي 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية ، أيضا من التطورات الهامة صدور قانون رقم 98 -11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير و يرمي هذا القانون إلى رد الإعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي و المؤسسات المعنية بالبحث ، و تحفيز عملية تثمين نتائج البحث ، و كذا دعم تمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي[1] ، و فيما يلي أهم البرامج الوطنية للبحث و التطوير :

1- **البرنامج الخماسي 2000-2004** : كان من المقرر أن يتم هذا البرنامج إنطلاقا من المخطط 1998-2002 ، غير أن ذلك لم يتحقق إلا بعد سنتين ليصبح البرنامج الخماسي 2000-2004 المنفذ الذي أدى إلى ما يلي [2]:

الجدول رقم (21) : تقييم المخطط 2000-2004

المجال	المنجز	المقرر	الفارق	نسبة الإنجاز
البرامج الوطنية	27	30	3-	%90
اللجان القطاعية	21	27	6-	%70
الباحثون	13500	16500	3000-	%88
الإنفاق (مليون دج)	9411	34266	24815-	% 27,44
عدد المشاريع	5226	غير المحدد	غير محدد	غير محدد
الإنفاق /الناتج المحلي الخام	%0,18	%1	%0,82-	%18

المصدر : بولمية مريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 187.

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم إنجاز أغلب البرامج الوطنية بإستثناء ثلاث مشاريع فقط ، و ذلك بالرغم من عدم الإلتزام بتنفيذ كل ما تم تقريره في البرنامج حيث كانت نسبة الإنجاز فيما يتعلق بما يلي كالأتي : اللجان القطاعية 70% و الباحثون 88% و الإنفاق 27,44 % ، و هذا كله راجع لتأخر الإنطلاق في تنفيذ البرنامج الذي بدأ سنة 2002 .

[1] دليلة خينش ، سياسى البحث العلمي بالجزائر : الأهداف و النتائج ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 22 ، جامعة بسكرة ، 2011 ، ص 82 ، 83 .

[2] بولمية مريم ، البعد المعنوي لإشكالية خلق القيمة ، مذكرة ماجستير ، جامعة باجي مختار - عنابة - ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2011-2012 ، ص 187 .

2- **البرنامج الخماسي 2006-2010** : تم إعداد هذا البرنامج إعتمادا على نتائج البرنامج السابق ، و الجدول التالي يوضح لنا بعض المؤشرات :

الجدول رقم (22) : الأهداف المخططة خلال الفترة 2006-2010 :

الأهداف المخططة	الباحثين	المشاريع	الإنفاق الإجمالي	الإنفاق الإجمالي من الناتج المحلي %
2010	32579	5430	213928 مليون دج	1%

المصدر : بولمية مريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 187 .

من خلال الجدول نلاحظ زيادة عدد الباحثين مقارنة للبرنامج السابق حيث وصل إلى 32579 في حين أن المشاريع التي تم إنجازها عرفت زيادة طفيفة ، إلا أن الإنفاق عل البحث و التطوير لا يزال لا يتجاوز 1% و بالرغم من هذه التحسنات التي شهدها القطاع إلا أنها تعتبر غير كافية من أجل النهوض بهذا القطاع و لعلى أهمها غياب رأس المال المخاطر الموجه نحو مجال البحث و التطوير .

3- **البرنامج الخماسي 200-2014** : و في هذا البرنامج تم تخصيص ما قيمته 100 مليار دج لقطاع البحث العلمي ، و في ظل هذا البرنامج إرتفع عدد مخابر البحث من 640 إلى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي و الإطلاق المبرمج ل 200 غرفة عمليات للبحث ، بالإضافة إلى إنشاء 6 وحدات جديدة للبحث ، و مركز وطني للبحث في مجال التكنولوجيا الحيوية ، و كذلك تم إطلاق 34 برنامجا وطنيا للبحث في مختلف قطاعات النشاط ، و فيما يتعلق بتأطير هذه البرامج تم تجنيد أكثر من 1000 خبير ، كما سيتم إشراك الأساتذة الجامعيين في النشاطات الوطنية و الوصول بذلك إلى بلوغ 28000 أستاذ باحث عبر 1200 مخبر من أجل دعم البرنامج الوطني للبحث العلمي[1] .

4- **البرنامج الخماسي 2014-2018** : قام هذا البرنامج بتخصيص برامج بحثية للباحثين الجزائريين المقيمين في الخارج ، كما يطمح هذا البرنامج إلى إستدراك النقائص و إزالة الصعوبات التي كانت تعترض الباحثين ، و بموجبه يمكن برمجة مشاريع بحثية كل سنة ترفع للحكومة للمصادقة عليها و تمويلها ، و هذا يعطي صفة الإستدامة للبحث العلمي ، كما سيتضمن فتح أقسام بحث على مستوى

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ، بيان إجتماع مجلس الوزراء ، 24 ماي 2010 ، ص 21 .

المؤسسات الإقتصادية و الصناعية ، بهدف إشراكها في عمليات إجراء البحوث ، و تقريب الطالب الباحث من مسيريها للإستفادة من فرص التكوين ، و بالتالي التوظيف مباشرة دون أي وسيط[1] .

الفرع الثاني : واقع البحث و التطوير في الجزائر :

تعتبر الجامعات و مراكز البحوث العامة الأماكن الرئيسية لأنشطة البحث و التطوير في الجزائر ، كما أن مشاريع البحث تقودها في كثير من الأحيان وزارة البحث الأكاديمي ، إلا أن معظم المشاريع لم تنته و تكون موجهة أساسا نحو مناطق غير متصلة بالواقع الإقتصادي . كما أن الجامعات الجزائرية تعاني من نقص في البنية التحتية و الباحثين ، و وفقا للأرقام الصادرة عن وزارة البحث الجزائر لديها اليوم 700 باحث فقط لكل مليون نسمة مقابل المتوسط العالمي البالغ 1063 ، و قد وصل عدد الباحثين سنة 2012 إلى 30000 باحث ، إلا أن هذا العدد غير كاف ، و عدد الباحثين الجامعيين الذين يمثلون 80% من إجمالي العدد المحتمل من الباحثين في الجزائر ، فقد بلغ عدد الباحثين الدائمين 2066 باحث فقط [2].

أما فيما يتعلق بالتعاون الوطني و الدولي قامت المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي في إطار التكوين عن طريق البحث بتنظيم محاضرات خلال الفترة 17-19 أكتوبر 2010 بحضور ممثلي أكبر الجامعات و المعاهد الجزائرية و الفرنسية مثل : المعهد الوطني للصحة و البحث العلمي ، و معهد البحث للتطوير و المركز الوطني للبحث العلمي ، و المعهد الفرنسي للبحث لتشجيع و دعم التعاون العلمي ، حيث تم إحصاء خلال الفترة 2006-2008 إنتاج 2030 من المنشورات في الجزائر من بينها 1064 بالشراكة مع مختبر بحث فرنسي على الأقل أي ما يعادل 46 % من إجمالي المنشورات ، بالإضافة إلى تطوير التعاون العلمي مع فلندا الذي يضم عدة جامعات فلندية مثل جامعة Vassa و جامعة Halsinki و جامعة Aalto كما تم إطلاق مشروع أورو-جزائري لتشبيك البحث مدعم بأكثر من 500000 أورو[3].

[1] الوكالة الوطنية للإتصالات التفاعلية على الموقع : www.vitaminedz.org ، تاريخ الإطلاع : 2017/05/20 ، 17:05 .

[2] Rédha Younes Bouacida et Bernard Haudeville , Dévelloppement de l'économie de la connaissance en Algérie et inflexion du modèle de croissance , El- Bahith Review , n°15 , 2015 , p 105 .

[3] فلاح كريمة ، مداح عرايبي الحاج ، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية : الواقع و مقترحات التطوير ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الخامس عشر ، ص ص 218،219 .

المطلب الثالث : الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية:

الفرع الأول : النظام الوطني للإبتكار :

تعتبر الدولة فاعلا هاما في النظام الوطني للإبتكار ، بوصفها الطرف الذي يقوم بالتخطيط و وضع الإستراتيجيات الضرورية في المجال العلمي و البحث و الإبتكار ، و كذلك تعتبر الممول الأهم إن لم نقل الوحيد في حالة الجزائر ، نظرا لحجم الأموال المخصصة لبرامج البحث المختلفة ، و نستطيع حصر العلاقات التي تربط الدولة بالفاعلين الآخرين في النظام الوطني للإبتكار في النقاط التالية [1]:

- الدولة تقوم بوضع التشريعات و تحديد السياسات المستقبلية للتعليم العالي ، مع توفير الموارد المالية الضرورية لنشاطات الجامعة .
- يقتصر علاقة الجامعات بالحكومة في تجسيد سياساتها التعليمية و تكوين و توفير الكفاءات العلمية اللازمة لمختلف قطاعات الدولة و المجتمع ، و المشاركة في إنجاز مشاريع البحث العلمي المبرمجة في مخططات التنمية المختلفة .
- علاقة الحكومة بمراكز البحث تتمثل في تسطير البرامج و الأهداف ، مع توفير الإمكانيات المادية و البشرية الضرورية لعمل هذه المراكز ، و تحيد الخطوط العريضة لبرنامج البحث الوطني .
- تقوم مراكز البحث بتجسيد سياسة الحكومة في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي .
- تقتصر العلاقة بين الحكومة و المؤسسات الإقتصادية على المؤسسات العمومية ، و تتمثل في إعداد الإستراتيجية الصناعية و توفير الأموال اللازمة لمزاولة نشاطها .
- تقوم المؤسسات الإقتصادية التابعة للقطاع العام بتجسيد سياسة الدولة في المجال الصناعي ، و تنفيذ سياسة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي المبرمجة في مخططات البحث العلمي الوطنية.

[1] مداني بن بلغيث و محمد الطيب دويس ، أهمية دعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –أي دور و مساهمة للجامعة ؟ – ، مجلة المؤسسة ، العدد3، 2014 ، ص 20 .

الشكل رقم (08) : العلاقات الموجودة بين الفاعلين في النظام الوطني للإبتكار في الجزائر

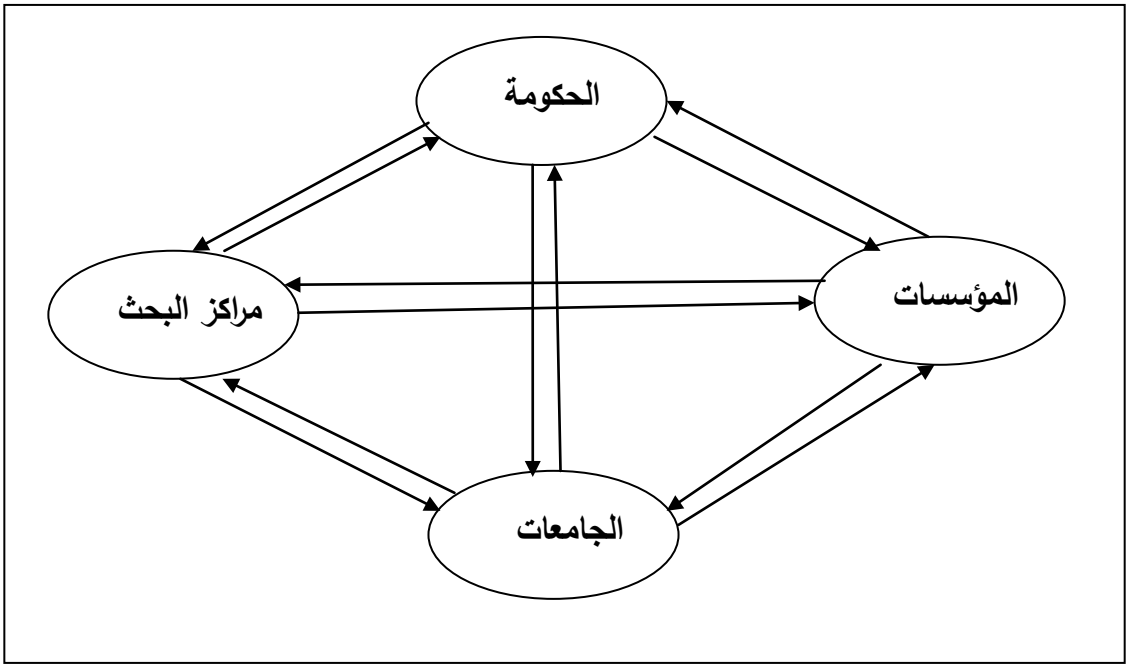

المصدر : ميداني بن بلغيث و محمد طيب دويس ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

الفرع الثاني : القدرة على الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية :

بالرغم من التطور في الأنشطة البحثية في الجزائر إلا أن الإنفاق على البحث و التطوير لا يزال أقل من 1 % من الناتج الإجمالي الخام ، و هذه الحصة منخفضة مقارنة مع دول الOCDE (حوالي 2 %) و يفسر إلى حد كبير بسبب ضعف الإنفاق الخاص على أنشطة البحث لأنها تمثل أقل من 0,1 % من الإنفاق الإجمالي على البحث و التطوير[1].

إن الإبتكار في الجزائر ينحصر في 14 مؤسسة صناعية كبرى موزعة بالتساوي بين القطاع العام و الخاص، يترأسها مجمع صيدال المختص في الصناعة الصيدالانية [2]، بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تشارك بما فيه الكفاية في أنشطة البحث و الإبتكار ، و نظرا لغياب الإحصائيات المتعلقة بالإبتكار في الجزائر فيمكن أخذ مؤشر إيداع براءات الإختراع و الإبتكار[3]، و قد كشف رئيس المعهد الوطني للملكية الفكرية أن عدد البراءات المودعة سنة 2011 ضعيفة جدا مقارنة بسنة 2010 ، حيث قدرت ب 125 براءاة فقط سنة 2011 مقابل 806 براءة عام 2010 ، و هذا الرقم لا يعكس فقط إنخفاض مستوى الإبتكار في الجزائر ، و لكن أيضا أن إقتصادنا

[1] Rédha Younes Bouacida et Bernard Haudeville , op.cit , p 150 .

[2] مداني بن بلغيث ، محمد الطيب دويس ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

[3] Bernard Haudeville et Rédha Younes Bouacida , les relation entre activités techonologique , innovation et croissance dans les PME algériennes : une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprises , p8.

لا يزال يهيمن عليه القطاع التجاري بإستثناء النفط و الغاز ، كما أن 806 التي تم إيداعها سنة 2010 بلغ نصيب غير المقيمين منها (شركات ، باحثين أجانب) 729 طلبا مقابل 77 طلبا من المواطنيين الجزائريين [1]. و حسب قطاعات النشاط فقد إحتل قطاع الكيمياء سنة 2014 المرتبة الأولى ب 280 طلب ، تليها الصيدلة ب 208 طلب ، ثم التقنيات الصناعية ب 157 طلب ، و الميكانيك ب 99 ، ثم البناء 65 طلب ، و أخيرا الكهرباء ب 30 طلب .

الفرع الثاني : صعوبات تطوير نشاطات البحث و التطوير و الإبتكار في الجزائر :

يمكن تلخيص العوامل التي حالت دون تطور نشاط البحث و التطوير و الإبتكار في المنظومة الصناعية في الجزائر ، أو كانت سببا في عدم إهتمام معظم المؤسسات بهذه النشاطات ، و هو ما أجمع عليه عدة باحثين في النقاط التالية :

- ضعف العلاقة بين الجامعة و قطاعات التنمية الأخرى كالصناعة و الفلاحة ..، و يظهر ذلك من خلال الإنطباع الموجود في الجامعة بأن المؤسسات الصناعية و غيرها لا تثق كثيرا في الأبحاث الجامعية ، بل و غير مقتنعة بفائدتها ، في الوقت الذي يشعر فيه المسؤولون و رجال الأعمال في القطاع الصناعي و غيره بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج أو تحل مشكلات عملية [2].
- سياسة الإعتماد على الشركات الأجنبية في إنجاز المشاريع و الدراسات .
- ضعف ثقافة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي لدى العديد من مسيري المؤسسات الوطنية .
- إنعدام مصادر للتمويل المالي المخاطر [3].
- أصبح إمتلاك مرافق البحث و التطوير في معظم المؤسسات الصناعية الجزائرية أمر شكلي فقط كمؤشر للإبتكار ، حيث يمكن للمؤسسة أن تبقى حيوية دون اللجوء للبحث و التطوير .
- عدم إستقلالية الجامعات و مراكز البحث ، و عدم تطور العلاقة بينهما و بين الإدارات الحكومية المسؤولة ، من البيروقراطية إلى المشاركة الحقيقية ، بالإضافة إلى تدني سقف الحريات المتاحة للباحثين في مجال البحث العلمي على مستوى الجامعات ، و لأفراد البحث و التطوير على مستوى المؤسسات مما يؤدي إلى تعطيل المخزون الفكري لديهم .

[1] Wassila Tabet Aoul et Wafaa Berbebar , innovation et pme en Algerie quelle perspective étude exploratoire , le grand livre de l'économie pme , p 939.

[2] لحرش موسى ، ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر ، الملتقى الدولي : واقع و أفاق أنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية ، الجزائر ، ص 7 .

[3] دويس محمد الطيب ، محاولة تشخيص و تقييم النظام الوطني للإبتكار في الجزائر 1996-2009 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ورقلة ، 2011-2012 ، ص284 .

- غياب سياسة تنموية للرأس المال البشري من طرف المؤسسات الصناعية .
- نقص التجارب الرائدة في المؤسسات الجزائرية في المجال البحثي سواء في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي أو المؤسسات الصناعية كنماذج يقتدى بها .
- غياب إستراتيجية تسعى لوقف نزيف العقول الوطنية لاسيما تلك التي هاجرت أو تلك التي تهدر في الوطن بجعلها تعمل في غير إختصاصها[1].

[1] الطيب بالولي ، أحمد رمزي صباغ ، أثر أنشطة البحث و التطوير على الإبتكار في المؤسسات الصناعية الجزائرية مقاربة بإستخدام نماذج المعدلات البنائية SEM-PLS ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 09 ، 2016 ، ص 85.

المبحث الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و التصدير خارج المحروقات :

تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اليوم في محيط يفرض عليها جعل نشاطها دوليا ، و يرجع ذلك لما يشهده العالم من تحرير واسع النطاق للاقتصاد والتجارة الدولية فضلا عن بروز متعاظم لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بناء عليه فإن سبيل تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الأسواق الدولية مرهون بإيجاد إستراتيجية ملائمة ذات ركائز متكاملة بما يتوافق و متطلبات غزو الأسواق الدولية .

المطلب الأول : سياسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

الفرع الأول : واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر:

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار إصلاحات صندوق النقد الدولي بإنتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل إعطاء دفعة للإستثمارات الخاصة لترقية الصادرات خارج المحروقات ، و ذلك لتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي إمتيازات مالية و ضريبية للمؤسسات المصدرة و إنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور[1] ، إلا أنها لم تكلل بالنجاح و لم تحقق النتائج المرجوة ، و على الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1996 في تحقيق عائدات خارج نطاق المحروقات ب 2 مليار دولار ، إلا أن هذه القيمة لم تحقق إلى اليوم ، و بقيت تتراوح ما بين 500 و 800 مليون دولار[2] ، و الجدول التالي يوضح ذلك :

[1] حمشة عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 118 .

[2] براق محمد ، عبيلة محمد ، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بإستخدام مقاربة التسويق الدولي ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 ، ص 127.

الجدول رقم (23) : بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2016 (الوحدة : مليون دولار)

البيان / السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات الغير نفطية		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2005	45094	98,02	907	1,98	46002	100
2006	53456	97,88	1158	2,12	54613	100
2007	58831	97,78	1332	2,22	60163	100
2008	77391	97,59	1937	2,41	79298	100
2009	44128	97,64	1066	2,36	45194	100
2010	55527	97,35	1526	2,65	57053	100
2011	71427	97,19	2062	2,81	73489	100
2012	69804	97,14	2062	2,86	71866	100
2013	63752	98,12	2165	3,33	64974	100
2014	60146	95,53	2810	4,47	62956	100
2015	32699	94,32	1969	5,68	34668	100
2016	27102	93,83	1781	6,17	28883	100

المصدر : إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الموقع: www.andi.dz ، تاريخ الإطلاع : 2017/06/09 ، 10:52 .

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الغير نفطية عرفت زيادات ضئيلة خلال الفترة 2005-2016 ، وهي في حدود نسبة صغيرة جدا مقارنة بالصادرات النفطية التي لا تزال تسيطر بصفة شبه كلية على التجارة الخارجية للجزائر، و ترجع هذه الزيادة الطفيفة لسياسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات التي باشرتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة خاصة مع تدهور الوظعية الإقتصادية التي تعيشها البلاد جراء إنخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية .

الفرع الثاني : التنوع الإقتصادي خارج المحروقات :

يعبر هذا المؤشر عللى درجة إعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع ، حيث أن قدرة الدولة في المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية يتوقف على عدد السلع المصدرة و مدى وجود طلب عالي عليها ، و يعبر التنوع السلعي إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة ، و هو ما يعكس دينامكية الدولة المصدرة و قدرتها على المنافسة الدولية ، و إما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع ، و هو ما

يعبر عن زيادة إحتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين ، و قلة قدرته على الإستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة ، كتمتع المصدر بقدرة إحتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع[1] . و بالإسقاط على حالة الجزائر و بالتحديد الصادرات خارج المحروقات نجد أنها تتكون حسب أهميتها النسبية كما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (24): هيكل الصادرات الغير نفطية الجزائرية خلال الفترة 2005-2016 (الوحدة : مليون دولا)

البيان	التغذية	المواد خام	نصف مصنع	سلع المعدات الفلاحية	سلع المعدات الصناعية	سلع الإستهلاك غير الغذائية
2009	113	170	692	-	42	49
2010	305	165	1089	1	27	33
2011	355	161	1496	-	35	15
2012	315	168	1527	1	32	19
2013	402	109	1458	-	28	17
2014	323	109	2121	2	16	11
2015	235	106	1693	1	19	11
2016	327	84	1597	-	53	18

المصدر : إعداد الطالبة بالإعتماد على إصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الموقع www.andi.dz تاريخ الإطلاع : 2017/06/09 ، 15:30 .

من خلال الجدول نلاحظ أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى ضمن المنتجات الغير نفطية التي تصدرها الجزائر و هذا شيء بديهي لإعتماد الجزائر على المحروقات حيث أن أغلب هذه المواد هي عبارة عن مشتقات البترول ، بينما المنتجات الغذائية تحتل المرتبة الثانية و هذا راجع للسياسات الوطنية الهادفة إلى إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات ، أما سلع المعدات الفلاحية فهي تكاد معدومة .

[1] جمال خنشور ، حمزة العوادي ، نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد 2 ، المجلد 7 ، جامعة غرداية ، 2014 ، ص 48 .

الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصادرات خارج المحروقات :

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للنفط تتأثر بتقلبات الأسعار ، و هذا ما إنعكس سلبا على مداخيل البلد و إنفجار المديونية مع بداية التسعنيات ، و بالتالي تعطل حركية الإقتصاد ككل ، و لأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية مع نهاية الثمانينات برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات ، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا و المؤسسات الوطنية ككل ، بما يجعلها قادرة على إقتحام الأسواق الدولية[1] .

الشكل رقم (09): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع للفترة 2006-2011

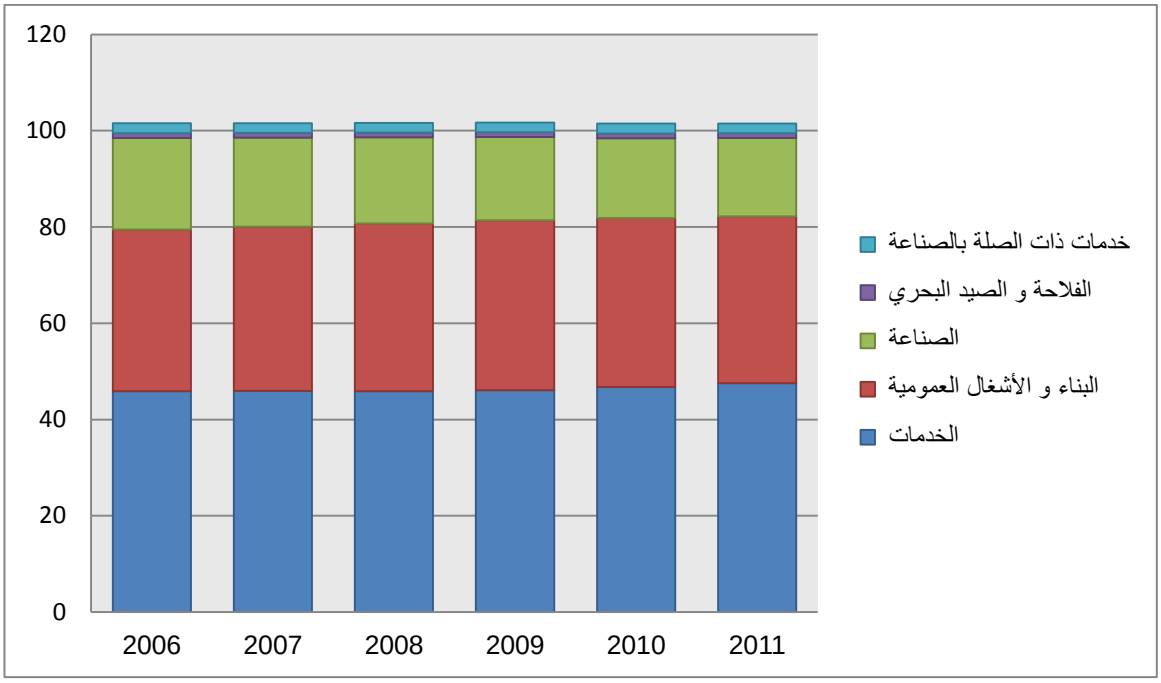

المصدر: جمال خنشور ، حمزة العوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

و بالنظر إلى التركيب السلعي للصادرات الجزائرية مع الأخذ في الحسبان توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتركز معظمها في قطاعي الخدمات و الأشغال العمومية ، مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية و الزراعة ، اللذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية ، تتولد قناعة بضئالة توجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التصدير نتيجة تركيزها في قطاعات لاتتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية [2].

[1] وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2002 ، ص 11 .

[2] جمال خنشور ، حمزة العوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

المطلب الثاني : صعوبات غزو الأسواق الدولية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية :

هناك العديد من العراقيل التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية التي تفكر في تدويل نشاطها و غزوها الأسواق الدولية ، و التي يمكن توضيحها في ما يلي :

1- **الرسوم الجمركية** : تختلف معدلات الجمركة على حسب نوعية السلع ، فيما إذا كانت سلع رأسمالية ، وسيطة إستهلاكية أو سلع معمرة ، و هذا التصنيف له تأثير على نشاطات المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، إذ أنه يخدم أكثر المشاريع الكبيرة ، و ذلك لأن ما يعتبر سلعا إستهلاكية في المشاريع الكبيرة يعد سلعا رأسمالية في المشاريع الصغيرة ، و طالما أن هذه المعدلات تبدأ في الإرتفاع تدريجيا بدءا بالسلع الوسيطة ثم السلع المعمرة فإنها تصبح بذلك عائقا أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أن صعوبة و تعقيد الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك تصعب من نشاط هذه المشاريع .

2- **الضرائب** : تستخذم الحوافز الضريبية لتشجيع التنمية الصناعية ، و تتضمن هذه الحوافز فترات من الإعفاء الضريبي ، و غالبا ما تكون شروط هذه الحوافز معقدة و تخذم الهيئات الكبيرة و في الجزائر تمنع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عمليات إعادة إستثمار الفوائد مما لا يسمح لها بالقيام بإستثمارات في إطار تجديد آلاتها الإنتاجية[1] .

3- **قيود بيئة الإستثمار** : لقد فشلت الصادرات غير النفطية في التموقع بالأسواق الدولية ، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل : برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تحسين بيئة الأعمال من خلال التوعية ، التدريب و توجيه الشركات المصدرة أو المحتمل تدويل أنشطتها ، فضلا على تنوع في برامج التأهيل .

أما بالنسبة للشركات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة ، فيجب عليها ملء ثماني وثائق ، و الإنتظار لمدة سبعة عشر يوما ، كما تبلغ تكلفة الحاوية الواحدة 1248 دولار ، و علاوة على ذلك فإن بيانات وكالة التجارة الخارجية Algex تبين أن المصدرين لا يتجاوز عددهم 350 مصدر في عام 2010 بالمقابل بلغ عدد هم 450 مصدر في 2008 . و يمكن تفسير هذا الإنخفاض الحاد في عدد المصدرين إلى إرتفاع معدل وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، حيث أن حوالي 30000 شركة تغلق أبوابها كل عام [2].

[1] لرقط فريدة و أخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

[2] جمال خنشور ، حمزة العوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

بالإضافة إلى المشاكل السابقة الذكر فإن هناك أسباب أخرى تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضعيفة خاصة فيما يتعلق بمساهمتها في حجم الصادرات :

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الجزائريين ، وميلهم لممارسة عملية الإستراد بسبب إرتفاع نسبة الربح و التقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير .
- سوء إستخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية و غياب الإبداع و الإبتكار التقني و التكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث و التطوير و أنماط الإدارة المتسلطة [1].
- عدم توفر المعلومات عن الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين ، و ذلك لعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بتجميع المعلومات و نشرها .
- عدم التحضير الجيد و متابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الإقتصادية الدولية مما يجعل المنتوج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية .
- عدم توفر الخبرة الكافية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لممارسة نشاط تصديري مما يؤثر سلبا على إستمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها .
- ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هذا الضعف ناتج عن ضغف المستوى التكويني للعمال و عدم مطابقة المواد المستعملة في الإنتاج لمعايير الجودة [2].

المطلب الثالث : المعالم الإستراتيجية المقترحة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية :

من أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و زيادة مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات فإن على الحكومة الجزائرية تبني العديد من الإصلاحات في عدة ميادين .

1- العمل على تهيئة البيئة الإستثمارية المناسبة : وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الإستثمارات الأجنبية و المحلية و يكون متسم بالشمولية و المرونة و الوضوح في منح الإعفاءات و التسهيلات ضمن ضوابط تنموية و إستثمارية واضحة و محددة و تبسيط إجراءات الترخيص و التسجيل للمشاريع الإستثمارية الجديدة و وضع الإطار المؤسساتي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالإستثمارات و إدراتها .

[1] وصاف سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

[2] كنتوش عاشور ، طرشي محمد ، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الجزائر ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف – ، ص 103 .

2- **المواصلة في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : و ذلك بهدف توجيه المؤسسات إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة و بالتالي إقتراح طرق التقوية و الإهتمام بالإستثمارات الغير مادية كالمرافق التقنية و البرمجيات و التكوين و التدريب و إدارة الجودة الشاملة و معايير نظام المعلومات و الإستثمارات المادية في جلب تكنولوجيا حديثة و محاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء و الفعالية في التنفيذ و الوضوح في الإعلام ، فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية و تتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة و إجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة ، و أخيرا بتنظيم دورات تدريب و إعادة تأهيل لليد العاملة و الإطارات .

3- **الإهتمام و السعي إلى تطوير العلوم و التكنولوجيا** : يلعب هذا القطاع دورا هاما في التنمية الإقتصادية و تحسين جودة الإنتاج و تعظيمه و رفع الإنتاجية ، و يكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز و المؤسسات التي تعنى بالعلوم و التكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية و العمل على تطويرها، و بناء سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية و رفع مردوديتها و إدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في القطاع الإقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعتبر عامل حاسم من أجل التنافسية و التنمية [1].

4- **التوجه نحو الأسواق الواعدة** : فكما هو معروف فإن للجزائر أسواقا محددة خارج المحروقات و لم تعرف أي تنوع ملموس ، لذا فإن بناء الإستراتيجية يجب أن يحدد الأسواق التي يمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية النفاذ إليها ، و في هذا الصدد تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي خاصة مع موقعها الجغرافي المناسب للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية ، كما أن السوق الإفريقية تعد سوقا واعدة لصادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية حيث يمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى ، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين ، حيث يتوقع بها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك ، كما تتوافر على حوافز جمركية و التي تتبناها الكثير من تكتلات الدول الإفريقية .

5- **تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير** : و يعني ذلك ربط المؤسسات المتميزة في إطار عنقود صناعي و تقديم الدعم لها لتشجيعها على التطوير و الإبتكار بغرض التصدير، و يكمن الهدف من تشجيع هذه الكيانات في التغلب على مشكلة ضعف كفاءة و إمكانيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الإستفادة

[1] ريحان الشريف ، هوام لمياء ، دور مناخ الإستثمار في دعم و ترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقيمية ، مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية ، العدد 36 ، 2013 ، ص 90 .

من التسهيلات الإئتمانية التي تمنح للمؤسسات المصدرة ، بالإضافة إلى جعل الشركات الوطنية ذات قدرة و إمكانات تنافسية في الأسواق الخارجية.

6- **توفير مجموعة متكاملة من خدمات التصدير** : و تعتمد هذه الخدمات على العناصر الأتية [1]:

- توفير دراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على إحتياجاتها .
- بناء نظام للمعلومات التسويقية و التصديرية .
- إقامة مراكز لتصميم و تطوير المنتجات التصديرية .
- تقديم الخدمات التسويقية من معارض و مراكز خدمة البيع و بعثات ترويجية و الإعلان عن المنتجات الوطنية في الخارج .
- توفير خدمات النقل الداخلي و الخارجي .

7- **إستغلال المزايا النسبية للمنتجات** : و هذا من خلال إستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، و التي قد تتحول إلى مزايا تنافسية ، و المتمثلة في وجود وفرة في المواد الأولية ، حيث يمكن تصنيع هذه المواد و زيادة القيمة المضافة منها في بعض مجالات الإنتاج حيث تمتلك هذه المؤسسات بعض المزايا النسبية على المستوى العالمي في إنتاج بعض السلع المطلوبة دوليا كالتمر ، الفوسفات ، المطاط ، الإسمنت الأبيض ، الأمونيك على سبيل المثال و التي لم ترقى بعد في درجة تصديرها إلى المستوى المطلوب و الذي يعكس الإمكانيات الحقيقية للإقتصاد ، إضافة إلى بعض المنتجات التي لازالت حبيسة السوق المحلي رغم إمتلاكها جل مقومات النجاح في إحتلال مكانة بالأسواق الدولية ، و مثال ذلك الفلين ، الجلود المعالجة ، الزيتون ، العجائن المنتجات البحرية و المنتجات الحرفية التقليدية .

[1] شوقي جبار ، حمزة عوادي ، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة إستشرافية ، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك ، 2013 ، ص ص 173 ، 174 .

خلاصة الفصل الثالث :

لقد عملت الجزائر جاهدة على إنماء و تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مجموعة من البرامج الوطنية و الخارجية ، إلا أنها لم تتحصل على النتائج التي كانت مسطرة بالرغم من زيادة عددها و مساهمتها في الإقتصاد الوطني .

أما فيما يتعلق بإقتصاد المعرفة فإنه بالرغم من الجهود المبذولة لاتزال الجزائر بعيدة نوعا ما عن بلوغه ، خاصة فيما يتعلق بتفعيل الإبتكار في المؤسسات الوطنية ، لضعف العلاقات المتبادلة بين الفاعلين في النظام الوطني للإبتكار ، و عدم قيام كل طرف فيه بالدور الخول له بفعالية ،على الرغم من تحسن باقي مؤشرات المعرفة .

لاتزال الجزائر رهينة للمحروقات بالرغم من الحوافز الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سبل تفعيل دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات ، و بالرغم كذلك من تحسين البنية التحتية للإبتكار عن طريق خلق مراكز و معاهد وطنية للبحث و التطوير ، إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تجد بعد السبيل من أجل تثمين الموارد البشرية الجزائرية و إستغلالها للنهوض بمنتجاتها و جعلها تنافسية في الأسواق الدولية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

تناولت هذه الدراسة موضوع مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، و قد حاولنا من خلال ثلاثة فصول الإلمام بواقع و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو و التنمية الإقتصادية في مختلف دول العالم عموما ، و في الجزائر خاصة حيث حظي هذا القطاع في السنوات الأخيرة بأهمية بالغة في الجزائر كبديل تنموي لتنويع الإقتصاد الوطني ، مع بيان أهم الصعوبات و الإستراتيجيات التي يمكن من خلالها تطوير هذا القطاع ، و في هذا السياق توصلنا إلى جملة من النتائج التي تجيب عن أهم التساؤلات التي يثيرها موضوع الدراسة مع الوصول إلى جملة من الإقتراحات التي يمكن أن تنتهجها المؤسسات الجزائرية لتحقيق دورها على أكمل وجه .

1) النتائج المتوصل إليها :

- لم تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى حد الآن بتعريف موحد متفق عليه دوليا و ذلك لإختلاف المعايير المستعملة في كل دولة .
- لقد قامت الحكومة الجزائرية منذ بداية التسعنيات بوضع جملة من التشريعات من أجل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعلى من أهمها قوانين الخوصصة ، كما قامت بتدعيمها بإنشاء الهياكل التي تسهر على تشجيع و دعم مثل هذه المؤسسات كان من أبرزها إنشاء وزارة خاصة بها ، كما قامت الجزائر من خلال إتفاق الشراكة الأوروجزائرية بتطبيق برامج ميدا التي كانت تهدف إلى تأهيل هذه المؤسسات من أجل جعلها قادرة على مواجهة المنافسة التي يفرضها مثل هذا الإنفتاح ، كما واصلت بعدها الدول وضع برامج تأهيل وطنية أخرى من أجل إستكمال تحقيق الأهداف المسطرة في البرامج السابقة .
- لقد أدت المجهودات المبذولة من طرف الدولة إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و قد ساهمت هذه المؤسسات في تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية كالتشغيل و القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام إلا أن ذلك لا يزال غير كاف .
- إن القيام بعمليات البحث و التطوير و الإبتكار في المؤسسات الجزائرية لا يزال ضعيفا و يرجع ذلك أساسا إل ضعف مساهمة القطاع الخاص في ذلك نظرا لغياب ثقافة الإبتكار لدى العديد من رؤساء المؤسسات بالإضافة إلى عدم توفر مصادر لرأس المال المخاطر ، فمثل هذه العمليات تكلف أموالا باهضة ، بالإضافة إلى ذلك و بالرغم من برامج البحث و التطوير الموضوعة من طرف الدولة لايزال نصيب الإنفاق على البحث و التطوير ضعيفا لا يتجاوز 1 % ، كما أن النظام الوطني للإبتكار في

الجزائر لا يزال غير ناضج و هذا راجع لتدهور نوعية العلاقة بين الصناعة الجزائرية و مراكز البحث و الجامعات ، كما تعاني الجزائر من ظاهرة هجرة الأدمغة نتيجة لتهميش هذه الفئة المبدعة في الجزائر ، كل هذا جعل المنتجات الجزائرية بعيدة عن المنافسة الدولية و لا ترقى للمقاييس الدولية .

- إن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية لا تزال ضعيفة و ذلك راجع لطبيعة نشاط هذه المؤسسات حيث أنها تتركز في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية ، كما أن مثل هذه المؤسسات تقف في طريقها جملة من العقبات التي تحول دون تواجدها في الأسواق الدولية ، حيث تعاني من العديد من المشاكل أهمها ضعف الجهاز المالي و إنتشار البيروقراطية المتعلقة بالحصول على تراخيص التصدير بالإضافة إلى عدم التمكن من الإلتزام بالمقاييس الدولية المفروضة في مختلف الدول كالجودة و شهادة المنشأ و غيرها بالإضافة إلى إرتفاع الضرائب و الرسوم الجمركية ، بالإضافة إلى الإعتماد على تكنولوجيا بسيطة .
- يمكن للجزائر النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال المواصلة في تأهيل هذه المؤسسات من أجل كشف مواطن الضعف فيها و محاولة معالجتها ، و توجيه نشاطها نحو القطاعات التي تملك فيها ميزة نسبية مع التفكير بالتوجه نحو الأسواق الواعدة التي يمكن أن تحقق فيها موقعا رياديا ، بالإضافة إلى ذلك لابد من أن تدرك هذه المؤسسات أهمية تثمين العنصر البشري من خلال القيام بدورات تكوينية داخل المؤسسة لتمكين العاملين من الإستجابة مع التطور التكنولوجي ، كما يجب عليها تطوير نشاطات البحث العلمي و التطوير من خلال إستغلال مخرجات التعليم العالي و الباحثين و تهيئة المناخ المناسب لهم للوصول إلى معارف جديدة تكسبها ميزة تنافسية .

2) الإقتراحات :

من خلال نتائج الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من الإقتراحات لتفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و رفع مساهمتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات :

- ضرورة تكييف سياسة التأهيل مع متطلبات و إحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- إنشاء مؤسسات متخصصة تتولى مهمة التصدير نيابة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ضرورة تحسين المحيط الإداري و التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يضمن التحكم في أدوات التسيير الحديثة .

- تعزيز إتفاقيات و برامج التعاون سواء الثنائية أو الإقليمية ، حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الدخول في الأسواق الخارجية ، و الإستفادة من تجارب دولية في هذا المجال .
- الإهتمام بنشاطات البحث و التطوير و الإستثمار في رأس المال البشري و تفعيل مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال.
- الإهتمام بالمبتكرين والباحثين و توفير لهم كل المستلزمات اللازمة من أجل الوصول إلى نتائج علمية تستفيد منها مؤسساتنا المحلية .
- لا بد على المؤسسات الجزائرية تبني أسلوب الإبتكار كوسيلة من أجل إكتساب الميزة التنافسية ، تستطيع من خلالها مواجهة الأسواق العالمية و إحتلال مكانة في السوق الدولية .
- يجب على الدولة تفعيل دور الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- إنشاء بنك للمعلومات و إقامة مؤسسات تتولى دراسة الأسواق الدولية و إعداد تقارير مفصلة عنها مع تقديم النصائح للمؤسسات التي تفكر في التصدير و توجيهها إلى الأسواق المناسبة التي يمكن أن تنافس فيها .

3) أفاق الدراسة :

تعتبر دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها من أجل رفع مساهمتها في الإقتصاد الوطني للخروج من دائرة التبعية الإقتصادية لقطاع المحروقات حقلا واسعا و حديثا خصبا للبحث فيه لهذا نقترح هذه المواضيع التي يمكن أن تكون محورا لبحوث مستقبلية :

- أثر الإنفتاح الإقتصادي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **المراجع باللغة العربية :**

❖ **الكتب :**

1- ربحي مصطفى عليان ، إدارة المعرفة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط1، 2008 .

2- طاهر محسن منصور الغالبي ، إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط1، 2009 .

3- عبد الله حسن مسلم ، الإبداع و الإبتكار الإداري في التنظيم و التنسيق ، ط1 ، دار المعتز ، عمان ، 2015 .

4- علاء محمد سيد قنديل ، القيادة الإدارية و إدارة الإبتكار، ط1 ، دار الفكر، عمان، 2010 .

5- فايز جمعة صالح النجار و آخرون ، الريادة و الأعمال الصغيرة ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، ط2 ، 2008 .

6- فليح حسن خلق ، اقتصاد المعرفة ، ط1 ، جدار للكتابة العالمي ، الأردن ، 2007 .

7- كاسر نصر المنصور و آخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار مكتبة حامد ، الأردن ، 2000 .

8- كريم سالم الغالبي و آخرون ، الاقتصاد المعرفي – الاطار النظري-، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن ، ط1 ، 2015 .

9- مصطفى يوسف كافي ، بيئة و تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، مكتبة المجمع العربي، الأردن ، ط1 ، 2014 .

10- نجم عبود نجم ، إدارة الإبتكار : المفاهيم و الخصائص و التجارب الحديثة ، دار وائل للنشر ، عمان، ط ، 2003 .

11- نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة (المفاهيم و الإستراتيجيات و العمليات) ، الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2005 .

12- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة ، جدار للكتاب العالمي ، عمان ، ط1 ، 2009 .

13- هاشم الشمري و آخرون ، الاقتصاد المعرفي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 .

❖ **المذكرات :**

1- أوشن ليلى ، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق ، 2010 -2011 .

2- بن بوزيد شهرزاد ، دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد بوقرة – بومرداس- ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2011-2012 .

3- بن عاشور ليلى ، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة -دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة -، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2008-2009 .

4- بن عزة هشام ، دور القرض الإيجاري "Leasing " في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية ، 2011-2012 .

5- بوبعة عبد الوهاب ، دور الإبتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية ، (دراسة حالة إتصالات الجزائر للهاتف النقال – موبليس -)، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2011-2012 .

6- بولصباع رياض ، التنمية البشرية المستدامة و إقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع و التحديات دراسة مقارنة : الإمارات العربية -الجزائر – اليمن ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس – سطيف - ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2012-2013 .

7- بولمية مريم ، البعد المعنوي لإشكالية خلق القيمة ، مذكرة ماجستير ، جامعة عنابة ، 2011-2012 .

8- حجاج عبد الرؤوف ، الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية مصادرها و دور الإبداع التكنولوجي في تنميتها ، مذكرة ماجستير ، جامعة سكيكدة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2006- 2007 .

9- حسين العلمي ، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة . دراسة مقارنة بين ماليزيا ، تونس ، الجزائر ، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2012-2013 .

10- حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر – ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2012-2013 .

11- خيدر ريم ، الشراكة في ظل إقتصاد السوق ، مذكرة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق ، 2014 – 2015 .

12- دويس محمد الطيب ، محاولة تشخيص و تقييم النظام الوطني للإبتكار في الجزائر 1996-2009 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ورقلة ، 2011-2012 .

13- شادلي شوقي ، أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصال على آداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية الجزائر) ، مذكرة ماجستير ، جامعة قصدي مرباح – ورقلة- ، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ،2007-2008 .

14- شعيب آتشي ، واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2007 -2008 .

15- شليل عبد اللطيف ، سياسة التكوين بالمؤسسة في إطار إقتصاد السوق (حالة بعض مؤسسات ناحية تلمسان) ، أطروحة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،2001- 2000.

16- صورية بن عزيزة ، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر-حالة المؤسسة الصناعية للعصير و المصبرات "Sijico " وحدة رمضان جمال بسكيكدة للفترة 2000-2009 – ، مذكرة ماجستير ، جامعة سكيكدة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسييير ، 2012-2013 .

17- طراد فارس ، مناجمنت الإبداع و تأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوقرة – بومرداس- ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2006-2007 .

18- عبد القادر رقراق ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة – دراسة حالة الجزائر – ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، 2009-2010 .

19- عزيز أحمد عكاشة ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في التجارة الخارجية : دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية علوم إقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية، 2012-2013 .

20- عمر بلخير جواد ، دور التكوين في تحسين آداء المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان – ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2008- 2009

21- فرحاتي لويزة ، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية في ظل إقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الإسمنت عين التوتة – باتنة – ،أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2015- 2016 .

22- قارة إبتسام ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر – دراسة حالة ولاية مستغانم- ، مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2011-2012 .

23- قشيدة صورية ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوروبية للمساهمات – "فينااليب " ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، 2011 – 2012.

24- قويجيل منير ، سياسة التكوين المهني و سوق العمل في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، 2014- 2015 .

25- لوكادير مالحة ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو- ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2012/03/12.

26- محمد سليماني ، الإبتكار التسويقي و أثره على تحسين آداء المؤسسة دراسة حالة: مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة ، مذكرة الماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2006-2007 .

27- مشعلي بلال ، دور برامج السلامة المهنية في تحسين آداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية دراسة حالة : مؤسسة SATPAPALIF لتحويل الورق و البلاستيك ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس – سطيف – ، كلية علوم الإقتصاد و علوم التسيير، 2010-2011 .

28- موسي سهام ، مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الأنترنت على آداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة "ولاية سطيف" –، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر- بسكرة- ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير ، 2013-2014 .

29- يحي حسين ، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2012-2013 .

30- يوسف حميدي ، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسييير ، 2007-2008 .

❖ **الملتقيات :**

1- أحمد طرطار و سارة حليمي ، حاضنات الأعمال التقنية كآداة لدعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .

2- بن يعقوب الطاهر و هباش فارس ، دور الإبتكار التسويقي في إكتساب ميزة تنافسية لمنتوجات المصارف الإسلامية ، المؤتمر الدولي حول : منتجات و تطبيقات الإبتكار و الهندسة المالية ، يومي 5- 6 ماي 2014 ، جامعة فرحات عباس – سطيف – .

3- الأخضر عزي ، نادية إبراهيمي ، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية) ، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي ، 2016 .

4- سليمان ناصر ، عواطف محسن ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – المعوقات و الحلول، الملتقى الدولي حول : تقييم إستراتيجيات و

سياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر ، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014 ، جامعة المسيلة .

5- شريف بوقصبة ، علي بو عبد الله ، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 5-6 / 2013/05 ، جامعة الوادي.

6- ضو نصر ، علي العبسي ، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 05-06 /05/ 2013 ، جامعة الوادي .

7- عجيلة محمد و بن نوي مصطفى ، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية-أفكار و مناهج ، الملتقى الدولي : الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، مخبر البحوث في الإبداع و التغيير التنظيمي و المؤسساتي ، جامعة البليدة ، 2010 .

8- عرابة الحاج و تمجغدين نور الدين ، وظيفة البحث و التطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الإقتصادية ، الملتقى الدولي : المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، 2007 ، جامعة الشلف.

9- غلاب فاتح و ميمون الطاهر،سياسات و برامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، 15-16نوفمبر 2011 ، جامعة المسيلة .

10- فرحي محمد ، صالحي سلمى ، المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف – .

11- كنتوش عاشور ، طرشي محمد ، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الجزائر ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 .

12- لحرش موسى ، ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر ، الملتقى الدولي : واقع و أفاق أنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية ، الجزائر.

13- لرقط فريدة و آخرون ، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاديات النامية و معوقات تنميتها ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية ، 25-28 ماي 2003 ، جامعة سطيف .

14- محمد راتول ، بن داودية وهيبة ، بعض التجارب الدولية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدروس المستفادة ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف – .

15- محمد سيد أبو سعود ، تطوير التعليم و دوره في بناء إقتصاد المعرفة ، المؤتمر الدولي الاول للتعليم الإلكتروني و التعليم عن بعد ، 2009 ، جامعة الطائف – الرياض – .

16- نعيمة برودي ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية ، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف – .

❖ **المجلات :**

1- آيت عيسى عيسى ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أفاق و قيود ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 ، 2007

2- بوسهمين أحمد ، الدور التنموي للإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر ، مجلة العلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول ، جامعة دمشق ، 2010 .

3- جمال خنشور ، حمزة العوادي ، نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد 2 ، المجلد 7 ، 2014 .

4- دليلة خينش ، سياسى البحث العلمي بالجزائر : الأهداف و النتائج ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 22 ، جامعة بسكرة ، 2011 .

5- ريحان الشريف ، هوام لمياء ، دور مناخ الإستثمار في دعم و ترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقيمية ، مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية ، العدد 36 ، 2013 .

6- زردودي أمينة ، بوعشة مبارك ، الأنظمة الوطنية للإبتكار – مقارنة بين دول المغرب العربي و الدول الناشئة – ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 43 ، المجلد أ ، جامعة قسنطينة ، 2015 .

7- السعيد بريبش ، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية: حالة الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12 ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، نوفمبر 2007 .

8- سليمان ناصر ، عواطف محسن ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – المعوقات و الحلول، الملتقى الدولي حول : تقييم إستراتيجيات و سياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر ، يومي 28 و 29 أكتوبر، 2014 .

9- سليمة غدير أحمد ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا – ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، جامعة ورقلة ، 2009 .

10- سهام عبد الكريم ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME 2 ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، جامعة ورقلة ، 2011 .

11- شريف غياط ، محمد بوقموم ، حاضنات الأعمال التكنولوجية و دورها في تطوير الإبداع و الإبتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – حالة الجزائر – ، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد 06 ، جامعة بسكرة ، 2009 .

12- شريف غياط ، محمد بوقموم ، حاضنات الأعمال التكنولوجية و دورها في تطوير الإبداع و الإبتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة–حالة الجزائر–، أبحاث إقتصادية و إدارية ، العددالسادس ، جامعة قالمة، 2009 .

13- شهرة عديسة ، دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية ، أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد 19 ، جامعة بسكرة ، 2016 .

14- شوقي جبار ، حمزة عوادي ، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة إستشرافية ، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك .

15- علي عبد الله العرادي ، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسات و قوانين ، إدارة شؤون اللجان و البحوث ، 26 يناير 2012 .

16- عناني ساسية ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية قالمة ، أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد السادس عشر ، جامعة بسكرة ، 2014 .

17- فلاح كريمة ، مداح عرايبي الحاج ، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية : الواقع و مقترحات التطوير ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الخامس عشر.

18- لحمر خديجة ، تحليل جاهزية الإقتصاد الجزائري للإندماج في إقتصاد المعرفة ، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد 18 ،جامعة محمد خيضر – بسكرة – ،2015 .

19- محمد ، عبيلة محمد ، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بإستخدام مقاربة التسويق الدولي ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 .

20- مداني بن بلغيث و محمد الطيب دويس ، أهمية دعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – أي دور و مساهمة للجامعة ؟ – ، مجلة المؤسسة ، العدد3، 2014 .

21- نزار كاظم صباح الخيكاني ، إمكانات البحث و التطوير في بلدان عربية مختارة و دورها في تعزيز القدرة التنافسية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الإقتصادية ، المجلد 12 ، العدد1 ،2010 .

22- وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2002 .

❖ **القوانين و المراسيم :**

1- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 .

❖ **المواقع الإلكترونية :**

1- بيانات البنك الدولي : www.albankaldawli.org

2- منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) : www.OCDE.org

3- وزارة الصناعة و المناجم www.mdipi.gov.dz

4- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

5- وزارة التربية الوطنية www.education.dz

6- الوكالة الوطنية للإتصالات التفاعلية www.vitaminedz.org

❖ **التقارير :**

1- مؤسسة التمويل الدولية IFC مجموعة البنك الدولي : دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2009 .

2- تقرير التنمية البشرية 2013 .

3- مؤشر المعرفة العربي 2015 .

4- التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية 2010 .

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015 .

6- السند التكويني للمعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم 2005 .

7- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 بيان إجتماع مجلس الوزراء 24 ماي 2010 .

❖ **المراجع باللغة الأجنبية :**

1- Andrea zenker , innovation ; perception and regions : are perception the environment related to firms'innovation behaviours? , these de doctora , université Louis Pasteur , Strasbourg , 2007.

2- Anne sander , « les politique de solution à l'innovation de soutien à l'innovation le cos des cortechs en Alsace » , thése de doctora , université Louis pasteur , strasbourg , 2005 .

3- Bernard Haudeville et Rédha Younes Bouacida , les relation entre activités techonologique , innovation et croissance dans les PME algériennes : une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprises .

4- M .Amdaoud Mounir , la gestion de l'innovation dans les entreprise : enjeu majeur pour l'obtention d'un avantage concurrentiel durable , mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en science de gestion , université mouloud , tizi-ouzou , 2014 .

5- Rédha Younes Bouacida et Bernard Haudeville , Dévelloppement de l'économie de la connaissance en Algérie et inflexion du modèle de croissance , El- Bahith Review , n°15 , 2015.

6- Wassila Tabet Aoul et Wafaa Berbebar , innovation et pme en Algerie quelle perspective étude exploratoire , le grand livre de l'économie pme .

7- OCDE , perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepenariat , Edition , 2005

8- Ministére de L'industrie et des Mines , bulletin d'information statistique PME, N°9,2016 .

9- Bulletin d'information statistique pme , ministére de l'industrie et des mines n°29 , edition novembre 2016 .

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المساهمة في ترقية صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات خاصة مع إدراك الجزائر بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني و إنسجاما مع توجه سياستها الإقتصادية نحو التنوع الإقتصادي و بالرغم من جهود الدولة فإنها لاتزال تعاني من عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية في سياق هذا نطرح الإشكالية التالية : ما هي سبل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل ترقية صادرات الجزائر؟ و لماذا لا تقوم المؤسسات الجزائرية بالإبتكار كآداة لدعم ميزتها التنافسية ؟ و للإجابة على هذه الإشكالية تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي حيث قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي : الفصل الأول تناول مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الإقتصادي أما الفصل الثاني خاص بنشاطات البحث و التطوير و الإبتكار و إقتصاد المعرفة أما الفصل الأخير خصص للمنافسة و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . و كخلاصة لهذه الدراسة يمكن للمؤسسات الجزائرية النهوض بالإقتصاد الوطني من دائرة التبعية الإقتصادية من خلال المواصلة في تأهيل هذه المؤسسات و تهيئة المناخ المناسب لها، بالإضافة إلى تطوير الجهاز البنكي الجزائري و غرس ثقافة الإبتكار فيها من خلال تكثيف نشاطات البحث و التطوير و وقف نزيف العقول الوطنية.

الكلمات المفتاحية : مؤسسات صغيرة و متوسطة ، إبتكار ، منافسة ، تبعية إقتصادية .

Abstract :

This study aims at highlighting how small and medium enterprises can contribute to the promotion of Algeria's exports outside the hydrocarbons sector , especially with Algeria's recognition of the importance of the role of these institutions in expanding the national economy and in keeping with its economic policy towards economic diversification . which suffer from the lack of competitiveness in the international markets in the context of this posed the following problem : What are the ways to develop this sector the small and medium in order to upgrade Algeria's exports ? and Why do not the enterprises of Algeria to innovate as a tool to support their competitive advantage ? in order to answer this problem , the analytical descriptive approach was adopted as we divided the study into three chapters as follows : chapter one deals with the contribution of small and medium enterprises in economic growth . the second chapter deals with research , development , innovation and knowledge economy activities , the last chapter is devoted to competition and innovation in small and medium enterprises in Algeria .

As a conclusion to this study Algerian institution can promote the national economy from the economic depency department by continuing to rehabilitate these institution and create the appropriate environment for them . in addition to developing the Algerian banking system and instilling a culture of innovation through intensifying research and development activities and stopping the bleeding of national minds .

Keywords : small and medium enterprises, innovation , competition , economic dependency.